

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية
المحتلة (1991م-2007م)

إعداد الطالب

عصام حمدان محمد بني فضل

بإشراف

الدكتور عثمان عثمان

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية،
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس - فلسطين.

2009

دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية
المحتلة (1991م-2007م)

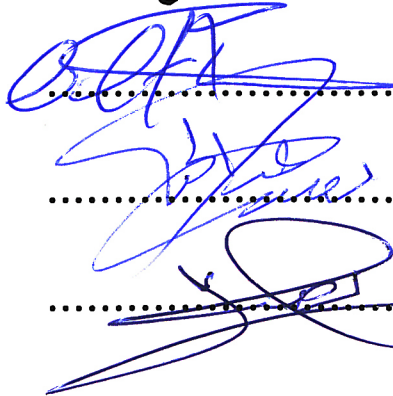
The role of the EU in the political development
Towards Palestinian Occupied Territories
(1991-2007)

إعداد الطالب

عصام حمدان محمد بني فضل

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 19/5/2009م، وأجيزت.

التوقيع



رئيساً ومشرفاً

ممتحناً داخلياً

ممتحناً خارجياً

أعضاء لجنة المناقشة

د. عثمان عثمان

د. يوسف عبد الحق

د. نصر عبد الكريم

الإهداء

اهدي هذه الرسالة إلى والدي ووالدتي اللذين غرسا فيَّ حب العلم والتعلم، وإلى إخوتي الأعمام الذين وقفوا إلى جانبي في مرحلة الدراسة، وإعداد الأطروحة، وإلى كل من شجعني وساندني في فترة كتابة هذه الرسالة.

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الفاضل الدكتور عثمان عثمان لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، ولدوره الكبير في انجازها من خلال توجيهاته ومتابعته لكل صغيره وكبيره فيها حتى جاءت على ما هي عليه، وأتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور أحسان الديك الذي تولى مهمة تدقيق هذه الرسالة، كما أتقدم بالشكر الجزيل من جميع أساتذة قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية الذين لم يبخلوا علي بعلمهم وتوجيهاتهم خلال تتلميذي على أيديهم فكانوا لي أساتذة وأصدقاء في آن، وشكري الجزيل لزملاء دراستي رفاق الدرب والى كل من ساهم في إتمام هذه الرسالة.

"إقرار"

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991م-2007م)

The role of the EU in the political development Towards Palestinian Occupied Territories (1991-2007)

أُقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة، إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها، لم تُقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: اسم الطالب:

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ:

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	إقرار
و	قائمة المحتويات
ي	قائمة الجداول
ك	الملخص
1	1 المقدمة
5	2:1 أهداف الدراسة
5	3:1 أهمية الدراسة
6	4:1 مشكلة الدراسة
7	5:1 أسئلة الدراسة
8	6:1 فرضيات الدراسة
9	7:1 منهج الدراسة
9	8:1 حدود الدراسة
9	9:1 أقسام الدراسة
11	10.1 الدراسات السابقة
14	11.1 مفاهيم الدراسة
14	1.11.1 الأيكو (Eco)
14	2.11.1 اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط (Quartet)
15	3.11.1 مفهوم التنمية
16	4.11.1 علم السياسة (political science)
16	5.11.1 السياسات العامة (Public Policies)
17	6.11.1 محكمة العدل الدولية
18	2. محددات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية

الصفحة	الموضوع
35	3. موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية قبل مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م
35	1.3 بداية العلاقات الأوروبية الفلسطينية
37	1.1.3 الأزمة النفطية عام 1973م وانطلاق الحوار العربي الأوروبي
39	2.1.3 تطور موقف أوروبا السياسي تجاه القضية الفلسطينية
39	1.2.1.3 إعلان لندن في 29 حزيران/يونيو 1977م
40	2.2.1.3 إعلان باريس في 18 حزيران/يونيو 1979م
41	3.2.1.3 إعلان البندقية 12-13 حزيران/يونيو 1980م
44	2.3 المساعدات الأوروبية للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967م وحتى قبل اتفاق أوسلو 1993م
51	4. دور الاتحاد الأوروبي في مسار السلام الفلسطيني الإسرائيلي قبل انتفاضة الأقصى عام 2000م
51	1.4 الدور الأوروبي الثانوي في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م
54	2.4 الدعم الأوروبي لاتفاق أوسلو عام 1993م
56	3.4 الشراكة الأورو-متوسطية (السياسة المتوسطة)
57	1.3.4 أوجه الشبه والاختلاف بين السياسة المتوسطية والشرق الأوسط الكبير والجديد
59	2.3.4 أهم دوافع نشوء الشراكة الأورو-متوسطية
61	3.3.4 مؤتمر برشلونة 27-28 تشرين الثاني/نوفمبر 1995م وأبعاد الشراكة الأورو-متوسطية
63	4.3.4 آلية تطبيق السياسة المتوسطية
65	4.4 أوروبا وموقفها السياسي في ظل تعثر العملية السلمية
67	1.4.4 الاتحاد الأوروبي يعين مبعوثاً أوروبياً خاصاً بالسلام في الشرق الأوسط
68	2.4.4 شيراك يحدد سياسات وطموحات أوروبا في العالم العربي
70	5.4 البعد الأمني في اتفاقية الشراكة الاقتصادية الموقعة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية

الصفحة	الموضوع
74	6.4 التهميش الأوروبي في مفاوضات واي بلانتايشن 15-23 تشرين الأول/أكتوبر 1998م
77	7.4 ذروة التقدم السياسي الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية (إعلان برلين)
78	8.4 تقييم الدور السياسي الأوروبي في التسعينات
85	5. المواقف السياسية الأوروبية من القضية الفلسطينية خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى 2000م-2007م)
85	1.5 موقف الاتحاد الأوروبي من اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م
86	2.5 موقف الاتحاد الأوروبي من حركات المقاومة الفلسطينية ومن السلطة الفلسطينية
89	3.5 أوروبا تبحث عن دور سياسي فاعل لها في ظل غياب الدور الأمريكي
91	1.3.5 موقف الاتحاد الأوروبي من اجتياح إسرائيل الضفة الغربية وحصارها الرئيس ياسر عرفات
95	2.3.5 اللجنة الرباعية وخطة خارطة الطريق
102	1.2.3.5 التحفظات الإسرائيلية على خطة خارطة الطريق وموقف الرباعية منها
102	2.2.3.5 الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي من خطة خارطة الطريق
104	4.5 التراجع السياسي الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية
106	1.4.5 موقف الاتحاد الأوروبي من خطة الانسحاب أحادية الجانب من غزة
108	2.4.5 أوروبا ودورها في معبر رفح الحدودي
110	3.4.5 موقف الاتحاد الأوروبي من الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م
120	1.3.4.5 موقف الاتحاد الأوروبي من سيطرة حماس على غزة وحكومتها المقالة
123	2.3.4.5 موقف الاتحاد الأوروبي من حكومة الطوارئ بقيادة سلام فياض
125	3.3.4.5 مؤتمر أنابوليس ومشاركة الاتحاد الأوروبي
126	6. موقف الاتحاد الأوروبي من انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي وحقوق الإنسان

الصفحة	الموضوع
153	7. دور الاتحاد الأوروبي في التنمية والإصلاحات في (الضفة الغربية وقطاع غزة)
153	1.7 أهداف الاتحاد الأوروبي من تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني
155	2.7 دور الاتحاد الأوروبي في التنمية في الفترة (1993-2000م)
161	1.2.7 اتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية عام 1997م
163	3.7 دور الاتحاد الأوروبي في التنمية الاقتصادية في ظل انتفاضة الأقصى (2000م-2007م)
171	4.7 تقييم السياسات التنموية للإتحاد الأوروبي
184	5.7 مؤشرات التنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م
187	6.7 الدور الأوروبي في الإصلاحات الفلسطينية
203	8. النتائج والتوصيات
209	المصادر والمراجع
b	Abstract

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
46	التمويل المشترك بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمنظمات الأوروبية غير الحكومية (بالايكو)	جدول رقم (1)
46	المساعدات المباشرة من المجموعة الأوروبية إلى الأراضي الفلسطينية، 1987-1993	جدول رقم (2)
49	مساعدات المجموعة الاقتصادية الأوروبية للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م (الضفة الغربية وغزة) "وهذا لا يشمل المساعدات المقدمة لوكالة تشغيل وإغاثة اللاجئين (الأونروا)"	جدول رقم (3)
50	مساعدة المجموعة الأوروبية للاجئين الفلسطينيين (الأونروا)	جدول رقم (4)
159	المساعدة المقدمة من المجموعة والبنك الأوروبي للاستثمار إلى الفلسطينيين تطبيقاً لإعلان المبادئ، 1993-1997 (بملايين الإيكاوات)	جدول رقم (5)
165	مجمل المساعدات التي قدمتها المفوضية الأوروبية للشعب الفلسطيني خلال الفترة الواقعة بين عام 2000م-2005م، بملايين اليوروهات.	جدول رقم (6)
170	إجمالي مساعدات الاتحاد الأوروبي للشعب الفلسطيني عام 2006 بملايين اليوروهات.	جدول رقم (7)
171	أجمالي المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي للشعب الفلسطيني عام 2007م بملايين اليوروهات.	جدول رقم (8)
180	مساعدات الدول المانحة قبل المقاطعة وبعدها.	جدول رقم (9)

سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

(1991م-2007م)

إعداد

عصام حمدان محمد بني فضل

إشراف

الدكتور عثمان عثمان

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية، ومعرفة تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفيما إذا ساهمت في بناء اقتصاد فلسطيني يساعد على قيام دولة فلسطينية مستقلة، أم أنها كانت مجرد سياسات أمنية ذات طابع اقتصادي تنموي لحماية إسرائيل، وضمان أمنها، وتلقي هذه الدراسة الضوء على الدور السياسي الأوروبي في العملية السلمية منذ انطلاقها عقب مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، وصولاً إلى مؤتمر أنابوليس للسلام الذي انعقد في نهاية عام 2007م.

وتناقش الدراسة أثر السياسات الإسرائيلية على التنمية الفلسطينية عقب توقيع اتفاق أوسلو ونشوء السلطة الفلسطينية بعدها، ودور الاتحاد الأوروبي في التخفيف من حدة هذه السياسات من خلال المساعدات المالية التي قدمها للشعب الفلسطيني لبناء اقتصاد وطني.

أورد الباحث لمحة عن محددات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، كالعوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها، تطرق الباحث إلى دور الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية خلال الفترة التي سبقت توقيع اتفاقية أوسلو، وذكر المساعدات التي قدمها الاتحاد للشعب الفلسطيني في تلك الفترة.

وناقش الباحث دور الاتحاد الأوروبي في العملية السلمية عقب توقيع اتفاقية أوسلو، وعلاقاته الاقتصادية والسياسية مع السلطة الفلسطينية، ومحاولاته للعب دور سياسي مؤثر في العملية السلمية في التسعينات، وموقفه من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، ودوره في

المبادرات الدولية التي أعقبت اندلاع الانتفاضة لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وموقفه من فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة العاشرة، ودوره في الحصار الذي فرض على الشعب الفلسطيني عقب فوزها في الانتخابات.

وقف الباحث على سياسات الاتحاد التنموية منذ قيام السلطة وحتى مؤتمر أنابوليس، ودوره وبقية الدول المانحة في بناء اقتصاد فلسطيني مستقل، وذكر الباحث المساعدات التي قدمها الاتحاد للشعب الفلسطيني خلال هذه الفترة، وناقش دوره في الإصلاحات السياسية الفلسطينية، وموقفه من الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة من بناء المستوطنات وتهويد القدس، و من سياسة العقاب الجماعي التي انتهجتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني خاصة في ظل الانتفاضة الثانية.

وخلص الباحث لمجموعة من النتائج أهمها أن هدف الاتحاد الأوروبي من وراء تقديم هذه المساعدات هو حماية أمن إسرائيل، من خلال ربط هذه المساعدات بمدى التزام السلطة بمكافحة الإرهاب، وقمعها للمنظمات (الإرهابية)، و الهدف هو البحث عن دور سياسي في العملية السلمية في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة وعلى ملف التسوية السلمية، حتى لو أقتصر هذا الدور في البداية على تقديم المساعدات، إلا أنه فشل في ترجمة ورقة المساعدات للعب دور سياسي فاعل نتيجة خضوعه للإملاءات الأمريكية والإسرائيلية التي رأت أن دوره منحاز لصالح العرب، ولهذا بقي ثانويا، ومكملا للدور الأمريكي في المنطقة العربية.

وترى هذه الدراسة أن المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي وبقية الدول المانحة قد فشلت في أحداث تنمية اقتصاديه فلسطينية حقيقية، لأنها قدمت بدوافع سياسية لإنعاش العملية السلمية وليس لبناء اقتصاد فلسطيني قوي ومستقل، ولأن الدول المانحة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي قدمت هذه المساعدات وفق خطة تنموية تتناسب مع أهدافها السياسية، وليس مع احتياجات الشعب الفلسطيني، كما فشلت هذه المساعدات في تعويض الاقتصاد الفلسطيني عن الخسائر التي تكبدها نتيجة للممارسات الإسرائيلية التعسفية (اجتياحات لمدن الضفة والاعلاقات

ونشر الحواجز العسكرية في كافة أرجاء الضفة الغربية) بحق الشعب الفلسطيني خلال فترة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، بل ساهمت في تحمل الأعباء عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

1. المقدمة

تعرضت فلسطين عام 1948م للاحتلال الصهيوني بوساطة العصابات الصهيونية (الشتيرون، الأرغون، الهاغاناة)، وأعلن قيام دولة إسرائيل على 78% من أراضي فلسطين الانتدابية، أما ما تبقى منها (الضفة، قطاع غزة)، فظل تحت السيطرة العربية، ألحقت الضفة الغربية للملكة الأردنية الهاشمية عام 1950م، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، وكان من نتائج الاحتلال الصهيوني لفلسطين أيضا هجرة مئات الآلاف من اللاجئين الذين أرغموا على ترك أراضيهم وبيوتهم بسبب الإرهاب الصهيوني، لينتهي بهم المقام في مخيمات اللاجئين التي أقيمت لهم في غزة والضفة الغربية وفي الدول العربية المجاورة لفلسطين لبنان والأردن، وسوريا، ومصر¹.

واتخذت الأمم المتحدة في 1949/12/8م القرار رقم (302) بإنشاء الأونروا (UNRWA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (united nations relief and work agency)، التي اقتصر عملها على تقديم المعونات العينية كالرز والطحين والسكر، للاجئين المسجلين رسميا لدى دوائر وكالة الغوث².

واعترفت أغلبية الدول الأوروبية بالكيان الإسرائيلي ودعمته عسكريا، وأمدته بالسلاح والعتاد، وتحالفت معه في حملة السويس (إسرائيل، بريطانيا، فرنسا) من خلال مشاركتها في الحملة لضرب عبد الناصر ومعاقبته على دعم الثوار في الجزائر، في مسعى منها لوقف تزويدهم بالسلاح والعتاد والمال من مصر، وحاولت بريطانيا فرض سيطرتها مع فرنسا على قناة السويس عسكريا، ومنع مصر من تأميمها، حيث أدى التدخل الدولي من جانب القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لإجبار فرنسا وبريطانيا على الانسحاب من المنطقة، ووقف الحرب على مصر، وإفهامهما بطريقة غير مباشرة أنهما ليس من يقرر وضع

¹ خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة

العربية، 2003، ص ص 262-264

² المرجع نفسه، ص 265

المنطقة، وأنهما لم يعودا القوتين العظميين الأوليين في العالم، فتخرج فرنسا وبريطانيا من المنطقة، لتحل مكانهما القوتان العظميان الجديدتان (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي)، ولتتكفى أوروبا على نفسها، وتقبل بدورها الثانوي التابع لدور الأمريكي¹.

في عام 1957م حصل تطور أوروبي هام، وهو توقيع معاهدين هامتين في روما، أسست الأولى لقيام "المجموعة الاقتصادية الأوروبية"، التي حملت تسمية السوق الأوروبية المشتركة، وأسست المعاهدة الثانية "المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية"، بموجب ذلك توطدت العلاقة بين الدول الأوروبية. و تم دمج المنظمات الأوروبية عام 1967م فيما بينها، وهي "المنظمة الأوروبية للصلب والحديد والفحم الحجري"، و"السوق الأوروبية المشتركة"، و"المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية"، معلنة بذلك ولادة مجموعة أوروبية موحدة تباشر عملها من بروكسل، ضمن مؤسسات أوروبية اتحادية، في محاولة من أوروبا الموحدة لتكون قوة عظمى موازية للقوتين العظميين (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتي) الموجودتين على الساحة الدولية².

بدأت السياسة الأوروبية تتخبط في شؤون المنطقة من جديد منذ عام 1967م، عقب وصول الجنرال شارل ديغول (Charles de Gaulle 1890-1970) للحكم في فرنسا وقطعه السلاح عن إسرائيل بعد هجومها على الدول العربية عام 1967م، و انطلاق سياسة فرنسا المسماة "السياسة العربية"، حيث تم توقيع اتفاقيات تجارية مع دول المغرب العربي، ليتطور الموقف الأوروبي بعدها تجاه القضية الفلسطينية في عام 1971م، بتبني الإتحاد الأوروبي وثيقة

¹ عبد الجواد، جمال. "العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية 1948-1982م (المسار ومنطق التطور)"، مجلة الفكر

الاستراتيجي العربي، العدد13، ص9-54، منشورة على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.alukah.net/Articles/Article.aspx?ArticleID=366>

² أبو حمد، غسان. "أوروبا خمسون عاما على الإتحاد"، في الموقع الإلكتروني

<http://www.al-akhbar.com/ar/node/26763>

شومان التي تدعو لتطبيق قرار الأمم المتحدة 242 إلا أن هذه الوثيقة بقية سرية، ولم تنتشر بسبب الضغوط الأمريكية والإسرائيلية على أعضاء المجموعة الاقتصادية.¹

ونتيجة الصدمة النفطية عام 1973م وإدراك الاتحاد الأوروبي ضرورة أن يكون له علاقات سياسية واقتصادية مميزة مع العالم العربي، لضمان إمداداته النفطية، وإدراكا منه بأن القضية الفلسطينية هي أساس الاستقرار في المنطقة، وأنها المفتاح الحقيقي لأي علاقة مميزة مع العالم العربي، أصدر الاتحاد الأوروبي في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1973م "إعلان بروكسل" الذي اعترف فيه بأنه لإحلال السلام العادل والشامل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين.²

ويتطور الموقف الأوروبي عام 1977م في إعلان لندن، حيث تم اعتبار الفلسطينيين شعبا له هوية، وتصل قمة التطور الأوروبي من القضية الفلسطينية عام 1980م بإعلان البندقية حيث تضمن هذا الإعلان في بنده السادس "يجب أخيرا إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية التي ليست مجرد قضية لاجئين، يجب إتاحة المجال للشعب الفلسطيني الذي يعي نفسه على هذا الأساس، ليمارس بكل حرية حقه في تقرير المصير، بعملية ملأمة محددة في إطار التسوية السلمية الشاملة.. تنطبق هذه المبادئ على جميع الأطراف المعنية، وبالتالي على الشعب الفلسطيني وم.ت.ف. التي يجب ضمها للمفاوضات".³

وبسبب سياسات القمع التي مارستها إسرائيل في أثناء الانتفاضة الأولى ضد الشعب الفلسطيني؛ قرر البرلمان الأوروبي في آذار/مارس 1988م تجميد البروتوكولات المالية مع إسرائيل، وفي 18 كانون الثاني/يناير 1990م اتخذ قرارا يدعو إلى تجميد التعاون العلمي مع

¹ خضر، بشارة. أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)، ترجمة جوزف عبدا لله، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993م، ص ص94-95

² المرجع نفسه، ص ص94-95

³ المرجع نفسه، ص ص103-104

إسرائيل، بسبب انتهاجها سياسة قمعية ضد التعليم عند الشعب الفلسطيني وإغلاقها للجامعات الفلسطينية¹.

وكان الاتحاد الأوروبي قد بدأ بدعم الأونروا وتمويلها عام 1971م، ليصل مجموع هذه المساعدات منذ عام 1971م إلى عام 1998م مبلغ 557 مليون إيكوا مساعدات من ميزانية الاتحاد لوحده، أما مساعدات الدول الأعضاء في الاتحاد، في الفترة نفسها للأونروا فقد بلغت 1350 مليون إيكوا²، بحيث وصلت مساعدات الاتحاد الأوروبي عام 1990م ما نسبته 20% من ميزانية الأونروا، ليصبح الاتحاد الأوروبي أكبر المانحين لها.³

ظل الاتحاد الأوروبي الممول الرئيس لعملية السلام كونه المتبرع الأول لأطراف النزاع وبخاصة الجانب الفلسطيني، حيث قدم للسلطة 45% من إجمالي المساعدات التي تلقتها السلطة الفلسطينية منذ عام 1993م، وهو كذلك شريك تجاري مميز للجانب الإسرائيلي، وقد عين له ممثلاً خاصاً للسلام في المنطقة في عام 1996م في محاولة منة للعب دور رئيس في عملية السلام في المنطقة. فهو أكبر جهة مانحة للشعب الفلسطيني ولأونروا منذ بداية الانتفاضة الثانية عام 2000م، و تعكس مساعدات الاتحاد الأوروبي خليطاً من المساعدات الطارئة والإجراءات لبناء المؤسسات على المدى المتوسط، والمساعدة في عمليات إصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية التي أدت إلى تحسن كبير في إدارة السلطة للمال العام، وكان له دور كبير في تدريب رجال الأمن الفلسطينيين، وتعزيز مؤسسات القضاء الفلسطيني ودعمها⁴.

¹ خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص 588-596

² المرجع نفسه، ص 568-573

³ كنفاني، نعمان. علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الإطار الحالي والعلاقة المستقبلية، القدس ورام الله، معهد أبحاث

السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2000، ص 5

⁴ مكتب المفوضية الأوروبية في رام الله وغزة. "ورقة الإستراتيجية والمؤشر الوطني: الاتحاد الأوروبي وفلسطين"، على

الموقع الإلكتروني التالي

http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/eu_and_palestine/strategy.htm

2:1 أهداف الدراسة:

يهدف الباحث من وراء هذه الرسالة إلى دراسة السياسات التنموية للاتحاد الأوروبي ومعرفة تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفيما إذا ساهمت في بناء اقتصاد فلسطيني يساعد على قيام دولة فلسطينية مستقلة، أم أنها كانت مجرد سياسات أمنية ذات طابع اقتصادي تنموي لحماية إسرائيل، وضمان أمنها، ولإيجاد دور سياسي للاتحاد الأوروبي في العملية السلمية، كما سنحاول معرفة موقف الاتحاد الأوروبي من سياسة الحصار الاقتصادي الذي تمارسه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية، وتبعاته على الجهود التنموية الأوروبية لبناء اقتصاد فلسطيني فاعل.

وتهدف هذه الدراسة كذلك إلى الاطلاع على أهمية اتفاقية الشراكة الفلسطينية الأوروبية الموقعة عام 1997م التي وقعتها منظمة التحرير نيابة عن السلطة وأثرها في تطوير الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، وفيما إذا ساعدت هذه الاتفاقية على تحقيق تنمية سياسية فعلية في الأراضي الفلسطينية، خلال السنوات العشر الماضية من عمر الاتفاقية.

3:1 أهمية الدراسة:

هناك العديد من الأبحاث والدراسات عن سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية، لكن لم يتطرق أحد للجانب الأمني من هذه السياسات بشكل كاف، ولم تعط أهمية لانعكاسات هذه السياسات على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي داخل الأراضي الفلسطينية من جراء هذه السياسات التنموية.

اطلع الباحث في هذه الدراسة على موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية قبل مؤتمر مدريد للسلام، ليرى تطور الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، وصولاً لاتفاقية أوسلو عام 1993م، واطلع على دور الاتحاد الأوروبي في العملية السلمية التي بدأت عام 1993م وصولاً لدوره السياسي والاقتصادي من أوسلو إلى عام 2007م، مروراً بالانتفاضة الفلسطينية الثانية، وموقف الاتحاد الأوروبي منها، ودوره السياسي والاقتصادي والتنموي

خلالها. والدور الأمني والاقتصادي والسياسي الذي لعبه فيه ليكون له دور رئيس وفاعل في عملية السلام، وتأثيرات هذه السياسات الاقتصادية والأمنية على الجانب الفلسطيني.

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، في أنها توفر معلومات وتقييم موضوعي ما أمكن لصانع القرار الفلسطيني، ولتلقّي الضوء على دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية، بوصفه الممول الرئيس للسلطة الفلسطينية وعملية السلام بعامة، كما تسلط هذه الدراسة الأضواء على الانعكاسات الإيجابية والسلبية لهذه المساعدات على الأراضي الفلسطينية، نتيجة السياسات التنموية للإتحاد وفيما إذا كانت قد حققت أهدافها الخاصة، بخلق اقتصاد فلسطيني مستقل، يساعد على قيام دولة فلسطينية مستقلة، كما سنحاول التطرق لسياسة الإتحاد الأوروبي المتوسطية، ومؤتمر برشلونة، وأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية، وتأثيرات هذه السياسة على السلطة الفلسطينية، واتفاقية الشراكة الفلسطينية الأوروبية المؤقتة، وأثرها على التنمية الاقتصادية والسياسية، والأبعاد الأمنية التي نتجت عن هذه الاتفاقية، وكذلك معرفة سياسات الإتحاد الأوروبي التنموية في ظل الحكومة العاشرة التي شكلتها حركة حماس في شباط/فبراير 2006م، ودور الإتحاد في الإصلاحات المالية والإدارية والسياسية التي اقترحتها الإتحاد لتطوير النظام السياسي الفلسطيني وتنميته، من خلال استحداث منصب رئاسة الوزراء، والمساعدات في بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية المختلفة وتأهيلها مثل تدريب أجهزة الأمن الفلسطينية، ودعم القضاء الفلسطيني، والمشاركة في مراقبة الانتخابات الفلسطينية من خلال إرسال مراقبين للإشراف على سير الانتخابات.

4:1 مشكلة الدراسة:

الإتحاد الأوروبي هو الممول والمانح الرئيس للشعب الفلسطيني منذ بداية عملية السلام وحتى الآن، حيث يحرص على تقديم المساعدات المالية للسلطة، واتخاذ سياسات تموية في الأراضي الفلسطينية، لبناء اقتصاد فلسطيني يساعد على قيام دولة فلسطينية، إلا أن المشكلة تكمن في المتطلبات الأمنية التي يشترطها الإتحاد الأوروبي لتقديم هذه المساعدات للشعب الفلسطيني، ومنها: مكافحة الإرهاب الفلسطيني، واعتبار الفصائل الفلسطينية المقاومة للاحتلال

الإسرائيلي فصائل إرهابية، وطلبه من السلطة الفلسطينية القضاء عليها ومكافحتها، مما يجعل من السلطة الفلسطينية وكيلا أمنيا لحماية إسرائيل مقابل هذه الأموال، كما أن الحصار الاقتصادي الذي تمارسه إسرائيل على الشعب الفلسطيني، وعرقلة إسرائيل وتدمير ما يتم بناؤه وانجازه من الجانب الأوروبي لصالح الشعب الفلسطيني على الأرض جعل هذه المساعدات دون أي فائدة تذكر.

تتحدد مشكلة الدراسة في معرفة الآثار الحقيقية التي تتركها المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين، على إقامة دولة فلسطينية قادرة على الصمود والنمو في المستقبل، بعيدا عن الإعتماد على المساعدات الخارجية.

5:1 أسئلة الدراسة:

من خلال دراستنا لدور الاتحاد الأوروبي التنموي في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ تواجهنا أسئلة عديدة تحتاج إلى الإجابة عليها، حتى يتضح موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية، وأهداف السياسات التنموية التي يتبناها في الأراضي المحتلة، وأهم هذه الأسئلة ما يلي:

1. ما موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية قبل اتفاق أوسلوا للسلام؟
2. هل المساعدات الأوروبية تخدم الأمن والاقتصاد الإسرائيلي أكثر مما تخدم الاقتصاد الفلسطيني وأمن الفلسطينيين؟
3. ما هي طبيعة المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين ونوعيتها؟ وما هي الشروط التي يضعها الاتحاد الأوروبي على الجانب الفلسطيني مقابل صرفها؟
4. كيف يمكن للمساعدات المالية والاقتصادية الأوروبية أن تخدم عملية السلام في المنطقة؟
5. ما موقف الاتحاد الأوروبي من انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني؟

6. ما موقف الاتحاد الأوروبي من الإغلاق الاقتصادي والتدمير الممنهج للاقتصاد الفلسطيني، الذي تمارسه إسرائيل، والذي يؤثر بشكل كبير على سياسات الاتحاد التنموية في الأراضي الفلسطينية؟
7. ما موقف إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام، وسياساته التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟
8. ما موقف الجانب الفلسطيني من الدور الأوروبي في عملية السلام؟ وما دوره وبخاصة في اللجنة الرباعية؟

6:1 فرضيات الدراسة:

تتطلب هذه الدراسة من محاولتها دحض الفرضيات التالية:

الأولى: أن سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية في الأراضي الفلسطينية تتبع من حرصه على أمن دولة إسرائيل وأمن مواطنيها، باعتباره عاملاً أساسياً لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وهذا الحل هو أحد أسباب الدعم الأوروبي لإنماء الفلسطينيين الاقتصادي، والإنماء الاقتصادي بنظر الأوروبيين هو أفضل الضمانات لأمن إسرائيل على المدى القصير والطويل، لاحتوائه العنف والمقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

الثانية: أن الاتحاد الأوروبي يسعى ليكون له دور سياسي هام وفاعل في الصراع العربي والإسرائيلي، والدخول إلى الشرق الأوسط من بوابة المساعدات المالية للفلسطينيين، حيث يسعى لدور أكثر محورية في المنطقة في ظل الهيمنة الأمريكية، بهدف المحافظة على مصالحه الاقتصادية والإستراتيجية الهامة.

الثالثة: أن المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي للشعب الفلسطيني منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م وحتى نهاية عام 2007م، لم تكن من أجل أحداث تنمية سياسية واقتصادية، وإنما قدمت بدوافع سياسييه من أجل بناء سلام وليس بناء دولة.

7:1 منهج الدراسة:

استخدم الباحث في بحثه المنهج الوصفي التحليلي، نظرا لأهميته في وصف البيانات والقرارات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي الخاصة بموضوع الدراسة ونقدها وتحليلها، كما وتم تحليل السياسات التنموية للاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية والأهداف التي يرمي لتحقيقها من خلال إتباع هذه السياسات.

8:1 حدود الدراسة:

تقتصر حدود الدراسة على التنمية السياسية بالدرجة الأولى مع التطرق للتنمية الاقتصادية بمقدار ما يخدم أهداف الدراسة، مكان الدراسة الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، خلال الفترة الزمنية الواقعة بين مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م ونهاية عام 2007م.

9:1 أقسام الدراسة:

الفصل الأول: يتكون من خطة الدراسة التي تحتوي أهداف الدراسة وأهميتها والأسئلة الفرضيات التي سوف نناقشها في هذه الدراسة.

الفصل الثاني: يتناول فيه العوامل التي تؤثر على صنع القرار في مؤسسات الاتحاد الأوروبي كالمصالح الاقتصادية والعسكرية وغيرها.

الفصل الثالث : يتناول موقف الاتحاد السياسي من القضية الفلسطينية قبل مؤتمر مدريد للسلام، كما يلقي الضوء على المساعدات التي قدمها للفلسطينيين قبل هذا التاريخ.

الفصل الرابع: التعرف على موقف الاتحاد الأوروبي من مؤتمر مدريد للسلام، و من اتفاقية أوسلو الموقعة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وسياسة الاتحاد الأوروبي المتوسطة، وانطلاقها في مؤتمر برشلونة، ومشاركة الجانب الفلسطيني فيها ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية، ويتطرق لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الانتقالية الموقعة بين الاتحاد الأوروبي

ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1997م، وسياسات الاتحاد في الأراضي الفلسطينية إلى بداية الانتفاضة الفلسطينية في عام 2000م.

الفصل الخامس: يتناول موقف الاتحاد الأوروبي السياسي والاقتصادي من الانتفاضة الفلسطينية، ومن عملية السور الواقية الإسرائيلية، واحتلال إسرائيل مناطق السلطة الفلسطينية، والدمار الكبير الذي خلفه ذلك الاجتياح، وموقفه من سياسة الإغلاق، ومن وفاة الرئيس عرفات، ووصول محمود عباس لرئاسة السلطة الفلسطينية، ومن تشكيل الحكومة العاشرة و حكومة الوحدة الوطنية، وسيطرة حماس على قطاع غزة.

الفصل السادس: يقف على السياسات التنموية للاتحاد والمساعدات المالية التي قدمها منذ قدوم السلطة وحتى نهاية عام 2007م، وأثر السياسات التنموية الأوروبية في بناء اقتصاد فلسطيني، وأثر الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني و على سياسات الاتحاد التنموية في الأراضي الفلسطينية، ودور الاتحاد في الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006م، وتناول دور الاتحاد في الإصلاح، وفي دعم مؤسسات السلطة الفلسطينية السياسية والإدارية والقانونية منذ نشوء السلطة الفلسطينية عام 1993م وإلى عام 2007.

الفصل السابع: تناول موقف الاتحاد الأوروبي من انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في فلسطين المحتلة، وموقفه من الحصار الذي تفرضه إسرائيل على الشعب الفلسطيني، ومن الاستيطان في الضفة وتهدويد القدس.

الفصل الثامن: يتطرق لنتائج الدراسة التي توصلنا إليها في دراستنا هذه، والتوصيات التي نوجهها للجهات المعنية من مؤسسات حكومية وأكاديميين وإعلاميين.

10.1 الدراسات السابقة

يرى على الحاج في أطروحته لنيل درجة الدكتوراه بعنوان "سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية عام 2003م، أن دول الاتحاد الأوروبي لم تأخذ موقفا ومبادرات جادة لحل الصراع العربي الإسرائيلي حتى عام 1973م، بسبب الصدمة النفطية وقطع النفط عن أوروبا، بعد ذلك تبنت أوروبا سياسة دبلوماسية جماعية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي¹. تمثلت في إصدار بيان بروكسل في 6 تشرين الثاني 1973م، وضحت فيه موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تضمن هذا البيان قيام عملية السلام على احترام سيادة واستقلال كل دولة في المنطقة، وعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، مع أخذ في الاعتبار حق إسرائيل في العيش بسلام، ثم تطور موقف الاتحاد الأوروبي عام 1977م في جلسات الحوار العربي الأوروبي، و تضمن البيان الختامي لهذه الجلسات الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وحقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ومعارضة الاتحاد الأوروبي لسياسة الاستيطان، وتغيير وضع القدس، وإضافة إلى موقف أوروبا من القضية الفلسطينية، فقد فرضت السياسات الأمنية الأوروبية نفسها على دول الجوار، بهدف حماية مصالحها الحيوية والإستراتيجية في المنطقة، حيث تطور الإدراك الأوروبي لأهمية الأمن والاستقرار بالمنطقة العربية بعد مؤتمر هلسنكي عام 1975م، وبعد انتهاء الحرب الباردة، وانشغال الاتحاد الروسي بترتيب وضعة الاقتصادي والسياسي مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة، ومعانات الولايات المتحدة من مشكلات اقتصادية ذات تأثير سلبي على المجتمع الأمريكي، مما أدى إلى اتساع مسؤوليات الاتحاد الدولية والإقليمية، ودفعه إلى اتخاذ سياسات أمنية ودفاعية خاصة، للمساعدة في تحقيق السلام والأمن الدوليين. ومن أجل ذلك ارتكزت السياسات الأوروبية تجاه جميع دول المنطقة العربية على تأمين الاستقرار فيها، وإعطاء السياسات الأمنية قدرا كبيرا من الاهتمام، نتيجة تنامي الحركات الإسلامية الأصولية في المنطقة العربية، التي تهدد مصالح الاتحاد الأوروبي الكبيرة،

¹ الحاج، علي. سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003. ص ص 295-296

وكذلك استمرار النزاع العربي الإسرائيلي ذي الطبيعة الإقليمية، وانتشار ظاهرة العنف في المنطقة العربية.¹

كما بين بشارة خضر في كتابه "أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم"، أن موقف الاتحاد الأوروبي كان واضحاً تجاه القضية الفلسطينية في إعلان المجلس الأوروبي "إعلان البندقية 1980"، الذي تبنى فيه موقفاً واضحاً من الصراع العربي الإسرائيلي، وأن على أوروبا القيام بدور خاص وملحوس من أجل عملية السلام، استناداً إلى قرار الأمم المتحدة 242، 338 وأن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين، وأن الشعب الفلسطيني له حق ممارسة تقرير المصير في نطاق تسوية سياسية شاملة للسلام، وأن الاتحاد الأوروبي لا يقبل أي مبادرة أحادية الجانب هدفها تغيير وضع القدس، وأن أي اتفاق حول هذه المدينة يجب أن يشمل حرية الوصول للأماكن المقدسة، وأن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية، وتشكل عقبة في وجه السلام في المنطقة.²

وبعد توقيع اتفاقية الشراكة الفلسطينية الأوروبية، أقر الاتحاد الأوروبي برنامج مساعدات للسلطة الفلسطينية، لمكافحة الإرهاب بتاريخ 29 نيسان/إبريل 1997م ضمن خطة عمل تدعو لدعم السلطة في جهودها لمكافحة الإرهاب. والأعمال الإرهابية في المناطق التي تخضع لسيطرتها وتهيئتها إدارياً كي تتمكن من القيام بهذه المهمة من خلال برنامج مساعدات مدته ثلاث سنوات، حيث يهدف الاتحاد الأوروبي من تقديم هذه المساعدات تعزيز قدرة السلطة على مكافحة الإرهاب في مناطق سيطرتها، والمساهمة في عملية صنع السلام، إضافة إلى تأهيل عناصر الأمن الفلسطينية حتى تتمكن من الرد على العمليات الإرهابية بفاعلية وكفاءة.³

ويرى نعمان كنفاني في دراسته التي عنوانها "علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الإطار الحالي والعلاقة المستقبلية". أن إعلان برشلونة دشّن مرحلة جديدة من الشراكة بين الاتحاد

¹ الحاج، علي. سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003. ص 296-300

² خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص 542-544

³ المرجع نفسه، ص 516-522

الأوروبي والدول المتوسطية، حيث يدعو إلى إقامة شراكة شمولية بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطين، من خلال تقوية الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي، وإعطاء المزيد من التركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية، ولتحقيق الأهداف الرئيسية الثلاثة للإعلان وهي الشراكة الاقتصادية، والشراكة السياسية والأمنية، والشراكة في الشؤون الاجتماعية والثقافية والبشرية. ولكي تتحقق هذه الأهداف لابد من تأسيس شراكة اقتصادية ومالية قائمة على إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام 2010، وتعاون اقتصادي، وتخطيط مشترك، وتعاون مالي من خلال زيادة مساعدات الاتحاد الاقتصادية والمالية للشركاء المتوسطيين¹.

ولتطبيق هذه المبادرة وقعت اتفاقيات اقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والعديد من الدول المتوسطية (المغرب 1995م، تونس 1995م، إسرائيل 1995م، السلطة الفلسطينية 1997م، الأردن 1997م). أما العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية فهي عبارة عن اتفاقية مؤقتة يفترض أن تستبدل بعلاقة معيارية عند نهاية الفترة الانتقالية، حيث من المفروض أن تفضي هذه الاتفاقية إلى تأسيس منطقة تجارة حرة بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي بحلول عام 2010م. وانسجمت اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي مع اتفاقية أوسلوا للسلام الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، إذ تضمنت المادة (9) من الاتفاقية السماح للسلطة الدخول في معاهدات واتفاقيات دولية مع دول ومنظمات دولية².

ونتيجة لوجود شبة اتحاد جمركي بين الضفة وغزة وإسرائيل، فإن أي امتيازات تمنحها إسرائيل أو تتضمنها اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي هي لصالح الاتحاد الأوروبي، لأن هذه الامتيازات غير موجودة في اتفاقية الشراكة الفلسطينية الأوروبية،

¹ كنفاني، نعمان. مرجع سبق ذكره، ص ص 12-15

² المرجع نفسه، ص ص 18-19

وتمنحها السلطة تلقائيا لصالح الاتحاد الأوروبي نتيجة عدم الفصل بين السوقين الفلسطيني والإسرائيلي بشكل فعلي.¹

11.1 مفاهيم الدراسة

1.11.1 الأيكو (Eco):

قررت الدول الأوروبية عام (1971م) منع التقلبات في أسعار صرف العملات للدول الأوروبية الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية بنسبة (2.25%) على اثر قرار الولايات المتحدة الأمريكية فك ارتباط الدولار بالسعر الرسمي للذهب الذي أنهى سعر الصرف الثابت للعملات. وقد أنشأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام (1971م) نظام نقدي أوروبي موحد للدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، بدأ العمل فيها في آذار (1979م). من خصائص هذا النظام وجود عملة مرجعية (الايكو)، وهي عبارة سلة عملات مكونة من عملات جميع الدول الأوروبية الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وان تحول كل دولة ما نسبته (20%) من الذهب ومن عملتها إلى صندوق مشترك، وربط كل عملة من عملات الدول الأوروبية الأعضاء بالمجموعة الاقتصادية بسعر صرف يرتبط بالأيكو وسعر صرف يراوح (2.25%) للعملات الثنائية². كانت هذه العملة الجديدة هي بداية الطريق نحو تحقيق الحلم الأوروبي في العملة الأوروبية الموحدة بدلا من العملات المحلية.

2.11.1 اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط (Quartet):

اللجنة الرباعية، أو رباعية مدريد، أو رباعية الدبلوماسية هي لجنة شكلها عام 2002 بعد مؤتمر مدريد، رئيس الوزراء الإسباني أزنانر (Aznar) نتيجة لتصاعد الصراع في الشرق

¹ المرجع نفسه، ص ص35-39

² فونتين، باسكال. "أوروبا في اثني عشر درساً"، ص41، على الموقع الإلكتروني التالي

[http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/download/europe%20in%2012%20lessons-Arabic%20\(2\).doc](http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/download/europe%20in%2012%20lessons-Arabic%20(2).doc)

الأوسط، وتتألف من الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي وروسيا، وتهدف لمساعدة الأطراف المعنية على تطبيق خارطة الطريق¹.

عرفت وزارة الخارجية البريطانية في موقعها على الانترنت اللجنة الرباعية بأنها: "عبارة عن تجمع غير رسمي مؤلف من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا، وبرز للوجود أواخر عام 2001، كان الهدف المبدئي لهذه اللجنة مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على تطبيق توصيات ميتشل وخطة عمل تيننت"².

3.11.1 مفهوم التنمية:

بدأ ظهور مفهوم التنمية (development) في علم الاقتصاد للدلالة على "عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال"، وفي ستينات القرن الماضي انتقل مفهوم التنمية ليشمل علم السياسية، وليظهر كحقل مستقل عن علم الاقتصاد، وعرفت التنمية السياسية "بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية"، ليتطور المفهوم لاحقاً ويرتبط بالعديد من حقول العلم والمعرفة، فظهر ما يعرف بالتنمية الثقافية التي "تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان"، وظهرت التنمية الاجتماعية التي "تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية"، واستحدث مفهوم التنمية البشرية التي تهدف إلى دعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشتة وتحسين أوضاعه في المجتمع"³. وهو ما أقدم برنامج

¹ Wikipedia, the free encyclopedia, " Quartet on the Middle East', http://en.wikipedia.org/wiki/Quartet_on_the_Middle_East

² حلاسه، عبد الحكيم. "الدور الأوروبي في عملية التسوية الانسحاب الإسرائيلي أحداتي الجانب (فك الارتباط) وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية"، على الموقع الإلكتروني التالي http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_2.htm

³ عارف، نصري. "مفهوم التنمية"، 11 تشرين الأول/أكتوبر 2006م، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafahem-2.asp>

الأمم المتحدة للإنماء على تدشينه عام 1990م ليصبح الإنسان هو "صانع التنمية وهدفها"، وأصبحت قدرة أي حضارة وأي أمة "تكمُن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهله ومدربه وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية"¹.

4.11.1 علم السياسة (political Science):

يعتبر من أهم فروع العلوم الاجتماعية، نظراً لدوره والاستقرار السياسي في تقدم الشعوب، والسياسة لغة مأخوذة من "ساس يسوس أي يتصرف إلى معالجة الأمور"، ويختلف تعريفها اصطلاحاً من مدرسة إلى أخرى ومن عالم لآخر، فهي في الموسوعة العربية العالمية "الإجراءات والطرق المؤدية لاتخاذ قرارات من أجل المجموعات والمجتمعات البشرية"، وتعرف بأنها "رعاية شؤون الأمة داخلياً وخارجياً من قبل الدولة والأمة، فالدولة هي التي تباشر هذه الرعاية، والأمة التي تحاسب الدولة بها"².

5.11.1 السياسات العامة (Public Policies):

وجد المختصون في مجال السياسات العامة صعوبة كبيرة في تعريفها تعريفاً علمياً دقيقاً، وعرفها الدكتور أحمد مصطفى الحسين بأنها "النشاطات التي تقوم بها الحكومة وتشمل تقديم الخدمات للأمة كالتعليم والرعاية الصحية والطرق والإسكان كما نشاطات النظام العام ومفتشي الأسواق وتتضمن إدارة ومراقبة الأدوية والأطعمة بالإضافة إلى التحكم في الأنشطة السياسية والاجتماعية كتنظيم الأسرة وتنظيم السير وغيرها من الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية"، وعرفها شارلز كوشران (Charles Cochran) والويس مالون (Eloise F. Malone) بأنها "تشتمل على قرارات سياسية لتنفيذ برامج عامة بغرض تحقيق أهداف

¹ _ مفهوم التنمية بين القديم والحديث"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=2322>

² عبد الرحمن حمّاتي، أحمد. "علم السياسة والاستقرار السياسي"، 8 نيسان/أبريل 2008م، على الموقع الإلكتروني

التالي

<http://news.maktoob.com/article/1617862/%D8%B9%D9%84%D9%85>

%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-

%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1

اجتماعية"، وأما عالم السياسة توماس داي (Thomas Dye) فقال إنها "اختيار الحكومة للقيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام به"¹.

6.11.1 محكمة العدل الدولية

هي الذراع القضائي التابع للأمم المتحدة، تأسست في عام 1945م ومقرها في لاهاي بهولندا، وهي تنظر في القضايا التي تقدمها الدول إليها، و تقدم الاستشارات القانونية للهيئات الدولية التي تطلب منها ذلك، وتعتبر الأحكام التي صدرت عن المحكمة قليلة نسبياً، تتكون من 15 قاضياً، تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن لمدة 9 سنوات، ويجوز إعادة انتخاب القضاة لفترة ثانية، ويتحدد انتخاب ثلث الأعضاء كل ثلاث سنوات، و لا يسمح بتواجد قاضيين أثنين يحملان نفس الجنسية.²

¹ مصطفى الحسين، أحمد. مدخل إلى تحليل السياسات العامة، ط1، عمان-الأردن، مطبعة الجامعة الأردنية، 2002، صص 8-10

² مجلة ويكيبيديا. "محكمة العدل الدولية"، على الموقع الإلكتروني التالي
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

2. محددات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية

تستند محددات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص على عدة محددات أهمها:

أولاً: الإرث التاريخي الأوروبي والتحيز لإسرائيل

علاقة أوروبا بالوطن العربي قديمة قدم التاريخ، مرت بمراحل كثيرة، وكان لكل مرحلة من هذه المراحل تأثير بارز في رسم مسار التاريخ العربي والأوروبي.

فهناك تساؤلات كبيره حول بداية الاتصال بين أوروبا والعالم العربي، واهتمام أوروبا بالوطن العربي، هل كانت البداية عندما خضع العالم العربي للسيطرة الرومانية قبل الميلاد، أم هل بدأ ذلك عندما وصلت الجيوش الإسلامية إلى جنوب باريس 719م، وأوقف هجومها شارل مارتل (charle Martel 688-741) في معركة بلاط الشهداء (Poitiers) ، أم عندما بدأت المراسلات والاتصالات بين هارون الرشيد وشارلمان (charleman 742-814) عام 797م، أم ببداية الحروب الصليبية التي دعا إليها البابا أوربان (Pope Urban II 1042-1099) و استمرت بين أعوام (1069-1291) أم مع حملة نابليون بونابرت على مصر عام 1798م، مروراً بتوقيع اتفاقية ساكس- بيكو 1916م، التي قسمت بموجبها فرنسا وبريطانيا تركيا الدولة العثمانية، مروراً بمساندة اليهود في بناء وطن قومي لهم في فلسطين عام 1948م، وتقديم العون لإسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، إلى مساندة إسرائيل في حربها على الدول العربية عام 1967م، وصولاً لدور أوروبا في بلورة خارطة الطريق، من خلال عضويتها في اللجنة الرباعية إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة¹.

أما علاقة أوروبا بفلسطين في العصر الحديث فبدأت عام 1840م عندما بدأت تظهر علامات الشيخوخة على الإمبراطورية العثمانية، وبدأت كل دوله أوروبية تبحث لها عن نفوذ

¹ سعيد نوفل، احمد. "توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام"، دراسات شرق أوسطية، العدد 25، خريف 2003م، ص 39-42

في فلسطين، فتوالى الحملات التبشيرية، وأصبحت كل دولة أوروبية تدعي أنها تحمي طائفة أو أقلية معينة في فلسطين، فزعمت فرنسا أنها حامية الكاثوليك في الشرق، وادعت روسيا توفير الحماية للطائفة الأرثوذكسية في المشرق، كما أدعت بريطانيا حمايتها للطائفة اليهودية في فلسطين¹. وسارعت الدول الأوروبية إلى وراثة تركة الدولة العثمانية وتثبيت نفوذها في المشرق، ومحاولة السيطرة على منطقته تقع في قلب العالم، وبخاصة الطريق التي تصل أوروبا بمستعمراتها في آسيا. خلال هذه الفترة كانت الحركة الصهيونية تعمل بين صفوف اليهود و تحريضهم على الاستيطان في فلسطين، ووجدت أوروبا في هذه الحركة فرصة يمكن الاستفادة منها لفصل فلسطين عن عالمها العربي. في بداية القرن التاسع عشر عرض نابليون بوناپرت (Napoleon Bonaparte 1769-1821) في "سان هديران" فلسطين على قادة الحركة الصهيونية مقابل أن يدعموه في مشاريعه الاستعمارية في المشرق، وهذا ما فعله رئيس الوزراء البريطاني بالمرستون (palmerston 1784-1865) الذي أيد الحركة الصهيونية في منتصف القرن التاسع عشر في مسعاها لتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، واستغل اليهود السياسة الأوروبية الاستعمارية المؤيدة لهم، فنجحوا في الحصول على وعد من الفرنسيين عرف بوعد "كامبو" (kambo) الذي يدعو لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، قبل أن يطرح بلفور وعده، اتفقت أوروبا مع الحركة الصهيونية على ضرورة إيجاد دولة دخيلة في الشرق الأوسط، تحول دون قيام وحدة عربية².

ومن خلال تتبع علاقة أوروبا بالعالم العربي، وموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي نلاحظ أن الدول الأوروبية اختلفت فيما بينها في كيفية النظر إلى الصراع العربي الإسرائيلي، فبريطانيا كانت صاحبة التأثير الأكبر في الصراع العربي الإسرائيلي، فقد ساعدت إسرائيل في قيامها عام 1948م، واستمرت في دعمها، وتحالفت معها إلى جانب فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، أما فرنسا فقد أدركت أن مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م سبب لها خسائر فادحة على الأصعدة السياسية و الاقتصادية، فعمدت إلى تغيير سياستها

¹ المرجع نفسه، ص ص 39-42

² المرجع نفسه، ص ص 39-42

في عهد شارل ديغول بطريقه حيادية، أما الأقلية اليهودية في أوروبا فقد استغلت المحرقة النازية التي تعرضت لها للضغط على أوروبا، لتبتعد عن إدانة إسرائيل، أو محاولة الضغط عليها، ولجعلها تؤيد إسرائيل على الدوام، وتدعم السياسة الإسرائيلية بشكل مستمر¹.

خضعت الدول العربية للاستعمار الأوروبي فترة زمنية ليست بالقصيرة، ارتكبت فيها أوروبا بحق الشعوب العربية المجازر، ونهبت ثرواتها، ونتيجة لهذا الإرث التاريخي، تحاول أوروبا إظهار اهتمامها بأمور الشرق الأوسط، والعمل على تحسين أحواله، لتتجاوز الماضي التاريخي الاستعماري². إلا أن دور اليهود في أوروبا كان فاعلا وكافيا لتغير نظرة الأوروبيين إلى العالم العربي.

وتطورت النظرة إليهم من كونهم ضحايا عانوا من الاضطهاد والاستعمار الأوروبي، إلى كونهم متطرفين وإرهابيين، وقد لخص محمد حسنين هيكل النظرة الأوروبية تجاه العالم العربي بقوله: "إنه يدهشنا الذي نراه أحيانا من اختصار الإسلام إلى إرهاب، ومن اختصار العرب إلى بترول، ومن اختصار قضية الصراع العربي- الإسرائيلي إلى حكاية معاداة السامية"³.

ثانيا: المحدد الأمريكي

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن أي دور أوروبي فاعل في الشرق الأوسط يضعف من دورها في المنطقة، لذا، سعت إلى تحجيم دور الاتحاد الأوروبي، ورفض مشاركته في عملية السلام، وحرص الاتحاد على إرضاء أمريكا وعدم إغضابها وتعريض العلاقات الإستراتيجية معها للخطر، وهناك دول داخل الاتحاد الأوروبي تدعم وجهة النظر الأمريكية بخصوص الدور الأوروبي في الشرق الأوسط، وترفض تجاوز الولايات المتحدة، أو حتى منافستها مثل بريطانيا المعروفة بعلاقتها التاريخية مع الولايات المتحدة⁴.

¹ المرجع نفسه، ص ص 39-42

² كيمبت، جيفري. "قراءات استراتيجية: تحديات أوروبا في الشرق الأوسط"، على الموقع الإلكتروني التالي <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ124.HTM>

³ سعيد نوفل، احمد. مرجع سبق ذكره، ص ص 39-42

⁴ المرجع نفسه، ص ص 56-57

تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن أية محاولة أوروبية لبلورة موقف سياسي أوروبي موحد يضعف موقفها ويربكها، وتعتبرها محاولة لتهديد التعاون والتماسك الغربيين في مواجهة الإستراتيجية بين المعسكرين الشرقي والغربي، وهي لا تخفي انزعاجها ورفضها لأي دور أوروبي مستقل في المنطقة العربية، لأنه يؤدي في نظرها إلى تصلب المواقف العربية أمام المبادرات الأمريكية لحل الصراع العربي الإسرائيلي¹.

عملت الولايات المتحدة على إبقاء الدور الأوروبي في العملية السلمية في أضيق الحدود، ونجحت في بتهميشه في مؤتمر مدريد، ولم يستطع الاتحاد الأوروبي الحصول على أكثر من مراقب، أو الحصول على أي موقع رسمي هام في عملية المفاوضات.

وعندما حاول الاتحاد الأوروبي أن يشارك في مجموعة العمل المتعلقة بضبط التسلح والأمن المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف، رفضت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك، واحتفظت برئاسة هذه بهذه المجموعة، وخلال العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1996م وقفت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة ضد التحرك الأوروبي السياسي الذي قادته فرنسا لحل هذه الأزمة، فأفشلت المبادرات الفرنسية عدة مرات، وتعاملت مع الموقف الفرنسي بحدة وسلبية، لأن أمريكا ترى في أوروبا ودورها السياسي في العملية السلمية منافسا لدورها في ظل سعي أوروبا لإنشاء سياسة خارجية فعالة تؤهلها لتبوء مركز متميز في العالم.²

وقد ظهرت عدم الرغبة الأوروبية بالاصطدام مع إسرائيل والولايات المتحدة خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م، حينما لم يستطع الاتحاد الأوروبي استصدار قرار دولي يدين الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وأدى هذا العجز إلى الرضوخ للمطالب الإسرائيلية والأمريكية بأدراج فصائل المقاومة على لائحة المنظمات الإرهابية³.

¹ الحاج، علي. مرجع سبق ذكره، ص 320-321

² المرجع نفسه، ص 320-321

³ هيئة التحرير، السياسة الخارجية الأوروبية والمحدد الأمريكي، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة العاشرة، العدد 31، ربيع 2005م، ص 7-10

وعندما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق عام 2003م ضاربة عرض الحائط الشرعية الدولية والمعارضة الأوروبية القوية لهذه الحرب، وجدت أوروبا نفسها مهمشة لا وزن لها على الساحة الدولية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، فقررت العودة إلى العلاقة القوية معها والكف عن معارضة السياسة الأمريكية في المنطقة العربية¹، فأصبحت قريبه جدا من مواقفها السياسية في العالم العربي، وتجلت ذلك التقارب بوضوح من خلال قيام المستشار الألمانية أنجيلا ميركل (Angela Merkel)، عندما تولت الرئاسة الدولية للاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية، بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية بصحبة خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية، مدشنة بذلك تقاربا كبيرا في السياسة الأوروبية الأمريكية. وكذلك اعتذار الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) عن عدم دعمها في حربها على العراق². صار الوطن العربي بما يمتلك من ثروات اقتصادية هائلة، وموقع جغرافي استراتيجي هام، منطقه يتصارع عليها الأقوياء للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية.

لم يستطع الاتحاد الأوروبي أن يفرض توجهاته السياسية الخاصة تجاه الصراع في الشرق الأوسط، بل اكتفى بالوقوف خلف السياسة الأمريكية في المنطقة مع بعض التمييز البسيط، الذي أبدته بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا ولجنة السياسة الخارجية والأمن التي يقودها خافيير سولانا³.

فالوطن العربي بما يمتلك من ثروات اقتصادية هائلة وموقع جغرافي استراتيجي هام جعلته تربه خصبه للتنافس بين القوى الكبرى، وهذا ما حدا بالولايات المتحدة الأمريكية لرفض أي دور سياسي أوروبي في المنطقة العربية، رغبة منها في قيادة تكتل اقتصادي (مشروع

¹ اللاندي، سعيد. "ضوابط ومحددات الدور الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط"، شؤون عربييه، العدد 129، ربيع

2007، ص 111-112

² المرجع نفسه، ص 111-113

³ هيئة التحرير، مرجع سبق ذكره، ص 7-10

الشرق الأوسط الكبير) ووضع استراتيجيه متماسكة وجادة للمنطقة العربية تتماها مع السياسة الأمريكية الإسرائيلية¹.

ثالثا: الصراع داخل الاتحاد الأوروبي والخلافات الداخلية الأوروبية من القضية الفلسطينية

يرتبط موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية بالصراع الحاد بين دوله الأعضاء للوصول إلى مواقع التأثير في الاتحاد وسياساته الخارجية². لذا تباينت مواقف دول الاتحاد من القضية الفلسطينية.

فهناك ثلاثة تيارات رئيسية تتصارع فيما بينها لرسم سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية، أولها: تمثله فرنسا واسبانيا وإيطاليا وإيرلندا: ويدعو هذا التيار لأن يكون للاتحاد الأوروبي دور أكبر في العملية السلمية، ويحمل إسرائيل في اغلب الأحيان مسؤولية الأزمة التي تعاني منها العملية السلمية³.

ثانيهما تمثله بريطانيا: وهو يعارض أي دور أوروبي ينافس الدور الأمريكي في المنطقة العربية، ويتجنب انتقاد إسرائيل وتحميلها المسؤولية بشكل مباشر وعلني.

أما التيار الثالث فتمثله ألمانيا وهولندا والدنمارك وبلجيكا: وهي لا تتحمس لأي دور في المنطقة العربية، وتراهن على الدور الأمريكي، وتفضل عدم مشاركة الولايات المتحدة في العملية السلمية.

وعلى الرغم من القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على دور الاتحاد الأوروبي في العملية السلمية، إلا أنه نجح عدة مرات من إنقاذها من الانهيار في الوقت الذي تهملها فيه

¹ النواوي، نيرمين. "الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط" السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، السنة السادسة والثلاثون، العدد 142، تشرين الأول/أكتوبر 2000، ص 113

² شبيب، نبيل. "سياسة أوروبية زنبقية تجاه قضية فلسطين: العجلة الأوروبية في متاهة المتغيرات الجديدة حتى إشعار آخر"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=458>

³ الحاج، علي. مرجع سبق ذكره، ص ص 317-321

الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى زيادة أهمية التدخل الأوروبي في هذه العملية، وهذا ما دفع وزير خارجية بلجيكا عام 2001م رئيسة الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت إلى القول بأن "تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام في الشرق الأوسط، من شأنه أن يؤدي إلى إنجاح أي مبادرة يقوم بها الاتحاد الأوروبي في سبيل دفع هذه العملية"¹.

لم تعد أوروبا بفعاليتها الشعبية والرسمية قادرة على تحمل ممارسات الجيش الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، والتي تثبت يوميا على نشرات الأخبار، ويظهر فيها الجيش الإسرائيلي يقوم بالقتل الدموي، وتجريف الأراضي وتدمير المباني والممتلكات الفلسطينية التي مول الاتحاد الأوروبي جزءا كبيرا منها، كما وظهر استطلاع للرأي عام 2002م أن (72%) من الأوروبيين يؤيدون قيام دولة فلسطينيه مستقلة، فكان ذلك أحد الدوافع الهامة التي دفعت أوروبا لانتقاد التعنت الإسرائيلي في العملية السلمية، وانتقاد الموقف الأمريكي الداعم بشكل كبير لإسرائيل ولا يعترف بالحقوق الفلسطينية المشروعة².

فالرأي العام الأوروبي المتضامن مع الولايات المتحدة الأمريكية عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001م، ينتقد السياسة الأمريكية التي تهدف إلى الهيمنة على العالم، وكما أن الرأي العام الأوروبي عارض الحرب على العراق بقوه، وكان يرى أن هدف أمريكا من تغيير النظام العراقي بالقوة هو السيطرة على الثروات العراقية النفطية. وانه إذا أرادت أمريكا نشر الديمقراطية بالقوة، فقائمة الدول التي يجب استخدام القوة ضدها كبيره، وحتى الشعب البريطاني الذي شاركت حكومته في الحرب على العراق عارض هذه الحرب بقوة ونظر إليها على أنها حرب من أجل النفط، وليست من أجل نشر الديمقراطية، وتجريد نظام صدام حسين من أسلحة الدمار الشامل³.

¹ المرجع نفسه، ص 321

² سعيد نوفل، احمد. مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51

³ بن عنتر، عبد النور. "أطلاله على الموقف الأوروبي"، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2004، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://aljazeera.net/NR/exeres/7911E03C-19E6-4147-BF6B-C645B0E7334E.htm>

أجريت دراسات عديدة خلال السنوات الماضية لقياس اتجاهات المواطن الأوروبي حول الصراع العربي - الإسرائيلي، فقد نشرت مقالة في مجلة الشرق الأوسط في خريف عام 2006 للكاتبين سوزان جيرشويتز (Susanne Gershowitz) وإيمانويل اوتولنخي (Emanuele Ottolenghi) بعنوان: "مشكلة أوروبا مع أرئيل شارون" أشارا من خلالها إلى أن العديد من الأوروبيين يشككون في نوايا إسرائيل للتوصل إلى سلام في المنطقة، ويرون أن الفلسطينيين راغبون في السلام، وقد أظهر مسح أعدته المفوضية الأوروبية عام 2003م أن أكثر من 59% من الأوروبيين يعتبرون إسرائيل المهدد الأكبر للسلم العالمي، مقارنة بإيران وكوريا الشمالية وأفغانستان وباكستان، بينما رأى أكثر من 35% من المستطلعين أن قوات الجيش الإسرائيلي تتعمد استهداف المدنيين الفلسطينيين، ورأى أكثر من نصف الفرنسيين والألمان المستطلعة آراؤهم أن على البيت الأبيض الضغط أكثر على الجانب الإسرائيلي، بينما عبر خمسم عن ضرورة ممارسة هذا الضغط على الفلسطينيين، وأشار استطلاع أوروبي آخر للرأي عام 2003م أن 39% من المستطلعة آراؤهم اعتبروا "النظام التي تتبعه إسرائيل في تعاملها مع الفلسطينيين يشبه نظام التفرقة العنصرية الذي كان موجوداً ضد السود في جنوب إفريقيا"، بينما شعر 40% أن "إرهاب" الفلسطينيين مبرر، وقد أشار نصف المشاركين في الاستطلاع أن المجتمع اليهودي ليس من المجتمعات الديمقراطية المنفتحة.¹

رفضت المفوضية الأوروبية نتائج هذه الاستطلاعات لانعكاسها على العلاقات الإسرائيلية الأوروبية. وذهب الأمر إلى حد قيام وزير الخارجية الإيطالي ورئيس المجلس الوزاري الأوروبي فرانكو فراتيني (Franco Frattini) بتفنيده نتائج الاستطلاع قائلاً إنها "لا تعكس موقف مؤسسات الاتحاد الأوروبي"، مشيراً "إلى تضامن البلدان الأعضاء مع إسرائيل، عندما ضمت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في لوائح المنظمات الإرهابية"². وهذا يدل على أن

¹ - Gershowitz, Suzanne and Ottolenghi, Emanuele. " Europe's Problem with Ariel Sharon", 2005, http://www.meforum.org/article/743#_ftn1

² راجع نتائج استطلاع الرأي الذي أجرته المفوضية الأوروبية بتاريخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 م وردود الفعل الرسمية عليه على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=105&sid=4412447&cKey=1068018867000&ty=st>

أوروبا لا تهتم بالرأي العام فيها إلا إذا كان مؤيداً لوجهات النظر الرسمية فيها، أما إذا كان معارضا لها فيتم تجاهله وتبرير عدم الاهتمام به.

رابعاً: المحدد الاقتصادي

أظهر التقرير الاقتصادي العربي لعام 2006م الأهمية الاقتصادية التي يتمتع بها الوطن العربي، وبدأ بمجموعة من الأرقام الهامة: منها أن المساحة الكلية للوطن العربي تبلغ 14.2 مليون كم²، ما نسبته 10.2% من المساحة الإجمالية للعالم، وبلغ تعدد سكان الوطن العربي في 2006، 318.3 مليون نسمة، أي ما نسبته 4.8% من سكان العالم، وبلغت نسبة الاحتياطي النفطي المؤكد في الوطن العربي ما نسبته 57.6% من الاحتياطي العالمي، ونسبة الاحتياطي المؤكد من الغاز 29.5% من الاحتياطي العالمي، كما بلغ إنتاج البترول العربي 23 مليون برميل يومياً، و وصلت عائدات الصادرات النفطية العربية إلى 419.1 مليار دولار، في حين بلغ الدين العام الخارجي للدول العربية المدينة 137 مليار دولار، بفوائد سنوية تبلغ 27.7 مليار دولار. وأدى ارتفاع أسعار النفط العالمية، إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 1092 مليار دولار في عام 2005 إلى 1276 مليار دولار في 2006م، وحققت الدول العربية معدلات نمو حقيقية تقدر بحوالي 5.7%¹.

ترتبط أوروبا بالوطن العربي بعلاقات اقتصادية قوية إلى درجة كبيرة فسعت للمحافظة عليها، تظهر الأرقام التالية حجم التبادل التجاري بين أوروبا والوطن العربي.

فدول الخليج العربي تؤمن ما نسبته 25% من احتياجات الاتحاد الأوروبي من الطاقة²، وترتبط بعلاقات تجارية متميزة وقوية مع الاتحاد الأوروبي، فقد وصل حجم التبادل التجاري مع مجلس التعاون الخليجي إلى ما نسبته 18% من إجمالي التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وبقيّة دول العالم عام 2006م، ما جعل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لدول

¹ محمد بدر، بدر. " التقرير الاقتصادي العربي: تحديات كبيرة تواجه الاقتصاد العربي"، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C01FA2C0-9D7E-4677-AB74-DFB0C5CDA4AC.htm>

² سعد، عبد الرحمن. "تحرير التجارة الخليجية الأوروبية!"، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-may-22/alhadath16.asp>

مجلس التعاون الخليجي، ووصل حجم الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي و دول مجلس التعاون الخليجي نحو 81.4 مليار يورو، من بينها صادرات خليجية للاتحاد الأوروبي بلغت قيمتها حوالي 36,4 مليار يورو، و 45 مليار يورو قيمة واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الاتحاد الأوروبي¹.

وبلغت قيمة الصادرات الأوروبية إلى الدول العربية المتوسطة (الأعضاء في الشراكة الأورو-متوسطة) حوالي 40 مليار يورو عام 2005م، أما صادرات الدول العربية المتوسطة إلى الاتحاد الأوروبي فبلغت 20 مليار يورو، وبلغ حجم تجارتها مع الاتحاد الأوروبي 75% من تجارتها الخارجية، في حين أن التجارة البينية بين الدول العربية المتوسطة لا تتجاوز 6% من حجم تجارتها الخارجية، وتزداد نسبة واردات الدول العربية المتوسطة من الاتحاد الأوروبي بمعدل 3% سنوياً منذ عام 1995م².

وحجم التجارة البينية بين الدول العربية كافة ضئيل جدا ولا يتجاوز من 5%-7% فقط عام 2004م، بينما يبلغ حجم التجارة البينية بين دول الاتحاد الأوروبي ما بين 50%-60%، أما الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي فتتكون من 50% نفط، 3% معادن، 7% نسيج، 5% منتجات زراعية، ولا تتجاوز نسبة المواد المصنعة المصدرة إلى أوروبا 5% من حجم التبادل التجاري بين أوروبا والوطن العربي³. و نلاحظ أن الوطن العربي يصدر المواد الخام إلى أوروبا ويستورد منها التكنولوجيا والمواد المصنعة، وبذلك يكون الوطن العربي عبارة عن مزرعة تحصل منها أوروبا على المواد الخام وسوقا كبيرة تصدر إليه منتجاتها الصناعية.

تستوعب الأسواق العربية ما نسبته (40%) من الصادرات الأوروبية، وتستورد أوروبا (28%) من وارداتها من العالم العربي، وقد دفعت هذه العلاقة الاقتصادية القوية أوروبا إلى

¹ _ "81.4 مليار يورو حجم الميزان التجاري بين دول التعاون والاتحاد الأوروبي"، 2008/5/9م، على الموقع الإلكتروني التالي http://www.menafn.com/arabic/qn_news_story_s.asp?storyid=1093196097

² خضور، رسلان. "السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي اتجاه الدول المتوسطة"، 2006/5/3، على الموقع الإلكتروني التالي <http://alhiwaradimocracy.free.fr/06-05-06-4.htm>

³ العبد الله الكفري، مصطفى. "الشراكة المتوسطة"، 2004/9/3، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22891>

تعزيز علاقاتها بالعالم العربي¹. ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية التي تؤثر على استمرارية الإمدادات النفطية العربية.

عوض الاتحاد الأوروبي عجزه السياسي بدعمه المادي للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ليكون له دور في المنطقة العربية حتى لو اقتصر على التمويل فقط، وسعى لإثبات وجوده في المنطقة العربية من خلال التنسيق مع الولايات المتحدة وروسيا للمساهمة في عملية السلام². فهو يحاول التغطية على قصوره السياسي بقوته الاقتصادية من خلال تقديم الدعم المالي لطرفي الصراع، في محاولة منه لكسب رضا العالم العربي والحفاظ على مصالحه في المنطقة.

خامسا: المحدد الأمني

حافظت أوروبا على أمنها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، بتعاونها الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعضويتها في حلف شمال الأطلسي باعتباره المؤسسة الأولى التي تقع على عاتقها الدفاع والأمن، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي لم تعد أوروبا معرضة لخطر الأسلحة النووية والتقليدية، ونتيجة لأحداث البلقان بداية التسعينات عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، أدركت أوروبا أنها عرضة لمجموعة من الأخطار التي تهدد استقرارها، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب في التدخل في كل مشكلة تواجهها، وأن عليها أخذ زمام المبادرة لحل مشاكلها دون الاعتماد على غيرها، فهناك قدرات عظيمة في دول الاتحاد تكفل توفير الأمن لها والدفاع عن مصالحها، مما قادها إلى إنشاء مؤسسة متخصصة بالأمن والسياسة الخارجية (CFSP) (Common Foreign And Security Policy) أقرتها في معاهدة ماستريخت عام 1993م³.

¹ أبو رقيه، عبد الله. "العلاقات الخليجية الأوروبية 2003/1988م"، 2006، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.emasc.com/print.asp?ContentId=7771>

² سعيد نوفل، احمد. مرجع سبق ذكره، ص ص 56-57

³ مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية: الضفة الغربية وقطاع غزة، "الاتحاد الأوروبي: دور عالمي (الدفاع والأمن): حفض السلام"، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/eu_global_player/6.htm

وهذا ما سعت أوروبا لتأكيدته في "معاهدة أمستردام" عام 1997م، التي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من أول أيار/مايو 1999م، فعين خافيير سولانا في تشرين الأول/أكتوبر 1999م منسقا أعلى للسياسة الخارجية والأمن، وسعت هذه الاتفاقية لتحقيق خمسة أهداف أساسية للاتحاد الأوروبي هي:

- "حماية المصالح الأساسية للاتحاد وضمان إستقلاله.
- تقوية أمن الإتحاد.
- المحافظة على السلم وتقوية أواصر الأمن الدولي.
- الترويج للتعاون الدولي.
- دعم الديمقراطية، واستقلال القضاء، وإحترام حقوق الإنسان¹.

تدرك أوروبا أنها لا يمكن أن تكون مستقرة وأمنه والبلدان العربية القريبة منها مضطربة، فالأمن الأوروبي العسكري والاقتصادي والسياسي والثقافي لا يمكن أن يستقر في ظل هذه الاضطرابات، التي قد تنقل إلى الداخل الأوروبي، مما يستدعي وجود دور أوروبي فاعل للمحافظة على استقرار الدول المتوسطية، فالمشكلات التي تعاني منها أوروبا مثل الهجرة غير الشرعية، وتلوث البيئة، و مكافحة الإرهاب، لا يمكن حلها منفردة، وإنما بمساعدة بقيه الدول المجاورة لها و خاصة الدول العربية². وصار التعاون بعد أحداث (11 ايلول/سبتمبر 2001م) بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة ضروريا وأساسيا لمواجهة التطرف، والمحافظة على استقرار الوطن العربي لتمتعه بموقع جغرافي استراتيجي هام، فالبحر الأبيض

¹ المصدر نفسه

² تركماني، عبدا لله. "العرب والشراكة الاورو-متوسطية"، 20 نيسان/ابريل 2004، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://hem.bredband.net/dccls2/s202.htm>

المتوسط هو الذي يربط القارات الثلاث أوروبا وأفريقيا و آسيا ببعضها بعضا، واستقرار المنطقة من الضرورات التي يعمد الاتحاد الأوروبي للمحافظة عليها¹.

فأوروبا لا تستطيع العيش مستقرة، والمشاكل والاضطرابات تعصف بجيرانها العرب، وهي تدرك أن هذه الاضطرابات يمكن أن تنتقل إليها عن طريق الجالية الإسلامية المتواجدة على أراضيها أو عن طريق الهجرة غير الشرعية.

لذا عمدت معاهدة أمستردام على إعادة صياغة أهداف الاتحاد الأوروبي في مجالات الأمن والدفاع، من خلال استحداث المؤهلات والقدرات العسكرية وغير العسكرية، وهي ما تعرف بمهمة "باترسبيرغ" التي تتعدد مهامها بين الإنقاذ مهام " حفظ السلام" و القيام "بعملية صنع السلام". فقد كشفت أحداث كوسوفو القصور الأمني في البيت الأوروبي، وأكدت على ضرورة وجود سياسيه أمنية أوروبية موحده للدفاع والأمن، ولهذا الغرض عقدت قمة هلسنكي في (ديسمبر/كانون أول 1999م) اتفق الزعماء الأوروبيون فيها على ضرورة إنشاء قوة لحفظ الأمن تعمل بكفاءة وشفافية بالتعاون مع حلف شمال الأطلسي، والتزمت بتأسيس قوة للانتشار السريع بحلول عام 2003م، بمقدورها نشر 60000 جندي خلال 60 يوما للمساعدة على تنفيذ مهام باترسبيرغ (Petersburg)².

سادسا: حقوق الإنسان

يعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز حقوق الإنسان في العالم سواء داخل دول الاتحاد الأوروبي أو خارجها، فهو يهتم بحقوق الأقليات والمشردين والمرأة، ويركز على الحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية والمدنية، يتضح ذلك من خلال اتفاقيات التعاون والتجارة التي

¹ الجبر، محمد. "رؤية مستقبلية حول العلاقات الأوروبية العربية"، الثاني - كانون الأول 2005 العدد 335 تشرين ،على الموقع الإلكتروني التالي http://www.baath-party.org/monadel/no-335/almonadil335_8.htm

² مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية: الضفة الغربية وقطاع غزة، "الاتحاد الأوروبي: دور عالمي (الدفاع والأمن: حفظ السلام)"، مصدر سبق ذكره

عقدتها الاتحاد مع شركائه، ويعتبر الالتزام بهذه البنود شرطا أساسيا على الدول التي تسعى إلى عضويته¹.

تم إضافة بند للبيان التأسيسي في برشلونة للشراكة الأورو-متوسطية عام (1995م) يدعو إلى "تطوير دولة القانون والديمقراطية في نظامها السياسي ... احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمن الممارسة الحقيقية والشرعية لهذه الحقوق والحريات، بما فيها حرية التعبير والجمعيات لأهداف سلمية وحرية التفكير والعبادة الفردية والجماعية من دون أي تمييز بسبب عرق أو جنسية أو دين". وضرورة "احترام وفرض احترام التنوع والتعددية في مجتمعات هذه الدول وتشجيع التسامح، ومحاربة العنصرية وكره الأجانب"². وهذا يعكس مدى الاهتمام الأوروبي بحقوق الإنسان، وتأثير هذه القضية على السياسة الخارجية الأوروبية في علاقاتها الدولية.

كما دعم الاتحاد الأوروبي النشاطات الخاصة بحقوق الإنسان وذلك من خلال المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان التي ينفق عليها الاتحاد الأوروبي ما يقارب المائة مليون يورو سنويا بهدف تحقيق ما يلي:

- تعزيز الديمقراطية والحكومة الجيدة وسيادة القانون
- دعم عملية إلغاء عقوبة الإعدام على مستوى العالم
- مكافحة التعذيب والإفلات من العقوبة وتعزيز منصات المحاكم الدولية والمحاكم الجنائية
- مكافحة العنصرية والخوف من الأجانب والتمييز ضد الأقليات والأهالي الأصليين لبلد معين³.

¹ بعثة مفوضية الاتحاد الأوروبي لدى السودان، "الاتحاد الأوروبي هو لاعب عالمي"، على الموقع الإلكتروني التالي http://www.delsdn.ec.europa.eu/ar/eu_global_player/print.htm

² تركماني، عبد الله. مرجع سبق ذكره

³ بعثة مفوضية الاتحاد الأوروبي لدى السودان. مصدر سبق ذكره

ولهذا قام الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات اقتصادية على الصرب وبورما وزيمبابوي لانتهاكها حقوق الإنسان¹.

إلا أن مواقف أوروبا المزدوج من انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في فلسطين يثبت عدم مصداقية الاتحاد الأوروبي في ادعائه بأنه يدافع عن هذه الحقوق ، فكل الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني ابتداء من عام 1948م وصولاً إلى الانتفاضة الفلسطينية الثانية لم يتخذ بشأنها أي إجراء أوروبي، فالإتحاد الأوروبي لا يهتم بالرأي العام الأوروبي إذا كان يتضارب مع مصالحه الاستعمارية.

فلم يفعل الإتحاد الأوروبي المادة الثامنة من اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية الخاصة باحترام حقوق الإنسان. التي تنص على "أن تستند العلاقات بين الأطراف، وشروط هذه الاتفاقية ذاتها، إلى احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية، والتي تقود سياساتهم الداخلية والخارجية، وتشكل عنصراً رئيساً من الاتفاقية"². فقد عبرت منظمة هيومن رايتس ووتش عن "خيبة أملها من تدني القاسم المشترك "بين دول الإتحاد الأوروبي حول حماية حقوق الإنسان، حيث تعيق حكومات بعض الدول الأوروبية التي تفضل المجاملة حكومات دول أوروبية أخرى ساعية لمعالجة أكثر حزماً للإساءات الخطيرة لحقوق الإنسان"³.

كما لم يلزم الإتحاد الأوروبي إسرائيل باحترام اتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949م والتي بموجبها "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتكفل احترامها في جميع الأحوال". كما تضع المادة 146 من الاتفاقية التزامات محددة على الأطراف السامية

¹ المرجع نفسه

² المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.pchrgaza.org/arabic/documents/position_20-04-06.htm

³ مصطفى، جهان. "هيومان رايتس تصرخ...أوقفوا بوش؟؟؟؟"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.kenanaonline.com/ws/Mohamad2006/blog/53233/page/10>

المتعاقدة، بما في ذلك "اتخاذ إجراءات تشريعية، لملاحقة المتهمين باقتراف مخالفات جسيمة وتقديمهم إلى المحاكمة أو تسليمهم لطرف ثالث متعاقد معني بمحاكمتهم"¹.

لا يعطي الاتحاد الأوروبي حقوق الإنسان الأهمية التي يوليها لمصالحه الاقتصادية، فإذا كان هناك نظام قمعي يحافظ على مصالح أوروبا الاقتصادية ويتمتع بعلاقات سياسية قوية معها، فإنه لا يتحدث عن انتهاكاته لحقوق الإنسان مثل إسرائيل وغيرها من الدول، أما إذا كان النظام المستبد والمنتك لحقوق الإنسان لا يتماشى مع السياسات الأوروبية، فإنها تستخدم حقوق الإنسان ذريعة لمعاقبته وعزله.

هذا ما أكدته منظمة العفو الدولية من خلال إصدار العديد من التقارير خلال السنوات العشر الماضية، والتي تظهر التقصير الواضح والصريح في حماية حقوق الإنسان. فمازالت دول جنوب المتوسط الشريكة للاتحاد الأوروبي في السياسة المتوسطة، تمارس أبشع أنواع الانتهاكات لحقوق الإنسان كالتعذيب، والقتل، والإعدام خارج نطاق القضاء، والاعتقال التعسفي، وفرض القيود على حرية التعبير، وانتهاك حقوق المرأة، وعدم محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات في هذه البلدان، ورغم تعهد الاتحاد الأوروبي والتزامه بتعزيز وتدعيم مبادئ "احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية" في علاقاته مع شركائه الاقتصاديين في الشرق الأوسط، ودول العالم الثالث، إلا أنه لم يفعل شيئاً لحماية حقوق الإنسان في هذه الدول، وتقاوس عن التدخل والتطبيق العملي والفعال لبند حقوق الإنسان في المادة (2) المشتركة سواء على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أو على الدول الشريكة معه في اتفاقيات اقتصادية، مثل اتفاقيات الشراكة الأوروبية الموقعة مع معظم الدول العربية المتوسطة²، مما جعله متواطئاً مع هذه الدول في مجال انتهاكات حقوق الإنسان، وطغت المصالح الاقتصادية وتدابير مكافحة الإرهاب على موضوع حماية حقوق الإنسان بصفة خاصة، فبعد تعثر الشراكة السياسية والأمنية نتيجة تعثر

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. مرجع سبق ذكره

² منظمة العفو الدولية. "10 سنوات من الشراكة الأوروبية-المتوسطة: أن الأوان لإصلاح الخلل في ميزان حقوق

الإنسان"، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.amnesty.org/en/library/asset/IOR61/023/2005/ar/dom-IOR610232005ar.html>

العملية السلمية في الشرق الأوسط، شكلت مواضيع مكافحة الإرهاب والمصالح الاقتصادية الأرضية المشتركة التي تتوافق عليها الدول المتوسطة والاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوار السياسي بينهما¹. فالاتحاد الأوروبي لا يهتم بحماية حقوق الإنسان مادامت مصالحة الاقتصادية لا تتعرض للخطر.

ولهذا لا يمارس الاتحاد الأوروبي أي ضغط سياسي أو اقتصادي على شركائه المتوسطيين الذين وقعوا معه اتفاقية الشراكة الاقتصادية، بهدف تحسين سجلهم في مجال حقوق الإنسان ولا يلجأ لتفعيل البنود الخاصة والمشروطة في اتفاقيات الشراكة من أجل الضغط على هذه الدول لتحسين سجلها في مجال احترام حقوق الإنسان أو تكريس الديمقراطية، وهو يغض الطرف عن مواضيع الديمقراطية وحقوق الإنسان لصالح التعاون الاقتصادي والاستقرار الأمني في تلك الدول².

¹ المرجع نفسه

² شيفر، أزابيل. "الذكرى العاشرة لعملية برشلونة الأوروبية: رصيد ذو حدين"، ترجمة عارف حجاج، 17 تشرين

الثاني/نوفمبر 2005م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-492/_nr-299/i.html

3. موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية قبل مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م

1.3 بداية العلاقات الأوروبية الفلسطينية

نظر العالم الغربي إلى القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين، ولم يعتبر الشعب الفلسطيني شعباً ذا قضية عادلة، وبعد حرب الأيام الستة عام 1967م وهزيمة الدول العربية وسقوط الضفة الغربية وغزة وسيناء وهضبة الجولان بيد الاحتلال الصهيوني، لم نسمع من العالم الغربي رفضاً جاداً لهذا العدوان سوى قرار مجلس الأمن رقم (242) الذي دعا إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة.

وأقتصر دور الجانب الأوروبي على تأييد عدد من القرارات التي انتقدت السياسة الإسرائيلية، فعلى سبيل المثال لم تعترض أية دولة من الدول الأوروبية على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (2253) الصادر بتاريخ (4 تموز/يوليو 1967م)، والذي دعا إسرائيل إلى إلغاء جميع التدابير التي اتخذتها لتغيير وضع القدس، باستثناء قيام الرئيس الفرنسي شارل ديغول بحظر بيع السلاح الفرنسي لإسرائيل عام 1967م، كما أنها أيدت قرار مجلس الأمن الدولي رقم (252) الصادر في عام (1968م)، والقرار (271) لعام (1971م) الراضين لتغيير وضع القدس ومعالمها الديمغرافية والجغرافية¹.

بقى الموقف الأوروبي حتى عام 1971م على ما هو عليه تجاه القضية الفلسطينية إلى أن حصل تطوران هامان في موقف المجموعة الأوروبية. الموقف الأول هو تبني وزراء هذه المجموعة وثيقة وزير الخارجية الفرنسي المعروفة بوثيقة شومان (Schuman) في (14 أيار/مايو 1971م) والتي أكد فيها تأييد المجموعة الأوروبية قرار مجلس الأمن 242، ومطالبة بـ :

¹ عبد الله، عبد الله وحيش، صخر وآخرون، "الموقف الأوروبي اتجاه قضية القدس"، بتاريخ 12-13/11/2005م على

الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.fateh.net/public/nadwt%20quds/mehwar%206.htm#%C7%E1%E4%CF%E6%C9+%C7%E1%CB%C7%E4%ED%C9>

- "انسحاب إسرائيلي إلى الخطوط التي احتلت في 4 حزيران/ يونيو 1967، مع تغييرات طفيفة.
 - إقامة خطوط منزوعة السلاح على جانبي الحدود إسرائيلي، مع وجود قوات دولية غير تابعة للدول الكبرى الأربع.
 - وضع دولي للقدس وتعليق مستمر لأي قرار بشأن السيادة على المدينة القديمة.
 - [...]، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم أو خيار التعويض عليهم"¹.
- إلا أن هذه الوثيقة بقيت سرية، ولم يعلن عنها بسبب الضغط الإسرائيلي الأمريكي على أعضاء المجموعة الأوروبية خاصة ألمانيا مما حال من اعتمادها ونشرها رسمياً.
- أما التطور الثاني، فتمثل في تقديم الاتحاد الأوروبي المعونات والمساعدات المالية إلى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (United Nations Relief And Work Agency) (UNRWA) عام (1971م)²، و ليصبح الاتحاد الأوروبي عام (1990م) أكبر المانحين للأراضي الفلسطينية ووكالة الأونروا التي ساهم بحوالي 20% من موازنتها.³
- تعاملت أوروبا مع أطراف الصراع في الشرق الأوسط كل على حده، ولم يكن هناك موقف أوروبي موحد تجاه القضية الفلسطينية، قبل حرب عام (1973م)، إلا أن الحرب أعطت أوروبا الفرصة ليكون لها دور هام في المنطقة العربية لأهمية المصالح الأوروبية في العالم العربي.

¹ للاطلاع على وثيقة شومان ارجع إلى غريش، ألان. "الاتحاد الأوروبي ومسألة اللاجئين"، 2008-01-26، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.group194.net/?page=ShowDetails&table=studies&Id=111>

² مكتب المفوضية الأوروبية في رام الله وغزة. "نبذة عن العلاقات الأوروبية مع فلسطين". على الموقع الإلكتروني التالي http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/eu_and_palestine/overview.htm

³ كنفاني، نعمان. مرجع سبق ذكره، ص5

حاول الرئيس الفرنسي شارل ديغول دفع الدول الأوروبية الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية لأن يكون لها موقف موحد تجاه الصراع في الشرق الأوسط، لكن معارضة ألمانيا وهولندا حالت دون ذلك¹.

1.1.3 الأزمة النفطية عام 1973م وانطلاق الحوار العربي الأوروبي

بعد عام (1973م)، ونتيجة الصدمة النفطية الناتجة عن حرب رمضان في (6 تشرين الأول/أكتوبر 1973م)، وإقدام الدول العربية النفطية على مؤازرة سوريا ومصر بتخفيض إنتاجها النفطي، وحظره على الدول المؤيدة لإسرائيل بشكل قوی، فقد أدركت المجموعة الأوروبية بأن مصالحها الاقتصادية في العالم العربي أصبحت مهددة، وأن مفتاح الحفاظ على هذه المصالح وإقامة علاقات جيدة مع العالم العربي، هو الاعتراف بمركزية القضية الفلسطينية في الصراع العربي الإسرائيلي، وضرورة الاعتراف بحقوق الفلسطينيين. فبادرت بإصدار بيان بروكسل في (6 تشرين الثاني/نوفمبر 1973م) الذي نص على "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، واحترام سيادة واستقلال كل دول المنطقة، وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنه ومعترف بها، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين"². في محاولة من جانب الجماعة الأوروبية لأخذ موقع سياسي محايد وقريب من الموقف العربي من خلال الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين للحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية.

انعكس شعور الجانب الأوروبي بالخوف على مصالحه الاقتصادية في العالم العربي من خلال تصريح وزير الخارجية الفرنسي ميشيل جوبير (Michel Jobert 1921-2002) أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في (12 تشرين الثاني/نوفمبر 1973م). بقوله: "أن أوروبا قد عوملت وكأنها لا وجود لها (non personne)"، وأن تبعية أوروبا في مجال الطاقة كانت تعد "موضوع

¹ سعيد نوفل، احمد. مرجع سبق ذكره، ص 43

² للاطلاع على بيان بروكسل ارجع إلى محمود محمد مصطفى، نادية. أوروبا والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/يناير 1986م، ص 90-91

المعركة الثانية في الشرق الأوسط"، وفي نظر الوزير الفرنسي فهي كانت "عبء أكثر من كونها أداة في علاقة الكبار"¹.

وبعد هذا الإعلان في (14 آذار/مارس 1974م) بدأ حوار بين الجانبين الأوروبي و العربي حمل اسم "الحوار العربي الأوروبي"، ولكنه توقف في 2 نيسان/أبريل 1974م نتيجة الفيتو البريطاني على هذا الحوار، ولم يرفع هذا الفيتو إلا في (10 حزيران/يونيو 1974م) بعد رفع الحظر النفطي المفروض على البلدان المنخفضة (هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) والولايات المتحدة الأمريكية. وكان الجانب الأوروبي يهدف من وراء هذا الحوار حصره في العلاقات الاقتصادية، وضمان الإمدادات النفطية له، إلا أن الجانب العربي كان يريد حوارا سياسيا اقتصاديا. وأدى تطور الموقف الأوروبي عام (1975م) إلى الاعتراف الضمني بمركزية القضية الفلسطينية لئتم تجاوز هذه العقبة، وبدء الحوار بين الجانبين بعد حل إشكالية مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، التي طلبت جامعة الدول العربية ضمها للحوار في (14 تشرين الثاني/نوفمبر 1974)، وكان الجانب الأوروبي لا يعترف بها كمثل للشعب الفلسطيني، ومن خلال تسوية دبلن (Dublin) في (19 شباط/فبراير 1975م) تم التغلب على مشكلة مشاركة المنظمة، باعتماد صيغة الحوار بين مجموعتين لا بين دول، مما سمح بمشاركة المنظمة الفلسطينية على باعتبارها عضوا في الجانب العربي².

وبعد تسوية المشاكل التي حالت دون بدء الحوار العربي الأوروبي، وافقت فرنسا على فتح مكتب اتصال لمنظمة التحرير في باريس عام (1975م)، في إشارة اعتبرها الفلسطينيون تقدما في الموقف الأوروبي تجاه منظمة التحرير³.

وفي الاجتماع الأول في لوكسمبورج في (18-20 أيار/مايو 1976م) للجنة العامة للحوار العربي الأوروبي تم التطرق للقضية الفلسطينية، ونص البند الثامن من البيان الختامي

¹ المرجع نفسه، ص 90-91

² خضر، بشارة. أوروبا والوطن العربي (القراءة والحوار)، مرجع سبق ذكره، ص 96-98

³ محمود محمد مصطفى، نادية. أوروبا والوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 95

غير المشترك على: "عرض الطرفين وجهات نظرهما في القضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط، وتوقفا باهتمام حاد أمام تصريحات كل منهما، وأقرا بأن حل المسألة الفلسطينية على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يشكل عاملا محددًا من أجل تحقيق السلام العادل والشامل"¹. لم يحمل هذا البيان سوى تكرار موقف المجموعة الاقتصادية الأوروبية السابق، والمعلن في (6 تشرين الثاني/نوفمبر 1973م) والمعروف بإعلان بروكسل، كما أنه لم يحدد ماهية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وكيفه حصوله عليها.

وفي الاجتماع الثاني للجنة العامة للحوار في تونس (10-11 شباط/فبراير 1977م) أكد البيان الختامي على "الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني" وأكد الأوروبيون على "معارضتهم للسياسية الهادفة إلى إقامة المستوطنات، وكل محاولة لتغيير وضع القدس من جانب واحد"². غير أن هذا البيان لم يختلف كثيرا عن مضمون وثيقة شومان التي تبنتها الجماعة الأوروبية عام (1971م).

2.1.3 تطور موقف أوروبا السياسي تجاه القضية الفلسطينية

1.2.1.3 إعلان لندن في 29 حزيران/يونيو 1977م

في (29 حزيران/يونيو 1977م) تطور الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية بصور "إعلان لندن" الذي أكد على أنه لقيام "سلام عادل ودائم ينبغي مراعاة الحقوق المشروعة للفلسطينيين وان الدول التسع الأوروبية ترى بان أي حل للنزاع لن يتحقق إلا إذا ترجم الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في التعبير الفعلي عن هويته الوطنية إلى دافع، وأن يتضمن هذا الحل ضرورة إقامة وطن للشعب الفلسطيني"³.

¹ للاطلاع على نص البيان ارجع إلى خضر، بشارة . أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)، مرجع سبق ذكره، ص 103-104

² المرجع نفسه، ص 100

³ سعيد نوفل، احمد. مرجع سبق ذكره، ص 44

غير أن هذا البيان كان غامضاً في عباراته بشكل واضح وإن اعتبر الشعب الفلسطيني شعباً له هوية، وبحاجة إلى وطن لكنه لم يوضح مكان هذا الوطن، هل في الأردن كوطن بديل مثلاً؟ ويبدو أن الجانب الأوروبي تعمد هذا الغموض، لكي لا يتعرض لنقد إسرائيل والولايات المتحدة، ولم يملك الجرأة على تحديد مكان هذا الوطن، كما إنه لم يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني.

2.2.1.3 إعلان باريس في 18 حزيران/يونيو 1979م

وفي (18 حزيران/يونيو 1979م) صدر "إعلان باريس" الذي اعتبر تطوراً آخر في الموقف السياسي الأوروبي، حيث أكدت فيه المجموعة الاقتصادية الأوروبية على ما يلي:

- "عدم قبول اكتساب ملكية الأراضي بالقوة.
- ضرورة أن تضع إسرائيل نهاية لاحتلال الأراضي التي مازالت تحتفظ بها منذ عام 1967.
- احترام سيادة كل دولة في المنطقة، وسلامة أراضيها في حدود آمنه ومعترف بها.
- الاعتراف بأنه، لإحلال سلام عادل ودائم، يجب الأخذ في الحسبان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في وطن.
- أن سياسة إسرائيل في إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة غير قانونية في نظر القانون الدولي"¹.

كان هذا الموقف تطوراً واضحاً وإيجابياً تجاه القضية الفلسطينية لأنه أدان الاستيطان في الأراضي الفلسطينية بشكل واضح، ورفض استخدام مبدأ القوة في احتلال الأراضي على الرغم من تلاعبه بالألفاظ، وإضافته مصطلح "عدم جواز اكتساب الملكية بالقوة" مكان "عدم

¹ للاطلاع على نص البيان ارجع إلى خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص445

جواز احتلال الأراضي بالقوة"، إلا أن هذا الإعلان كان مقدمة لتطور آخر أكثر وضوحاً من المواقف السابقة .

رأت إسرائيل في الجانب الأوروبي انحيازاً لصالح العرب على الرغم من المستوى العالي في حجم التبادل التجاري بينها وبين الاتحاد الأوروبي، وأن هدف أوروبا هو الوصول للبتروال العربي الذي كان الهاجس الرئيس في علاقتها مع العالمين العربي والإسلامي، مما دفعها لرفض دور أكبر لأوروبا باعتبارها وسيطاً غير نزيه¹. إلا أن حقيقة رفض إسرائيل للدور الأوروبي في المنطقة ليس له علاقة بالانحياز الأوروبي المزعوم للفلسطينيين، وإنما له علاقة بمعارضة إسرائيل لأي دور سياسي من طرف ثالث يعترف بشرعية الحقوق الفلسطينية ويدين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا هو سر تمسك إسرائيل بالدور الأمريكي المؤيد لها بالمطلق في مواقفها السياسية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، فإسرائيل تنتظر لأي جهة تعترف بالحقوق الفلسطينية المشروعة بأنها منحازة للفلسطينيين، هذا إذا لم توجه له تهمة معاداة السامية.

3.2.1.3 إعلان البندقية 12-13 حزيران/يونيو 1980م

في (13 حزيران/يونيو 1980م) صدر "بيان البندقية" ذلك البيان الأكثر وضوحاً تجاه القضية الفلسطينية، والذي أكدت فيه المجموعة الاقتصادية الأوروبية على ضرورة " إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية التي ليست مجرد قضية لاجئين، ويجب إتاحة المجال للشعب الفلسطيني الذي يعي أنه صاحب قضية عادله، ليمارس بكل حرية حقه في تقرير المصير، بعملية ملائمة محددة في إطار التسوية السلمية الشاملة". وجاء في هذا الإعلان "تتطبق هذه المبادئ على جميع الأطراف المعنية، وبالتالي على الشعب الفلسطيني و م.ت.ف التي يجب ضمها إلى المفاوضات"². كما أشار إلى الأهمية التي تشكلها القدس بالنسبة إلى الأطراف المعنية كافة،

¹ - ADL, "Europe and Israel:Where politics and Economics Don't Meet",1998, <http://www.adl.org/international/EU-print.asp>

² للاطلاع على نص الإعلان أنظر: خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص ص 447-452

وإنها"لا تقبل أي مبادرة أحادية الجانب هدفها تغيير نظام القدس، و أن أي اتفاق حول نظام المدينة يجب أن يضمن الحق الحر في الوصول إلى الأماكن المقدسة"، وأن الجانب الأوروبي مقتنع أن المستوطنات المأهولة والتعديلات العقارية والسكانية في الأراضي المحتلة تشكل عبءة أمام السلام العادل في الشرق الأوسط وهي غير قانونية في نظر القانون الدولي¹.

غير أن هذا الإعلان لم يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ودعا إلى إشراك المنظمة، ولم يدع إلى اشتراك المنظمة في المفاوضات.

وحاول الجانب الأوروبي في عام (1980م) تقديم طلب لتعديل قرار الأمم المتحدة (242) وإضافة حق تقرير المصير للفلسطينيين، إلا أنه تراجع عن ذلك خشية استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو داخل مجلس الأمن لإجهاض هذه المحاولة².

وبشكل عام مازال الموقف الأوروبي غير قادر على اتخاذ مواقف قوية وجريئة، خوفا من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ويكتفي بإصدار البيانات السياسية دون أي ترجمة لها على الواقع في محاولة منة ليكون طرفا معتدلا في علاقاته مع جانبي الصراع.

وكان للدول الأوروبية الأعضاء بمجلس الأمن عام 1980م موقف معارض لقرار الكنيست الإسرائيلي الذي اعتبر القدس عاصمة إسرائيل الموحدة، حيث صوتت هذه الدول لصالح قرار مجلس الأمن رقم (476) وقرار (478) اللذين نصا على "عدم الاعتراف بما أسمته إسرائيل "القانون الأساسي بشأن القدس" داعية الدول التي لها سفارات في القدس إلى سحبها"³. مما يدل على أن أوروبا قد عبرت عن موقفها السياسي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وحتى يكون هناك نوع من المصادقية السياسية في مواقفها التي أعلنتها أكثر من مرة، من خلال الإعلانات التي صدرت عن المجموعة الأوروبية، مثل إعلان البندقية وإعلان لندن.

¹ للاطلاع على نص الإعلان أنظر: خضر، بشارة . أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)، مرجع سبق ذكره، ص103

² محمود محمد مصطفى، نادية. أوروبا والوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص123

³ عبد الله، عبد الله و حبش، صخر وآخرون. مرجع سبق ذكره

وتراجع الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في بداية الثمانينات حينما وصل فرانسوا ميتران (François Mitterrand 1916-1996) لمنصب الرئاسة الفرنسية، حيث رفض الاعتماد على سياسة أوروبية شرق أوسطية للوصول إلى دور عالمي للمجموعة الأوروبية، وكذلك بسبب عدم وجود دور عربي موحد قادر على توحيد صفوفه واثبات قوته نتيجة الحرب العراقية الإيرانية والانقسام العربي حولها¹.

وعندما أعلن الرئيس ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من الجزائر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس بتاريخ (15/11/1988م)، ردت الدول الأوروبية على هذا الإعلان بإعلان بروكسل في (21 تشرين الثاني/نوفمبر 1988م) جاء في الفقرة الأولى منه ما يلي: "تعلق الدول الأثنتا عشرة أهمية خاصة على القرارات التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، والتي تعكس إرادة الشعب الفلسطيني في تأكيد هويته الوطنية والتي تتضمن خطوات ايجابية نحو الحل السلمي للنزاع الإسرائيلي-العربي"².

وكان للبرلمان الأوروبي دور مهم في (2-3 كانون الأول/ديسمبر 1988م) فقد جاء قراره مؤيدا لإعلان الجزائر، ولصالح الاعتراف بحكومة فلسطينية في المنفى ممثلة بمنظمة التحرير. وأكد البيان الختامي لاجتماع القمة الأوروبية في مدريد عام (1989م) على أن القدس جزء من الضفة الغربية، واعتبر بيان قمة دبلن عام (1990م) الاستيطان في القدس غير شرعي³.

كما قدم البرلمان الأوروبي في شهر (حزيران/يونيو 1990) اقتراحات جديدة وهي

- "إيفاد اللجنة ممثلا دائما إلى القدس الشرقية.

- وقف سياسة الاستيطان الإسرائيلي.

¹ محمود محمد مصطفى، نادية. "أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده: إشكالية الاستمرارية والتغيير"، مجلة شؤون عربية، العدد 121، ربيع 2005، ص53

² خضر، بشارة. أوروبا والوطن العربي (القراءة والجوار)، مرجع سبق ذكره، ص109

³ عبد الله، عبد الله و حبش، صخر وآخرون. مرجع سبق ذكره

- الرقابة على احترام حقوق الإنسان."

وكما أدان البرلمان الأوروبي في (أيار/مايو 1991م) سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذكر "بضرورة تسمية ممثل للجنة في القدس الشرقية مستقل عن أي تمثيل آخر لها في المنطقة"¹.

شهدت المنطقة العربية بين عامي (1991م-1990م) أزمة دولية نتيجة احتلال العراق الكويت، نتج عنها قيام تحالف عسكري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتحرير الكويت، دخلت فيه جميع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي فشلت في أن يكون لها دور سياسي مستقل، لتكون أوروبا هي الخاسر الأكبر سياسياً ومادياً في هذه الحرب حيث فقدت مصداقيتها السياسية في العالم العربي بتبعيتها الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية، فقد تبين من خلال هذه الحرب ضعف وهشاشة الأجهزة السياسية والعسكرية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية مقابل قوة الولايات المتحدة الأمريكية.²

2.3 المساعدات الأوروبية للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967م وحتى قبل اتفاق أوسلو 1993م

كان الموقف الأوروبي متردداً وخائفاً من إغضاب إسرائيل التي تعتبر كل ما يتعلق بموضوع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م من أمورها الداخلية وجزءاً من سيادتها الوطنية، مما جعل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م لا تستفيد من انفتاح المجموعة الاقتصادية الأوروبية على منطقة البحر الأبيض المتوسط، في قمة باريس عام 1972م التي أرست فيها مبادئ السياسة المتوسطة الشاملة. وقد اندرج الاتفاق الاقتصادي الذي وقعته المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع إسرائيل عام 1975م تحت هذا الإطار، ويهدف إلى إزالة عقبات التبادل التجاري بين إسرائيل والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وقد استكمل هذا الاتفاق بعد البروتوكول الإضافي في شباط/فبراير 1977م، وثلاثة بروتوكولات إضافية متعلقة بدخول

¹ خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص 596-597

² المرجع نفسه، ص 473-482

اسبانيا والبرتغال لهذه المجموعة، وتبناها المجلس الوزاري في 15 كانون أول/ديسمبر 1987، ولم يوافق عليها البرلمان الأوروبي إلا في 12 تشرين الأول /أكتوبر 1988م، ولا تطبق الاتفاقية والبروتوكولات الملحة معها إلا على إسرائيل بحدودها عام 1948م، ولا يشمل الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، مما يدل على رفض المجموعة الاقتصادية الأوروبية اعتبار الأراضي العربية المحتلة عام 1967م جزءا من إسرائيل¹.

بدأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقديم المساعدات للأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1971م، للأونروا، واستمرت هذه المعونات والمساعدات إلى حد الآن، ولهذا الغرض يوقع الاتحاد الأوروبي والأونروا سنويا اتفاقية تسوية بهذا الخصوص، وبلغت مجموع المساعدات التي قدمتها للأونروا بين عامي 1971م-1993م ما قيمته 557 مليون ايكو، وكان نصيب اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م 212 مليون ايكو من أصل 557 مليون ايكو. وبين عامي 1971م-1993م قدمت الدول الأعضاء في المجموعة للأونروا ما قيمته 1350 مليون ايكو بمعدل 50 مليون سنويا².

وفي عام 1979م بدأت المجموعة سياسة جديدة ركزت على مساعدة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، من خلال تمويل مشترك مع المنظمات الأوروبية غير الحكومية لبعض المشاريع، وقد تميزت هذه الطريقة بسرعة التنفيذ والفعالية، لكنها لم تكن قادرة على الدفع باتجاه إستراتيجية إنمائية للاقتصاد الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي أعقاب إعلان البندقية عام 1980م قدمت المجموعة الأوروبية مساعده خجولة للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م في اعتمادات موازنة بين عامي 1981م-1986م بما يقارب 8.98 مليون ايكو³.

وسوف نعرض جداول نبين فيها المساعدات التي قدمتها المجموعة الأوروبية للشعب الفلسطيني قبل توقيع اتفاق أوسلو.

¹ المرجع نفسه، ص ص 547-549

² المرجع نفسه، ص ص 572-573

³ المرجع نفسه، ص ص 552-553

جدول رقم (1): التمويل المشترك بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمنظمات الأوروبية غير الحكومية (بالايكو)، بلغت قيمتها 13.817.132 ايكو (أي ما يعادل 17.354.318 مليون دولار تقريبا) موزعة كل أتي.

عدد المشاريع	مساهمة المجموعة الأوروبية	المجموع	السنة
1	12260	61300	1979
2	11005	93405	1980
4	642242	2536461	1981
3	506970	1038548	1982
4	1083706	5142863	1983
2	704828	1700091	1984
3	347802	1167942	1985
10	733115	1428521	1986
9	1669249	4310311	1987
18	493110	972292	1988
14	900442	1873174	1989
6	1957396	4483858	1990
17	2994899	6739269	1991
31	724212	1532741	1992
6	1035896	2213233	1993
130	13.817.132	35.294.009	المجموع

المصدر: خضر، بشارة. ترجمة منصور القاضي، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ص552

جدول رقم(2): المساعدات المباشرة من المجموعة الأوروبية إلى الأراضي الفلسطينية، 1987-1993، كان مجملها 147.970 مليون ايكو (أي ما يعادل 185.96 مليون دولار تقريبا) موزعة كل أتي.

السنة	المشاريع	المبالغ (بمليون ايكو)
1987	9	2970
1988	9	3000
1989	13	5000
1990	29	6000
1991	17	10000
مساعدات استثنائية 1992	14	60000
	26	12000
	1	5000
مساعدات استثنائية عام 1993	24	15000
مساعدته استثنائية	3	29000
المجموع	145	147.970

المصدر: خضر، بشارة. ترجمة منصور القاضي، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ص564.

في عام (1986م) طبقت المجموعة الاقتصادية الأوروبية اتجاهاتها السياسية عمليا عن طريق تبني التسوية (86/3363) الصادرة عن مجلس الوزراء الأوروبي، التي تتعلق بالتعرفة الجمركية المفروضة على استيراد المنتجات ذات المنشأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، حيث أقرت المجموعة على تخفيض رسوم استيراد البضائع الفلسطينية الصادرة من الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يعني اعترافا ضمينا بحق استقلال المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967م اقتصاديا عن الاقتصاد الإسرائيلي¹، وأرادت أوروبا من خلال هذه السياسة إفهام إسرائيل عدم اعترافها بأي حق لإسرائيل في الأراضي المحتلة، وأن هذه الأراضي لها كيان متميز وأنه يحق لهذا الكيان المتميز أن يمتلك اقتصاد خاص منفصل عن الاقتصاد الإسرائيلي.

من خلال هذه التسوية نرى أن المجموعة الأوروبية ترفض اعتبار الأراضي الفلسطينية المحتلة، جزءا من إسرائيل وتؤكد على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية الموجودة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقعت خلافات قوية وحادة بين إسرائيل والجانب الأوروبي، الذي رفض الإجراءات التي تفرضها إسرائيل على الصادرات الفلسطينية وإخضاعها لسيطرة الشركات الإسرائيلية ودورة التجارة التصديرية، وأدانت المجموعة الاقتصادية الأوروبية سياسة إقفال الجامعات التي قام بها جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى².

وبعد صدور بيان قمة بروكسل (1987م) أخذت أوروبا تربط عملية السلام بالتنمية في المنطقة العربية. عن طريق تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان ذلك بمثابة اعتراف أوروبي بضرورة المشاركة في التسوية السلمية بطريقة أكثر فاعلية بعيدا عن إصدار البيانات، حيث أرادت أوروبا تعويض عجزها وفشلها بأن يكون لها دور سياسي مستقل أو بديل للدور الأمريكي من خلال توظيف قوتها الاقتصادية للتخفيف من

¹ المرجع نفسه، ص ص 461-462

² مصطفى كمال، محمد و نهرا، فؤاد. صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة، ط1، بيروت، 2001م، ص172

آثار عدم الوصول إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط. لكنها فشلت في استخدام قوتها الاقتصادية للضغط على إسرائيل أو عقابها¹.

وقدمت المجموعة المساعدات للمؤسسات الخدمية والتعليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي عام 1987م اعتمدت المجموعة موازنة تجاوزت 150 مليون دولار بهدف تقديم المساعدات والمعونات المباشرة للضفة الغربية وقطاع غزة للفترة الواقعة بين عام 1987م- 1993م².

كما قدم الاتحاد الأوروبي دعماً مباشراً للسكان في الضفة الغربية (ومعها القدس أيضاً) وقطاع غزة، بلغت قيمته 410 مليون دولار بين عامي 1987م-1995م، مشتملاً مجموع المساعدات الاستثنائية والطارئة التي قدمها مكتب المفوضية الأوروبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م³.

¹ محمود محمد مصطفى، نادية. "أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده: إشكالية الاستمرارية والتغيير"، مرجع سبق ذكره، ص 51

² مصطفى كمال، محمد و نهر، فؤاد. مرجع سبق ذكره، ص 172

³ البعثة الأوروبية مكتب الدعم التقني للبعثة الأوروبية. "مساعدات الاتحاد الأوروبي"، إعداد مركز الرواد، بيت حنييا، ص 3

جدول رقم (3): مساعدات المجموعة الاقتصادية الأوروبية للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م (الضفة الغربية وغزة) "وهذا لا يشمل المساعدات المقدمة لوكالة تشغيل وإغاثة اللاجئين (الأونروا)"

المجالات التي دعمها الاتحاد الأوروبي	قبل اتفاقية أوسلو 1987م-1993م
البيئة، المياه، البنية التحتية، الإسكان، والطاقة	46.720.000
الزراعة	4.936.800
الإقراض والقطاع الخاص	31.059.600
الصحة، الدعم الطارئ، والسكان	53.169.600
التعليم	30.980.400
المرأة (الجنادر)	2.970.000
الدعم التقني والأبحاث	10.731.600
المجموع	\$183.568.000

المصدر: البعثة الأوروبية مكتب الدعم التقني للبعثة الأوروبية، "مساعدات الاتحاد الأوروبي"، إعداد مركز الرواد، بيت حنينا، ص6

جدول رقم (4): مساعدة المجموعة الأوروبية للاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، كان مجمل مساعدات المجموعة خلال هذه الفترة 557.91 مليون ايكو (أي ما يعادل 700 مليون دولار)

السنة	تربية	صحة	مساعدة غذائية	مجموع البرنامج الإقليمي	المساعدة العاجلة للأراضي المحتلة وغير المحتلة	المجموع
1971	-	-	0.2	0.2	-	0.20
1972	-	-	2.1	2.1	-	2.10
1973	-	-	5.6	5.6	-	5.60
1974	7.5	-	12.7	20.2	-	20.20
1975	-	-	11.1	11.1	-	11.10
1976	-	-	12.8	12.8	-	12.80
1977	-	-	14.5	14.5	-	14.10
1978	-	-	14.1	14.1	-	14.10
1979	-	-	14.0	14.0	-	14.00
1980	-	-	15.4	15.4	-	15.40
1981	-	-	22.6	22.6	-	22.60
1982	16.0	-	9.9	25.9	-	25.90
1983	15.1	-	11.4	26.5	-	26.50
1984	15.0	-	13.0	28.0	-	28.00
1985	17.0	-	13.7	30.7	-	30.95
1986	17.0	-	14.5	31.5	-	21.50
1987	20.0	-	15.1	35.1	0.20	36.75
1988	20.0	-	19.3	38.3	0.19	38.49
1989	20.0	-	19.2	39.2	0.29	39.49
1990	21.0	1.0	18.7	40.7	-	41.23
1991	22.0	2.0	20.2	44.2	12.66	58.00
1992	23.0	3.0	19.1	45.1	2.06	46.55
1993	-	-	19.5	19.5	2.45	21.95
المجموع	231.6	6.0	317.7	537.7	15.4	557.91

المرجع: خضر، بشارة. ترجمة منصور القاضي، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم،

ص550

4. دور الاتحاد الأوروبي في مسار السلام الفلسطيني الإسرائيلي قبل انتفاضة الأقصى عام 2000م

1.4 الدور الأوروبي الثانوي في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م

في خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب (George Bush) أمام الكونجرس الأمريكي في (6 آذار/مارس 1991م)، أعلن عن مبادرة أمريكية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط تستند إلى تطبيق "القرارين 242،338 لمجلس الأمن، أي الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، وتطبيع علاقات إسرائيل مع جيرانها العرب وإقامة علاقات دبلوماسية بين الطرفين"، لتكون الأرضية صالحة لعقد مؤتمر مدريد للسلام، وعلى أساس هذه المبادرة تمت الدعوة لهذا المؤتمر في (30 تشرين الأول/أكتوبر 1991م) لتظهر هذه الدعوة وتبرز النظام العالمي الجديد بعد حرب الخليج الذي تكرست فيه هيمنة الولايات المتحدة على العالم، وغياب منافسها الاتحاد السوفيتي عن الساحة الدولية¹.

ولضمان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر مدريد للسلام وتطمينها بأن هذه المؤتمر يهدف لحل الصراع العربي والإسرائيلي على أساس القرارات الدولية، أرسل وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جيمس بيكر (James A. Baker) في (18 تشرين أول/أكتوبر 1991م) رسالة تطمينات إلى منظمة التحرير الفلسطينية، معرباً فيها عن اقتناع الولايات المتحدة بأن الفلسطينيين سيكونون "أحراراً في إعلان المكون الفلسطيني في الوفد المشترك وإلقاء بيان أثناء افتتاح المؤتمر.. أن الولايات المتحدة تفهم الأهمية التي يعلقها الفلسطينيون على مسألة القدس الشرقية. ولهذا نريد أن نطمئنكم إلى أن لا شيء مما سيقوم به الفلسطينيون لاختيار أعضاء وفدكم في هذه المرحلة من العملية سيؤثر على مطالبهم بالقدس الشرقية، أو يشكل حكماً مسبقاً أو سابقة لما سينتج عن المفاوضات. ويبقى الموقف الثابت للولايات المتحدة متمثلاً في أنه لا يجب أن تعود مدينة القدس مقسمة مرة أخرى، وإن وضعها النهائي يجب أن يتم تحديده بالمفاوضات. ولهذا لا نعتزف بضم إسرائيل القدس الشرقية أو

¹ خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص 483-484

توسيع حدودها البلدية. ونشجع كل الأطراف على تجنب الإجراءات من جانب واحد والتي قد تزيد من حدة التوتر المحلي أو تصعب من المفاوضات، أو تستبق تقرير نتائجها النهائية. ويتمثل موقف الولايات المتحدة أيضا في أن أي فلسطيني مقيم في الأردن وذي روابط بعائلة مقدسية بارزة يصلح للمشاركة في الجانب الأردني من الوفد¹.

كما أن الموقف الأمريكي يؤيد حق "فلسطينيي القدس الشرقية المشاركة بالتصويت في انتخابات سلطة حكم ذاتي مرحلي. وتعتقد الولايات المتحدة أيضا انه يجب أن يكون بإمكان فلسطينيي القدس الشرقية والفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة... المشاركة في المفاوضات حول الوضع النهائي. وتساند الولايات حق الفلسطينيين في طرح اية مسألة، بما في ذلك مسألة القدس الشرقية، على المائدة"².

وعلى الرغم من خطاب الضمانات الأمريكي لمنظمة التحرير الفلسطينية إلا أن إسرائيل تفضل الولايات المتحدة الأمريكية لتكون الوسيط الوحيد في العملية السلمية، وهي ترى أن الأوروبيين باعوا أنفسهم للعرب منذ انطلاق الحوار العربي الأوروبي و صدور إعلان البندقية عام 1980م، وتجميد البرلمان الأوروبي للاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وإسرائيل (1988-1989م) ، وان أوروبا لم تعد تقف إلى جانب وجهة النظر الإسرائيلية، وأنها لا تستحق أن يكون لها أي دور فاعل في أية تسوية سلمية مقبلة، ولذلك رفضت في البداية انعقاد المؤتمر في أي مدينة أوروبية، إلا أنها عادت وقبلت انعقاده في مدريد لقيام اسبانيا بوقف سياسة فرانكو العربية والاعتراف بإسرائيل عام 1986م، وتبنيها مواقف سياسية مؤيدة لها³.

اعتبرت أوروبا انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م على أراضيها تغيرا هاما في الدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه في عملية السلام، ورأت فيه تراجعا إسرائيليا عن موقفها

¹ عبد الله، عبد الله و حبش، صخر وآخرون، مرجع سبق ذكره

² المرجع نفسه

³ خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص ص483-484

الرافض لأي دور أوروبي فيها، لأنها ترى أن الجانب الأوروبي منحاز للعرب، فأوروبا تدرك بأنها لا تمتلك القوة السياسية والتأثير الذي تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية على طرفي النزاع وجمعهم على طاولة المفاوضات¹. ولذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تهميش الدور الأوروبي في مؤتمر مدريد لسلام عام 1991م، واستكمل في المحادثات الثنائية التي تلت المؤتمر وجعلته دورا ثانويا مكملا للدور الأمريكي.

أفضى مؤتمر مدريد للسلام إلى وجود مسارين للمفاوضات، أولها المفاوضات الثنائية بين إسرائيل وسوريا، وإسرائيل ولبنان، وإسرائيل والوفد الأردني الفلسطيني المشترك، والمسار الثاني هو مفاوضات متعددة الأطراف شاركت فيها دول إقليمية ودولية ماعدا سوريا ولبنان. واتضح هدف المفاوضات المتعددة الأطراف في "إعلان مبادئ حول المفاوضات المتعددة الأطراف" صدر عن راعي عملية السلام الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بتاريخ 12 شباط/فبراير 1994م، حيث ورد فيه "أن المفاوضات المتعددة الأطراف تهدف إلى أن تكون محركا للمفاوضات الثنائية ويجب أن تتركز على مشاريع مشتركة تمولها الأسرة الدولية، وأخيرا أن تطور رؤية شاملة لما يمكن ويجب أن يكون الشرق الأوسط بعد استتباب السلام"². إلا أن الهدف الحقيقي من وراء هذه المحادثات هو جر الدول العربية للتطبيع الرسمي مع إسرائيل.

وفي هذه المفاوضات تشكلت خمس مجموعات، هي مجموعة "الإنماء الاقتصادي الإقليمي" برئاسة الاتحاد الأوروبي، ومجموعة "البيئة" برئاسة اليابان، ومجموعة "الماء" برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، و"رقابة التسليح والأمن الإقليمي" برئاسة أمريكية روسية مشتركة، و"اللاجئون" برئاسة كندا³.

¹ سعيد نوفل، احمد. مرجع سبق ذكره، ص ص 49-50

² خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص ص 485-486

³ المرجع نفسه، ص 485

2.4 الدعم الأوروبي لاتفاق أوسلو عام 1993م

على الرغم من التهميش السياسي المتعمد للدور الأوروبي في العملية السلمية في مؤتمر مدريد عام 1991م والمحادثات الثنائية المنبثقة عنه، إلا أن الاتحاد الأوروبي أيد اتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير وإسرائيل في واشنطن في (13 أيلول/سبتمبر 1993م)، حيث تمتع الموقف السياسي الأوروبي بأهمية كبيرة لأنه أصبح الداعم الأكبر للشعب الفلسطيني مادياً، فهو يقدم 45% من المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني وهو الممول الرئيسي لعملية السلام¹.

أدت اتفاقية أوسلو الموقعة في (13 أيلول/سبتمبر 1993م) إلى زيادة التعاطف مع منظمة التحرير الفلسطينية داخل مؤسسات صناعة القرار في الاتحاد الأوروبي، وبخاصة في البرلمان الأوروبي وامتد هذا التعاطف ليشمل "نواب الكتلة الليبرالية الديمقراطية الإصلاحية"، واليمين البريطاني اللذين كانا يعدان من أشد المؤيدين لإسرائيل².

وفتحت اتفاقية أوسلو ثلاثة أبواب من أبواب المبادرة الأوروبية:

أولها: قيام الاتحاد الأوروبي بتمويل العملية السلمية، من خلال تقديمه للدعم المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني.

ثانياً: تعززت العلاقات الإسرائيلية الأوروبية لتصل إلى توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الطرفين.

ثالثاً: ساعد توقيع اتفاق أوسلو الاتحاد الأوروبي على إعداد مبادرته المتوسطة، لخلق تكامل اقتصادي بين دول جنوب المتوسط بما فيها إسرائيل، حيث كان ذلك متعذراً قبل التوقيع³. فقبل عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م وتوقيع اتفاق أوسلو في (13 أيلول/سبتمبر 1993م) كان متعذراً على أوروبا أن تجمع الدول العربية وإسرائيل على طاولة مفاوضات واحدة، نظراً لعدم

¹ مكتب المفوضية الأوروبية في رام الله وغزة. "تبذة عن العلاقات الأوروبية مع فلسطين"، مصدر سبق ذكره

² مصطفى كمال، محمد و نهرا، فؤاد. مرجع سبق ذكره، ص 175-176

³ المرجع نفسه، ص 175-176

امتلاكها القدرة السياسية الكافية لذلك، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر مدريد، الذي فتح أفقا لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، وأعطى أملا بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي من خلال المفاوضات الثنائية والجماعية التي انبثقت عنه، وفتح المجال أمام الاتحاد لطرح مبادرته المتوسطة التي سعت لدمج إسرائيل في العالم العربي اقتصاديا وثقافيا وسياسيا.

ولأن ميزان القوة مال بشكل كبير جدا في المنطقة لصالح إسرائيل خلال الثلاثين سنة الماضية ولأنه لا يوجد خطر على وجودها كدولة شرق أوسطية، أتجه الاتحاد الأوروبي لدعم الجانب العربي في الحصول على حقوقه المشروعة. غير أن التفكك العربي لم يساعد الدور الأوروبي في العملية السلمية¹. حيث أدى غزو العراق للكويت عام 1990م إلى انقسام العالم العربي نتيجة هذه الأزمة و أضعاف الموقف السياسي العربي المشترك وخضوع القرار العربي للهيمنة الأمريكية بشكل كبير، بالإضافة إلى أن الدول العربية ولا تعطي اهتماما كبيرا للمبادرات السياسية الأوروبية، وترى في الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة التأثير السياسي الأكبر و الأكثر فاعلية في المنطقة العربية في ظل تفكك النظام العربي، وغياب الإرادة العربية الموحدة، وتبعية معظم الدول العربية للهيمنة الأمريكية.

وعلى الرغم من التأييد الأوروبي للحقوق العربية المشروعة، إلا أن الدول الأوروبية لم تسع للضغط على إسرائيل للقبول بالحل السلمي، ولم تحاول تجاوز الدور الأمريكي، لإدراكها أهمية هذا الدور ومركزيته في المنطقة. واستمرت في علاقاتها التجارية المميزة مع إسرائيل²، في محاولة منها إمساك العصا من النصف لإرضاء الجانب العربي سياسيا، وعدم تعريض مصالحها السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية للخطر، لكنها لم تتمكن من ذلك نظرا لعجزها عن تجاوز الدور الأمريكي وعدم قدرتها الضغط على إسرائيل للاعتراف بالحقوق العربية المشروعة.

¹ النواوي، نيرمين. مرجع سبق ذكره، صص 112-114

² المرجع نفسه، صص 112-114

بعد مذبحه الخليل عام 1994م صوتت الدول الأوروبية لصالح قرار مجلس الأمن رقم 904 في آذار 1994م الذي اعتبر القدس الشرقية أراض فلسطينية محتلة. و قاطعت هذه الدول في عام 1995م احتفال إسرائيل بالألفية الثالثة لمدينة القدس، والذي اعتبرته تجاهلا للمصالح الإسلامية والمسيحية في المدينة و يسبق تحديد وضع القدس قبل التفاوض¹.

أرادت أوروبا من خلال تأييدها الحقوق العربية المشروعة استرضاء الجانب العربي تمهيدا لعقد مؤتمر برشلونة لإطلاق سياستها المتوسطة.

3.4 الشراكة الأورو-متوسطة (السياسة المتوسطة)

أدركت أوروبا من خلال الأزمة النفطية عام 1973م، أن أمن أوروبا لم يعد مقتصرًا على بعده الداخلي فحسب بل أصبح يشمل أغلب محيط الجيوبوليتيك (جغرافيا سياسيه)، وأن عدم استقرار الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي سوف ينعكس بشكل واضح وكبير جدا عليها.²

وأدركت كذلك بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م أن مصالحها باتت متضاربة ومختلفة مع المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، وتجلى هذا الاختلاف والتباين من خلال التهميش الذي قصده الولايات المتحدة الأمريكية للدور الأوروبي في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م³.

ومنذ أن اتضح تهميش دور الاتحاد الأوروبي في العملية السلمية في الشرق الأوسط، وبروكسل تشهد العديد من النشاطات بهدف بلورة مبادرة شراكة جديدة تجمع أوروبا مع دول جنوب المتوسط. فقد أصدرت المفوضية الأوروبية في عام 1993م دراسة بعنوان "العلاقات المستقبلية والتعاون بين الجماعة الأوروبية والشرق الأوسط"، هدف إلى معرفة مدى إمكانية اندماج دول جنوب المتوسط بما فيها إسرائيل في عميلة تكامل إقليمية تدعمها أوروبا لدعم

¹ عبد الله، عبد الله و حبش، صخر وآخرون، مرجع سبق ذكره

² الكيلاني، هيثم. "رؤية نقدية للمشاركة الأوروبية المتوسطية"، دراسات شرق أوسطية، السنة السادسة، العدد 15 ربيع

2001، ص ص 21-22

³ المرجع نفسه، ص ص 21-22

العملية السلمية، وبعدها سلمت المفوضية الأوروبية البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي دراسة جديد "حول تنفيذ التعاون المالي والتقني مع الدول المتوسطية غير الأعضاء، وحول التعاون المالي مع تلك الدول كمجموعة". وفي (آذار/مارس 1995م) قدمت المفوضية دراسة أخرى بعنوان "تقوية السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي: إقامة شراكة أوروبية متوسطة".¹ فلجأ الاتحاد الأوروبي إلى إطلاق سياسته المتوسطية ليكون له دور رئيس وفاعل في الشرق الأوسط، ولهذا الغرض دعا الاتحاد الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط لحضور مؤتمر برشلونة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1995م.²

1.3.4 أوجه الشبه والاختلاف بين السياسة المتوسطية والشرق الأوسط الكبير والجديد

هناك أوجه اتفاق واختلاف بين المشروع الأمريكي الإسرائيلي (الشرق الأوسط الكبير)، والمشروع الأوروبي (المتوسطي)، فكلاهما يتفقان على ضرورة التعاون على حل النزاعات، وضرورة قيام نظام إقليمي جديد له قواعد ومؤسسات تحكم سلوكه، ويتفقان أيضا على عمومية مفهوم الأمن وشموليته.³

لكنهما يختلفان عند المقارنة بينهما على أرض الواقع، فكل منهما أهدافه وغاياته؛ فمشروع الشرق الأوسط الكبير في نظر إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية يهدف إلى إدماج إسرائيل في المنطقة العربية.⁴

يروج مشروع الشرق الأوسط الكبير لنشر الديمقراطية في العالم العربي، ودعم الإصلاح السياسي والاقتصادي فيه، ولا يتعرض لقضية الصراع العربي الإسرائيلي، هذا المشروع الذي سبق لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شمعون بيرس أن طرحه في كتابته "الشرق الأوسط الجديد" الذي نشر في عام 1993م، والذي يهدف إلى جمع دول الشرق الأوسط

¹ العبد الله الكفري، مصطفى. مرجع سبق ذكره.

² سعيد نوفل، احمد. مرجع سبق ذكره، ص ص46-49

³ العبد الله الكفري، مصطفى. مرجع سبق ذكره

⁴ المرجع نفسه

في سوق اقتصادية مشتركة بعد التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، لدمج إسرائيل في نسيج المنطقة العربية بعد إعادة صياغتها وتشكيلها بحيث تصبح منطقة ليست عربية بل شرق أوسطية وتكون إسرائيل هي الدولة الرئيسية المهيمنة والمسيطرة على ثروات العالم العربي¹.

هذا ما أكده شمعون بيرس نفسه عام 1995م، عندما وجه له سؤال فيما إذا كان هدف إسرائيل هو الانضمام لجامعة الدول العربية، فأجاب قائلاً: "اعتقد أن جامعتهم [العربية] يجب أن تسمى جامعة (الشرق الأوسط)، وعندئذ يمكن لإسرائيل أن تنضم إليها، ونحن لن نصبح عرباً، ولكن الجامعة يجب أن تصبح شرق أوسطية... لقد أصبحت الجامعة العربية جزءاً من الماضي". ولا يوجد فرق بين المشروعين الشرق الأوسط الكبير الذي طرحه بوش، ومشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحه بيرز، فهما يحاولان إدخال إسرائيل في نسيج الشرق الأوسط ويسعيان إلى فرض الهيمنة الإسرائيلية والأمريكية على العالمين العربي والإسلامي والسيطرة عليهما. يرى رئيس الوزراء الإسرائيلي أن إسرائيل قادرة على السيطرة على العالم العربي عبر الاقتصاد، دون أن يكون اعتراف إسرائيل بالحقوق العربية والسلام العادل والشامل شرطين لنجاح هذا المشروع فالعيش دون حروب يفتح المجال أمام إسرائيل والدول العربية للعيش بسلام، ويفتح الأبواب للتعاون الاقتصادي².

في الستينات والسبعينات استجابت المجموعة الاقتصادية الأوروبية للعديد من طلبات الدول المتوسطية لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية معها (السياسة المتوسطية الجزئية ثم السياسة الشاملة لومي 1 ولومي 2)، و أبرمت اتفاقيات تجارية مع مصر ولبنان عام 1972م، ومع إسرائيل في عام 1964م و عام 1970م، وإن كانت جميع هذه الاتفاقيات لا تتضمن أية مساعدات مالية أوروبية، وفي عام 1972م ناقشت قمة باريس الخطوط العريضة للسياسة المتوسطية الشاملة (لومي 1 ولومي 2) التي تهدف إلى دمج الاتفاقيات الجزئية أو الجاري

¹ محمد الداور، سيد. " مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة للمنطقة الشرق الأوسط (الكبير) أو (الجديد)"،

16 آذار/مارس 2004م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://al-jazirah.com/magazine/16032004/almlfsais3.htm>

² المرجع نفسه

التفاوض عليها في إطار نظام شامل، وتريد أوروبا من وراء سياستها الشاملة تحقيق انجاز سياسي كبير لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي من خلال إقناع الدول العربية برفع الحصار الاقتصادي الذي تفرضه على إسرائيل، وإقامة علاقات اقتصادية معها في إطار السياسة المتوسطة الشاملة¹.

من هنا ندرك أن السياسة الأوروبية المتوسطة لم ترتبط بمؤتمر مدريد للسلام عام 1991م وإن ساعد المؤتمر أوروبا على جمع إسرائيل والدول العربية على طاولة واحدة، على عكس مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي لم يتمكن من رؤية النور دون مؤتمر مدريد وما ترتب عليه من العملية السلمية، فأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأن كانتا تتنافسان على الثروات العربية، إلا أنهما تتفقان على ضرورة تسريع عجلة التطبيع الرسمي والشعبي العربي لدمج إسرائيل في الوطن العربي، وإذا كان المشروع الشرق أوسطي يسعى لدمج إسرائيل سياسيا واقتصاديا من خلال التوصل إلى تسوية سياسية، فإن السياسة المتوسطة سعت لدمج إسرائيل سياسيا واقتصاديا قبل الوصول لهذه التسوية.

2.3.4 أهم دوافع نشوء الشراكة الأورو-متوسطة

هناك العديد من الدوافع والمسببات التي أدت إلى طرح المبادرة الأورو-متوسطة، وقبول الدول العربية المتوسطة بها أهمها:

- 1- أضحت العولمة من السمات الأساسية للاقتصاد العالمي، وأصبح تشكيل التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية من سمات النظام العالمي الجديد تحت تأثير العولمة².
- 2- إدراك أوروبا أنها لا تستطيع حل مشاكلها منفردة، وأنها بحاجة لمساندة الشركاء المتوسطيين في حل جزء من هذه المشاكل، مثل قضايا الهجرة غير الشرعية، ومشكلة الإرهاب والتطرف¹.

¹ محمود محمد مصطفى، نادية. مرجع سبق ذكره، ص ص209-215

² تركماني، عبد الله. "العرب والشراكة الأورو-متوسطة"، 2005/11/16، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.araee.com/modules.php?name=News&file=article&sid=7407>

- 3- حاجة العالم العربي إلى التكنولوجيا الغربية لتنمية بلاده.²
- 4- وعي أوروبا بأن أمنها لا يقتصر على الأمن العسكري فقط، وإنما يشمل الأمن الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، لذا سعت إلي توثيق علاقاتها الاقتصادية مع دول جنوب المتوسط، التي تستورد ما نسبته 40% من الصادرات الأوروبية، وتستورد أوروبا من هذه الدول ما نسبته 28% من الصادرات العربية³ تدرك أوروبا جيدا بأنها لن تكون في حالة استقرار وأمن، وجيرانها من بلدان الحوض الجنوبي للبحر المتوسط تعاني من الاضطرابات وعدم الاستقرار، إذ سرعان ما ستتقل هذه الاضطرابات إليها، لذا سعت من خلال مبادرتها المتوسطة إلى أن يكون لها دور في تقرير شؤون المنطقة العربية من خلال إعادة إحياء علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية والمالية مع الدول الشرق أوسطية وتعزيزها.
- 5- فشل أوروبا في حل مشاكلها الخاصة مثل قضية كوسوفو.⁴
- 6- سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة، واحتكارها الوساطة في العملية السلمية.⁵
- 7- وجود الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية الأعظم في العالم، و تتطلع أوروبا الموحدة إلى أن تكون قطبا عالميا منافسا.⁶

¹ تركماني، عبدا لله. مرجع سبق ذكره

² المرجع نفسه

³ المرجع نفسه

⁴ الكيلاني، هيثم. مرجع سبق ذكره، ص ص 23-23

⁵ المرجع نفسه، ص ص 23-23

⁶ المرجع نفسه، ص ص 23-23

3.3.4 مؤتمر برشلونة 28.27 تشرين الثاني/نوفمبر 1995م وأبعاد الشراكة الأورو-متوسطية

اعتبر مؤتمر برشلونة الذي انعقد في (27، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1995م) بداية انطلاق السياسة المتوسطية الأوروبية الجديدة في جنوبي المتوسط، فقد حضره سبع وعشرون دولة، منها خمس عشرة هي الأعضاء في الاتحاد الأوروبي آنذاك، واثنان عشرة دولة من جنوب المتوسط، هي (إسرائيل، الأردن، سوريا، لبنان، تركيا، مصر، الجزائر، تونس، المغرب، قبرص، مالطا، السلطة الوطنية الفلسطينية)¹.

وقد دعا إعلان برشلونة إلى قيام "شراكة شمولية بين المشاركين من خلال تقوية الحوار السياسي على أساس منظم، وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي، وإيلاء مزيد من التركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبشرية، بصفتها الجوانب الثلاثة الأساسية للشراكة الأوروبية-المتوسطية"². وهذه الشراكة لم تقتصر على الجانب الأمني والسياسي بل امتدت لتشمل كافة القضايا التي تهم الجانبين:

أولها: الشراكة الأمنية والسياسية:

تفرض الشراكة الأورو-متوسطية على الدول الأعضاء أن يحترم كل عضو حدود كل شريك وسيادته، وعدم استخدام القوة ضد سيادة الشريك الآخر استقلاله، وكما أقر الأعضاء بأن الأمن والاستقرار منفعة مشتركة للجميع ويجب العمل على تقويته وتوطيده بكافة الوسائل المتوفرة، وانفقوا على زيادة التعاون بينهم في مجال محاربة الإرهاب والتعصب والكرهية، وتشجيع الدعوة إلى التسامح بين مختلف الشعوب والجماعات، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل³. وإقرار ميثاق الأمن والاستقرار والسلام كقاعدة سلوكية للوصول إلى تسوية النزاعات

¹ سعيد نوفل، احمد. مرجع سبق ذكره، ص ص46-49

² كنفاني، نعمان. مرجع سبق ذكره، ص12

³ حسين، سالم. "قراءة في مسار الشراكة الأورو-متوسطية بعد عشر سنوات 1995-2005"، على الموقع الإلكتروني

التالي <http://www.elmokhtar.net/modules.php?name=News&file=print&sid=132>

بطرق سلميه، لكن هذا الميثاق لم يوقع عليه لتعثر العملية السلمية عام 1996م ووصولها إلى طريق مسدود¹. بسبب التعنت الإسرائيلي الذي صاحب وصول اليمين المتطرف في إسرائيل إلى سدة الحكم.

ثانيا: الشراكة الاقتصادية:

الهدف الطموح لهذه الشراكة هو إنشاء منطقه تجاريه حرة بين الدول الأعضاء بحلول 2010م. وجاءت هذه الاتفاقية كمكمل للدور الأمريكي²، ولتعطي دورا هاما للاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية والعملية السلمية، وإن لم يكن هذا الدور بنفس قوة الدور الأمريكي.

كما تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم معونات مالية للشركاء المتوسطيين خلال الفترة الواقعة بين عام (1995م-1999م) بحوالي 4685 مليون ايكو لمساعدتهم على تنفيذ التزاماتهم التي نصت عليها اتفاقية الشراكة وتقديم قروض لهم من خلال بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة 3900 مليون ايكو للوفاء والالتزام بمتطلبات الشراكة³.

وفي مؤتمر برشلونة عام 1995م قدم الاتحاد الأوروبي مساعدة سنوية قيمتها 88 مليون يورو في الفترة الواقعة بين عام 1995-1999م من خلال برنامج (MEDA1) لدعم العملية السلمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م⁴. و إيجاد دور أوروبي فاعل في العملية السلمية في الشرق الأوسط مستغلا الورقة الاقتصادية التي يتمتع بها بوصفة الداعم الأكبر اقتصاديا لعملية السلام.

¹ شيفر، ازابيل (Isabell Shifer). "مشروع الشراكة الاورومتوسطية: التعاون الاقتصادي أكثر الجوانب تقدما"،

ترجمة عارف حجاج ، 2005م، على الموقع الإلكتروني التالي
<http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,1789193,00.html>

² سعيد نوفل، احمد. مرجع سبق ذكره، ص46-49

³ كنفاني، نعمان. مرجع سبق ذكره، ص14

⁴ Gianniou ,Maria, **the European union s involvement in the Israeli-Palestinian conflict: an active paradigm of European foreign policy?**, PhD candidate, Bilgi university Istanbul,31-31september2006,p.11-12

وتعتبر هذه العلاقة غير متكافئة نتيجة الفارق الكبير بين طرفي الشراكة، "36% من الشركاء الأوروبيين يملكون 95% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقتين (الأوروبية والعربية)، في حين يمتلك بقية الشركاء 5% فقط، ويتفوق دخل الفرد الأوروبي على نظيره في بقية الدول المتوسطة 12 ضعفاً¹.

ثالثاً: الشراكة الثقافية:

ويعتبر البعد الثقافي أعم من بقية المحاور التي قامت عليها السياسة المتوسطة واشملها، لأنه يتجاوز الحكومات إلى الإنسان مباشرة، من خلال دعم العلاقات بين المنظمات غير الحكومية وتنشيطها، والتشجيع على احترام حقوق الإنسان، وبناء دولة القانون والديمقراطية في بلدان جنوب المتوسط، لكن الاتحاد الأوروبي لم يمارس ضغوطاً على دول الشراكة الاقتصادية لوقف انتهاكاتها لحقوق الإنسان²، ولم يلجأ لتفعيل البنود المتعلقة بحقوق الإنسان وتكريس الديمقراطية في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الموقعة بينه وبينها³. فالاتحاد الأوروبي كان ضغطه على الدول الأعضاء بخصوص قضايا حقوق الإنسان ضعيف وعلى خجل، دون أن يصل هذا الضغط إلى حد تفعيل بنود اتفاقية الشراكة المتعلقة بحقوق الإنسان، لإجبار الدول الأعضاء على احترام حقوق الإنسان، واستغل الاتحاد هذا الجانب لتشجيع التطبيع الشعبي مع إسرائيل بعد نجاحه في إطلاق عجلة التطبيع الرسمي.

4.3.4 آلية تطبيق السياسة المتوسطة

حدد مؤتمر برشلونة وسائل تحقيق أهداف الشراكة المتوسطة وتشمل الاتفاقيات الثنائية التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطة كل دولة على حده، فوقع اتفاقية مع منظمة التحرير الوطني الفلسطينية نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية في شباط/فبراير 1997م، ومع

¹ تركماني، عبدا لله. مرجع سبق ذكره

² المرجع نفسه

³ شيفر، از ايل. مرجع سبق ذكره

إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر 1995م، ومع المغرب في شباط 1995م، وغيرها من الدول المتوسطية¹.

كما قدم الاتحاد مبلغا مقداره 4685 مليون ايكو كمنح ومساعدات لتعزيز التعاون مع الشركاء المتوسطيين الجدد خلال الفترة 1995م-1999م، وخصص قروضا من بنك الاستثمار الأوروبي بمقدار 3900 مليون ايكو للدول الأعضاء في الشراكة².

نتج عن اتفاقية الشراكة الموقعة بين منظمة التحرير والاتحاد الأوروبي عام 1997م، زيادة الدعم الذي يقدمه الاتحاد للقضية الفلسطينية على الصعيد الاقتصادي والسياسي. فقبول السلطة الوطنية الفلسطينية كعضو في الاتفاقية أدى إلى اعتراف الاتحاد بحق الفلسطينيين بأن لهم كيان مستقل يتمتع بشرعية التوقيع على الاتفاقيات الدولية التي تدعم القضية الفلسطينية وتجعل منهم دولة على اتصال بالجانب الأوروبي³.

وحققت إسرائيل المزيد من المكاسب الاقتصادية والسياسية من جراء هذه الاتفاقية، إذ أصبحت مؤهلة للاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، واستفادت من تكريس الوضع العربي المجزأ، لأن الاتفاقية تعاملت مع كل دولة عربية على انفراد⁴. ذلك أن قيام وحدة عربية أمنية وسياسية واقتصادية واحدة في مواجهة الاتحاد الأوروبي يهدد مصالح إسرائيل ويضعف الموقف الأوروبي، وقد ساهمت هذه الاتفاقية في تحسين الوضع الاقتصادي الإسرائيلي، من خلال حرية تبادل السلع والمنتجات والبضائع، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وحرية التجارة.

وأدت الشراكة الأورو-متوسطية إلى تقسيم الدول العربية إلى دول متوسطية شملتها السياسة المتوسطية وتم توقيع اتفاقيات اقتصادية معها، ودول عربية غير متوسطية تم

¹ كنفاني، نعمان. مرجع سبق ذكره، ص18

² المرجع نفسه، ص14

³ سعيد نوفل، احمد. مرجع سبق ذكره، ص46-49

⁴ المرجع نفسه، ص ص46-49

أستثنائها¹، فمثلا ضم الأردن إلى السياسة المتوسطة بالرغم من كونه دولة لا تطل على المتوسط، واستثنيت ليبيا وموريتانيا.

ساهمت الشراكة الأوروبية المتوسطة في دعم العملية السلمية، وإعطائها زخما كبيرا حتى في أوقات الأزمات التي عانت منها العملية السلمية، فقد اثبت مؤتمر برشلونة قدرة أوروبا على جمع أطراف الصراع العربي الإسرائيلي على طاولة واحدة في مؤتمر إقليمي واحد، مثلما حصل في مؤتمر مدريد، دون استخدام دبلوماسية القوة التي تستخدمها أمريكا بكثرة².

4.4 أوروبا وموقفها السياسي في ظل تعثر العملية السلمية

وبسبب توقف المفاوضات السلمية في أعقاب وصول بنامين نتياهو (Netanyahu) اليميني المتطرف للحكم في إسرائيل عام 1996م، نشطت الدبلوماسية الأوروبية لإنقاذ عملية السلام، وفي هذا السياق صرح وزير الخارجية البريطاني مالكوم ريفكند (Malcolm Rifkind) قائلا: "إنه يجب عدم السماح لعملية السلام في الشرق الأوسط بالفشل، وإن وصول حكومة إسرائيلية جديدة يطرح تحديا جادا، إن لغة الحكومة الجديدة قوية: لا اتفاق حول الجولان أو القدس، لا نقاش حول الدولة الفلسطينية، أو توسيع المستوطنات. إذا استمر الموقف الإسرائيلي على ذلك النحو، فمن الصعب جدا العودة إلى المفاوضات.. وانه يجب ألا نقف جانبا ونسمح بحصول ذلك"³. وعلى خلفية هذه الأزمة نشط الدور الأوروبي في هذه الفترة للحفاظ على العملية السلمية من الانهيار.

وبسبب جمود العملية السلمية تراجع دخل الفلسطينيين إلى 35%، وارتفعت البطالة إلى 30%، نتيجة الإغلاق الذي فرضته إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة⁴. وقد حذر الاتحاد الأوروبي من خطورة السياسات الإسرائيلية في إعلانته الشهير في فلورنسا في

¹ المرجع نفسه، ص ص46-49

² الحاج، علي. مرجع سبق ذكره، ص307

³ المرجع نفسه، ص ص310-311

⁴ Maria ,op,cit,pp.11-12 وGianniou

(22 حزيران/يونيو 1996م). مؤكدا في الوقت نفسه على وجوب دعم السلام العادل والشامل خاصة بما يتعلق "بحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم" ومبدأ "الأرض مقابل السلام، مع كل ما يترتب على ذلك"¹.

فكان هذا البيان انطلاقة جديدة للاتحاد الأوروبي للعب دور دبلوماسي وسياسي نشط في المنطقة العربية وقد ركز وأكد على العناصر التالية:

- 1- أن للاتحاد الأوروبي مصلحة أساسية في عملية السلام في الشرق الأوسط.
- 2- ضرورة احترام الاتفاقيات الموقعة وتنفيذها.
- 3- أن مبدأ الأرض مقابل السلام وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم يغطي كافة القضايا بما فيها القدس.
- 4- التحذير من أن الإغلاق الذي تفرضه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة له نتائج خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني.
- 5- يجب استئناف المفاوضات بين إسرائيل وكل من لبنان وسوريا، والعودة سريعا لمناقشة قضايا الحل النهائي مع الفلسطينيين².

وإذا القينا نظره تحليلية على بيان فلورنسا نجده صريحا في ظل عدم وضوح الموقف الأمريكي من السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى نسف الأسس التي قام عليها مؤتمر مدريد، كما تبلورت بعد هذا سياسة أوروبية واضحة تدعو إلى المفاوضات دون شروط، وسعت أوروبا أيضا إلى إيجاد زخم دبلوماسي عالمي يدعو إلى احترام مرجعية مدريد، وهو ما كانت إسرائيل تحاول تجنبه والتشكيك فيه.

¹ الحاج، علي. مرجع سبق ذكره، ص ص310-311

² المرجع نفسه. ص ص310-311

ورحبت الدول العربية بهذا الموقف في حين قابله غضب إسرائيلي واضح وعدم ارتياح أمريكي من خوفاً أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الدور الأوروبي في العملية السلمية، وتحويله إلى شريك، وخاصة بعد أن أصدر مجلس الوزراء الأوروبي بياناً قوياً للتهمة في (أيلول/سبتمبر 1996م) طالب فيه إسرائيل بتنفيذ كافة التزاماتها وأكد على أن القدس الشرقية جزء من الأراضي المحتلة عام 1967م، ينطبق عليها القرار (242)، وأشار إلى استعداد أوروبا للعب دور نشط لاستئناف المفاوضات، يكون منسجماً مع إسهامها الاقتصادي والمالي الرئيس في العملية السلمية¹.

صوتت الدول الأوروبية عام 1996م لصالح القرار (1073) المتعلق بأحداث النفق الذي حفرته إسرائيل تحت المسجد الأقصى، وأدانت الاستيطان في جبل أبي غنيم في القدس، وأصدر الاتحاد قراراً ألزم فيه وفوده زيارة بيت الشرق في أثناء زيارة القدس²، وقد أراد من وراء ذلك توجيه رسالة شديدة التهجة لإسرائيل بأن أوروبا لن تقبل سياسة الأمر الواقع الذي تفرضه على الأرض، وللتأكيد على موقفها الذي عبرت عنه في بيان فلورنسا بأن القدس جزء من الأراضي المحتلة.

1.4.4 الاتحاد الأوروبي يعين مبعوثاً أوروبياً خاصاً بالسلام في الشرق الأوسط

تعمق الدور الأوروبي في العملية السلمية من خلال تعيين منسق خاص للعملية السلمية بقرار اتخذته زعماء الاتحاد بدبلن في (25 تشرين الأول/أكتوبر 1996م)، طالبوا فيه مجلس الوزراء الأوروبي تعيين منسق خاص للعملية السلمية³.

وفي (28 تشرين الأول/أكتوبر 1996م) عين مجلس الوزراء ميغيل أنخل موراتينوس (Miguel Angel Moratinos) مبعوثاً خاصاً لعملية السلام في الشرق الأوسط حدد مهامه وهي كما يلي:

¹ المرجع نفسه. ص ص 310-311

² عبد الله، عبد الله و حبش، صخر وآخرون. مرجع سبق ذكره

³ الحاج، علي. مرجع سبق ذكره، ص ص 311-313

- 1- دعم العملية السلمية من خلال العمل مع الأطراف المعنية.
- 2- تقديم النصائح والمشورة لأطراف النزاع وأن يكون وسيطا إذا اقتضت الحاجة.
- 3- المساعدة على تطبيق الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها، ومراقبة التزام أطراف النزاع في تطبيق الاتفاقيات الموقعة، ومتابعة الخروق التي قد تحدث أثناء تطبيق هذه الاتفاقيات¹.

كان تعين ميغيل انخل موراتينوس تغييرا في الدور الأوروبي في المنطقة العربية، وتأكيدا على القرار الأوروبي بأن يكون الدور السياسي الذي تلعبه أوروبا موازيا للدور الاقتصادي والمالي في أهميته.

ويعود الاهتمام الكبير والمتزايد للاتحاد الأوروبي بالعملية السلمية في أواخر التسعينات إلى الخشية من انهيار المفاوضات أو تجميد العملية السلمية مما يؤثر على المصالح الأوروبية في المنطقة العربية، وبخاصة على مسار برشلونة الذي يعتمد بشكل كبير على نجاح العملية السلمية.

2.4.4 شيراك يحدد سياسات وطموحات أوروبا في العالم العربي

في أثناء جولته في الشرق الأوسط (19- 25 تشرين الأول/أكتوبر 1996م)، حدد الرئيس الفرنسي جاك شيراك (Jacques Chirac) الطموحات الأوروبية والفرنسية في المنطقة العربية، ففي زيارته لسوريا، ركز خطابه على ثلاث نقاط هامة هي: أنه لن يكون هناك سلام إلا إذا انسحبت إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس والجولان، والعمل على إقامة دولة فلسطينية، وبضرورة وجود دور رئيسي فاعل لأوروبا في رعاية مسار السلام إلى جانب الولايات المتحدة². وأكد على ذلك في (21 تشرين الأول/أكتوبر 1996م) في تصريح له في حيفا أمام طلاب جامعة التخنيون (Technion) بقوله: "طالما سيكون على الفلسطينيين أن يعتادوا على حياة جماعية في غيظ، فإن الإحباطات والمرارة ستبقى. نحن نعلم جميعا

¹ المرجع نفسه. ص ص 311-313

² خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص ص 507-510

الثمار المرة التي يولدها ذلك..إن دولة فلسطينية معترفا بها تقدم لإسرائيل شريكا حقيقيا.فهذه الدولة وحدها جديرة باتخاذ التعهدات الضرورية لأمنها والوفاء بها"¹.

كما طالب شيراك بأن يكون لأوروبا دور في رعاية العملية السلمية، وأن لا يقتصر دورها على تقديم المساعدات، غير أن إسرائيل سارعت إلى رفض هذا الطلب على لسان وزير خارجيتها دافيد ليفي (David Levy) الذي أعلن بأن "دخول وسيط في الصراع أو في المفاوضات أمر غير متصور وقد قلت للرئيس شيراك نفس الشيء عندما زرت فرنسا". ورد الرئيس الفرنسي قائلا: "لست هنا لإعطاء الدروس. أنا هنا كرجل سلام لأعطي مساهمتي إذا كانت هناك رغبة في استئناف مفاوضات السلام...فأوروبا لأسباب عديدة لديها أسباب للاهتمام بعملية السلام الآن، الأمر يتعلق بجيران لنا ونحن أسرة ونحن معنيون"².

وهذا ما اكده عليه رئيس الوزراء الايطالي رومانو برودي (Romano Prodi) في أثناء زيارته لمصر بتاريخ 21 تشرين أول/أكتوبر 1996م عندما قال: "أوروبا لا يمكن أن تكتفي بدور الممول لان ذلك موجود فقط في الروايات وليس في الواقع. هل من المنطقي أن نستمر في الدفع سنوات ونلتزم الصمت"³. وأضاف "لأمريكا مصالح ودور مهم في المنطقة، الكثير من التقدم أحرز في الماضي بمسيرة السلام بفعل التدخل الأمريكي وأنا لا يمكن أن اشك في هذا الأمر وهذا لا يعني تشكيكا أو حكما على الدور الأمريكي، فكلما ازدادت النوايا الخيرة ازدادت فرص السلام"⁴.

وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفرنسي أمام المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 1996م، أكد على أن "السلام غير ممكن دون القدس وأن إقامة الدولة يشكل عامل أمن في المنطقة على عكس ما تعتقد إسرائيل"، و طالب بوقف سياسة هدم البيوت التي

¹ المرجع نفسه. ص ص 507-510

² جريدة القدس. 21 تشرين أول/أكتوبر 1996م، العدد رقم 9754

³ المرجع نفسه

⁴ المرجع نفسه

تنتهجها إسرائيل، وضرورة فتح مدينة القدس أمام جميع المؤمنين، وأن يستعيد اللاجئون الفلسطينيون حقوقهم¹.

و اشترط "اتفاقا عادلا ومتوازنا" بشأن هذه المدينة، وأرسل وزير الصحة الفرنسي هنري غيمار (Henri gaymard) إلى بيت الشرق للقاء المسؤولين الفلسطينيين هناك، معلنا أنه جاء "بناء على طلب جاك شيراك للقاء فيصل الحسيني والرسميين الفلسطينيين المنتخبين عن القدس. يرنكز هدف زيارتي هنا على القول أنه طالما لم يتم إيجاد تسوية نهائية للمسألة الفلسطينية يجب أن يسود الوضع القائم في ما يتعلق بنظام القدس، هذا هو هدف هذه الزيارة"².

اتهمت الصحف الإسرائيلية شيراك بالتحيز لصالح العرب، فرأت جريدة الجيروزالم بوست (Jerusalem Post) أنه "إذا كانت هناك دولة نزعنا عن نفسها الأهلية للقيام بدور الوسيط النزيه فهذه الدولة هي فرنسا.. ومازالت فرنسا منحازة ولذلك فليس لها مكان في محادثات الشرق الأوسط"³.

5.4 البعد الأمني في اتفاقية الشراكة الاقتصادية الموقعة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير الفلسطينية

رحب الاتحاد الأوروبي باتفاق الخليل الذي تم التوصل إليه في نيسان/ابريل 1997م رغم الأخطار والمتاعب التي تضمنها هذا الاتفاق، لأنه يتيح لإسرائيل الاحتفاظ بـ20% من المدينة لحماية أربعمائة مستوطن يهودي يعيشون داخلها، وأرسل الاتحاد الأوروبي وحدة مراقبين أوروبيين للمدينة لمراقبة سير الانسحاب الإسرائيلي⁴.

وفي 24 شباط/فبراير 1997م وقعت منظمة التحرير الوطني الفلسطينية في بروكسل اتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية (اتفاق أنابي للتجارة والتعاون لصالح السلطة الوطنية)

¹ جريدة القدس، 24 تشرين أول/أكتوبر 1996م، العدد رقم 9757

² خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص 507-510

³ جريدة القدس، 21 تشرين الأول/أكتوبر 1996م

⁴ خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص 516-520

تحت عنوان "اتفاق المشاركة الأوروبي-المتوسطي الإنابي المتعلق بالمبادلات والتعاون بين المجموعات الأوروبية ومنظمة التحرير الفلسطينية لحساب السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة".

ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في أول تموز/يوليو 1997م، وتضمنت تسعا وستين مادة وتتص في بعضها على "تحرير المبادلات وإقامة منطقة تبادل حرة بعد فترة انتقالية يجب إلا تتجاوز 31 كانون الأول/ديسمبر 2001م". وبموجب المادة 49 الخاصة بالتعاون الدولي "يتعهد الفريقان بدعم مسار السلام في الشرق الأوسط، لقناعتهما بأن السلام يجب أن يتعزز عبر التعاون الإقليمي"¹.

وهدف الاتحاد الأوروبي من وراء توقيع الاتفاقية الاقتصادية مع منظمة التحرير، إلى زيادة نفوذه للمزيد من التدخل في العملية السلمية، ورغم أن الاتحاد الأوروبي هدف إلى مساعدة الشعب الفلسطيني اقتصاديا من خلال هذه الاتفاقية، إلا أنه راعى مصالح إسرائيل الأمنية، فدعا السلطة الوطنية الفلسطينية إلى التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والتنسيق مع الجانبين الأوروبي والإسرائيلي في هذا المجال الحساس، والذي يهيم إسرائيل بالدرجة الأولى، خاصة بعد قيام حركة حماس بالعديد من العمليات الاستشهادية أدت إلى مصرع العشرات من الإسرائيليين، وهذا هو أحد أهم الدوافع التي شجعت الاتحاد لتقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية وربط الاتفاقية الاقتصادية بالتزام السلطة بمكافحة ما يسمى بالإرهاب.

وأكد المجلس الأوروبي في (20 كانون الثاني/يناير 1997م) على أن الاتحاد الأوروبي مستمر بشكل فاعل في تنشيط مسار السلام وتعزيزه، وقدم "برنامج مساعدة من جانب الاتحاد الأوروبي،..، تم وضعه لمدة ثلاث سنوات من أجل دعم السلطة الفلسطينية في جهودها لمكافحة الأعمال الإرهابية التي يكون مصدرها الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، والمساعدة على إقامة بنى إدارية فلسطينية مطلوبة لهذه الغاية..هدف البرنامج تعزيز قدرة السلطة الفلسطينية على

¹ خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص 516-520

مكافحة الإرهاب والمساهمة في مسار السلام في الشرق الأوسط¹. من خلال إنشاء مكاتب تحقيق للشرطة الفلسطينية، وبناء أجهزة أمنية قادرة على مواجهة الإرهاب، وتدريبها على فنون التحقيق والاستجواب، وغيرها من الأمور اللازمة لعمل الأجهزة الأمنية². يرى الاتحاد الأوروبي أن أفضل وسيلة لحماية إسرائيل هي تحسين الوضع الاقتصادي للفلسطينيين، كي يشعروا بفوائد السلام التي سوف تعود عليهم من جراء الاستمرار في العملية السلمية ليستمر تأييدهم لها، مما يؤدي إلى إضعاف موقف الحركات الإسلامية المعارضة لعملية السلام على الساحة الفلسطينية، ويشجع السلطة الفلسطينية على قمع هذه الحركات تحت مسمى مكافحة الإرهاب، والتنسيق مع إسرائيل في هذا الاتجاه بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

إلا أن هذا الهدف تعثر نتيجة التعتت الإسرائيلي، ورفضها تطبيق الاتفاقات الموقعة، وحصارها مناطق السلطة الفلسطينية، فأدى كل ذلك إلى إضعاف جهود الاتحاد وتقويض العملية السلمية.

على هذه الخلفية أعاد الاتحاد الأوروبي التأكيد على دعمه للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، في إعلان المجلس الأوروبي في أمستردام، في (17 حزيران / يونيو 1997م)، داعياً إسرائيل إلى "الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، من دون استبعاد خيار إقامة دولة"³.

سعى الاتحاد الأوروبي إلى إفهام الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو بضرورة الاستمرار في العملية السلمية، وأن لا تضع إسرائيل العراقيل أمام العملية السلمية، وأن تلتزم بجميع الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني، وحاول الاتحاد دون جدوى لعب دور سياسي نشط ومكمل للدور الأمريكي، الذي لم يمارس أي ضغط على الحكومة الإسرائيلية لتطبيق الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين، مما أدى إلي جمود العملية السلمية وادخلها في نفق مجهول،

¹ المرجع نفسه، ص ص516-520

² المرجع نفسه، ص ص516-520

³ غريش، ألان. "الاتحاد الأوروبي ومسألة الأجنين"، 26-01-2008، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.group194.net/?page=ShowDetails&table=studies&Id=111>

ومع ذلك لم يهمل الاتحاد الأوروبي هدفه الرئيس وهو تحقيق الأمن لإسرائيل رغم تعثر العملية السلمية متعثرة.

وفي إعلان المجلس الأوروبي في لوكسمبورج (12-13 كانون الأول/ديسمبر 1997م) دعا الاتحاد الأوروبي إلى تجنب أي عمل أحادي الجانب يتعلق بقضايا الاستيطان والقدس، و تعهد بتعزيز دعم المؤسسات الفلسطينية¹. وطالب الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي باستمرار التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، رغم كل الظروف، فقد أكد البيان على عزم "الاتحاد الأوروبي على مكافحة الإرهاب أينما كان، وأيا كانت الدوافع، ويشدد في هذا السياق أيضا على أهمية التعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين في مادة الأمن. ويجب أن يكون هذا التعاون معززا مع وجوب تجنب قطعه بأي ثمن. وذكر أيضا باقتراح الاتحاد الأوروبي إنشاء لجنة أمن دائمة، ما يتيح إضفاء الصفة المؤسسية على التعاون في مادة الأمن، وكذلك ببرنامجه لمساعدة السلطة الفلسطينية في مكافحة الإرهاب"². يظهر لنا هنا مدى التزام أوروبا بأمن إسرائيل واستقرارها من خلال ربط المساعدات للفلسطينيين بالتزامهم بمكافحة الإرهاب، ومن خلال تقديم المعونات اللازمة لعمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية لمكافحة ما يسمى بالإرهاب.

ولتحقيق هذا الهدف وقع الاتحاد الأوروبي والسلطة الوطنية الفلسطينية في (20 نيسان/ابريل 1998م) على اتفاقية للتعاون الأمني المشترك بين الطرفين، فشكلت لجنة أمنية لهذا الغرض، تتكون من المستشار الأمني للمبعوث الأوروبي الخاص بعملية السلام، ورئيس الأمن الوقائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتجتمع بشكل دوري، وفي الحالات الطارئة بناءا على طلب أحد الطرفين، أما مهامها فهي كالآتي:

- "مناقشة القضايا والعقبات التي تحول دون التعاون أو تبادل المعلومات.
- توفير قناة اتصال وتبادل المعلومات بشكل سريع في وقت الأزمات.

¹ خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص ص 525-526

² المرجع نفسه، ص ص 525-526

- تنظيم جولات لتقصي الحقائق.
- تحديد المتطلبات من اجل قيام الاتحاد الأوروبي بتوفير المساعدة لإعانة السلطة الفلسطينية على الالتزام بتعهداتها بمكافحة الإرهاب عبر استكمال برامج الاتحاد الأوروبي المتوافرة.
- مناقشة حماية حقوق الإنسان.
- توافق السلطة الفلسطينية على مبدأ إمكان قيام الاتحاد الأوروبي بإجراء عملية تقويم جزئي أو كامل من وقت لآخر لقيام السلطة بتنفيذ التزاماتها الأمنية في مكافحة الإرهاب، ولكن تحتفظ السلطة الفلسطينية لنفسها بحق ضباطها في السيطرة وحرية العمل¹.

6.4 التهميش الأوروبي في مفاوضات واي بلانتايشن 15-23 تشرين الأول/أكتوبر 1998م

جاء التحرك الأمريكي لإنجاح مفاوضات (واي بلانتايشن) نتيجة الضغط الكبير الذي مارسه الدول الأوروبية والعربية، على الولايات المتحدة لتحريك عملية السلام المتجمدة والتوقف عن عدم اللامبالاة التي تمارسها الولايات المتحدة، وعدم قيامها بالضغط على إسرائيل لإنقاذ عملية السلام المتعثرة. فقد نبهت الدول الأوروبية الولايات المتحدة إلى الكلفة المالية التي تدفعها نتيجة أي تأخير في تطبيق الاتفاقات الموقعة بين الجانبين، ونتيجة العقوبات الجماعية التي تمارسها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني². كما أن فشل الاتحاد الأوروبي بالضغط على إسرائيل لتحقيق تقدم في العملية السلمية، هو الذي دفعه للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتضغط بدورها على إسرائيل، لتحريك العملية السلمية المتعثرة نتيجة التعنت الإسرائيلي ورفض تطبيق الاتفاقات الموقعة.

¹ مشهوراوي، علاء. "الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية"، مركز زايد للتسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2003م، ص ص75-76

² خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص ص538-542

ومن خلال القراءة المتأنية لمذكرة واي رفر (Wye River) الموقعة في (23 تشرين الأول/أكتوبر 1998م)، نلاحظ عدم ذكر أوروبا أو الاتحاد الأوروبي، بينما ذكرت الولايات المتحدة الأمريكية أربع عشرة مرة في نص الاتفاق. فأمریکا تحقق السلام، وتتجح في وساطتها، بينما على أوروبا إخراج دفتر الشيكات لتدفع ثمن هذا النجاح، فلا أدل على ذلك من تعليق صحيفة بلجيكية على مذكرة واي رفر بما يلي "كون الأوروبيين على علم دائم بمجرى المفاوضات عن طريق ميغيل انخيل موراتينوس لا يغير شيئاً في "النظام" الذي أصبح قائماً، على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنتزع السلام وان تجني من ذلك النصر الدبلوماسي، وعلى الأوروبيين إخراج دفتر الشيكات"¹.

أدرك الرئيس ياسر عرفات أهمية الدور الأوروبي في العملية السلمية، ليس فقط لكون أوروبا الممول الرئيس لعملية السلام وللشعب الفلسطيني، بل لأنها كانت صاحبة الدور الأكبر في تنبيه الولايات المتحدة إلى خطورة توقف العملية السلمية، وحثها الدائم على التدخل الفاعل لتحريك هذه العملية.

وهذا يفسر قيام الرئيس ياسر عرفات في اليوم التالي لتوقيع اتفاق واي رفر، بشرح الاتفاق للرؤساء الأوروبيين المجتمعين في بورتسشاش (Portschach) في النمسا بالتفصيل، مثبياً على الدعم الأوروبي الهام للشعب الفلسطيني، وغادر بورتسشاش (Portschach) راضياً بعد الاستقبال الحار الذي لاقاه من القادة الأوروبيين، وبعدها وعده وزير الخارجية النمساوي وولفغانغ شوسيل (Wolfgang schuessel) بتنظيم مؤتمر للمانحين في 1998م لتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني².

¹ المرجع نفسه. ص ص538-542

² خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص ص538-542

وعلى الرغم من التهميش المتعمد للدور الأوروبي في العملية إلا أن أوروبا استطاعت في مفاوضات "واي بلانتايشن" إقناع الرئيس ياسر عرفات بعدم التسرع في إعلان الدولة الفلسطينية في عام 1999م من جانب واحد¹.

وكان الرد الرسمي الأوروبي على توقيع اتفاق "واي رفر" بأن "اغتبط الاتحاد الأوروبي جدا لتوقيع مذكرة واي رفر في واشنطن، بتاريخ 23 تشرين الأول/أكتوبر،.. وهذا الاتفاق يحيي الإسهام الكبير الذي قدمه كل من الرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية أولبرايت لهذه النتيجة، وكذلك الدعم الشخصي للملك حسين ملك الأردن... أن هذا التقدم يفتح الطريق لاستئناف سريع للمفاوضات حول الوضع النهائي المنصوص عليه في اتفاقات أوسلو، وكذلك لتنفيذ التعهدات الباقية في شأن الاتفاق الإنابي"².

لم يعكس هذا البيان سوى شعور أوروبا بالإحباط للدور الأوروبي الثانوي والهامشي في عملية السلام بالرغم من أنها الممول الرئيس للشعب الفلسطيني، وهذا لا يمكنها من إطلاق مبادرة خاصة بها مثل الدعوة لعقد مؤتمر المانحين كما وعدت من قبل.

سارعت الولايات المتحدة لقطع الطريق على أوروبا بدعوة الجميع إلى واشنطن بتاريخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1998م في رسالة واضحة وصريحة تثبت زعامة أمريكا واحتكارها للعملية السلمية غير القابلة للتقاسم³.

وفي عام 1998م أصدرت المفوضية الأوروبية تقريرا بعنوان "دور الاتحاد الأوروبي في عملية التسوية في الشرق الأوسط" حملت فيه إسرائيل مسؤولية تعثر عملية السلام، وانتقدت إغلاقها أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، مما أثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني⁴. وقالت إن الدور الأوروبي في العملية السلمية دور ثانوي أمام الهيمنة الأمريكية

¹ خضر، بشارة. "أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى العصر الحديث"، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.nasseryoufalastin.com/doc/Ouropa%20wa%20falastin.doc>

² خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص 538-542

³ المرجع نفسه، ص 538-542

⁴ محمود مصطفى، نادية. مرجع سبق ذكره، ص 59-60

التي تملك زمام الأمور في المفاوضات، وهو لا يتناسب مع الدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد لطرفي النزاع، وأوصى التقرير بضرورة استخدام الاتحاد الورقة الاقتصادية وترجمتها إلى وزن سياسي يوازي الدور الاقتصادي الذي يقوم به الاتحاد¹. فقد كان الإحباط الأوروبي وراء صدور هذا التقرير الذي حث على استغلال الورقة الاقتصادية التي فشل الاتحاد الأوروبي باستثمارها بشكل فعال.

7.4 ذروة التقدم السياسي الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية (إعلان برلين 26 آذار/مارس 1999م)

إعلان برلين هو الأقوى والأكثر جرأة في تحديد موقف الاتحاد الأوروبي من مسار السلام في الشرق الأوسط، وهو الأقوى والأوضح في تاريخ البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي منذ عام 1971م، فقد كانت عباراته واضحة لا لبس فيها حين أكد على "الحق الدائم ومن دون تقييد للفلسطينيين في تقرير مصيرهم، الذي يتضمن خيار دولة؛ وهو يتمنى الإنجاز السريع لهذا الحق، ويدعو الفرقاء إلى بذل الجهود بحسن نية لأجل حل يجري التفاوض عليه على أساس الاتفاقات المعقودة من دون الإضرار بهذا الحق الذي لا يخضع لأي حق نقض...، ويعلن استعداده للاعتراف بدولة فلسطينية في الوقت المناسب"².

وعبر الفلسطينيون عن فرحتهم الكبيرة بهذا الإعلان واعتبروه مكافأة لهم على تأجيل إعلان الدولة المقرر في 4 أيار/مايو عام 1999م بعد انتهاء الفترة الانتقالية³.

أما الرد الإسرائيلي فكان عنيفاً، تم التعبير عنه في بيان رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي رفض أن تملي أوروبا على إسرائيل نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، وأضاف أن أشد "مدعاة للأسف أن أوروبا حيث هلك ثلث الأمة اليهودية، رأت من المناسب فرض حل يعرض الدولة

¹ سعيد نوفل، احمد. مرجع سبق ذكره، ص ص50-51

² خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص ص543-544

³ المرجع نفسه. ص ص543-544

اليهودية للخطر"¹. والحقيقة أن إسرائيل هي التي طالبت أوروبا التدخل لمنع عرفات من إعلان الدولة في 4/أيار 1999م، وتمديد الفترة الانتقالية، لكنها لم تتوقع أن تقوم أوروبا نتيجة ذلك بإصدار هذا البيان الذي يدعم بقوة قيام دوله فلسطينية.

وعندما ردت الولايات المتحدة على إعلان برلين بتصويت الكونجرس الأمريكي في (31أيار/مايو 1999م) على قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، انتقد وزير الخارجية البريطاني مالكوم ريفكند هذا القرار واعتبره تدخلا في قضية حساسة مثل القدس. كما ردت ألمانيا التي كانت ترأس الاتحاد الأوروبي برسالة عبر سفيرها في تل أبيب بتاريخ (10أذار/مارس 1999م) على طلب إسرائيل من سفراء الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد عدم مقابلة المسؤولين الفلسطينيين خارج المناطق الفلسطينية (مناطق أ)، بأن أوروبا لا تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وجاء في هذه الرسالة "أن القدس كيان منفصل وفق الإجماع الدولي، والاتحاد الأوروبي لا يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ولا يضم القدس الشرقية وسيواصل لقاءاته مع الفلسطينيين في القدس الشرقية. ولا يؤيد الإجراءات التي تقوم بها إسرائيل تجاه القدس"².

8.4 تقييم الدور السياسي الأوروبي في التسعينات

وفي الوقت ذاته، كانت الدول الأعضاء تتفاوض حول معاهدة جديدة لإنشاء الاتحاد الأوروبي، والتي تبناها المجلس الأوروبي المكوّن من رؤساء دول و/أو حكومات الدول الأعضاء، في ماستريخت في ديسمبر كانون الثاني من عام 1991. ودخلت المعاهد حيز التنفيذ في 1 نوفمبر/تشرين الثاني من عام 1993. وقد أنشأت هذه المعاهدة ما يعرف الآن بالاتحاد الأوروبي عبر ظهور مجالات أخرى للتعاون بين الحكومات إضافة إلى هيكلية المجموعة الموحدة.

¹ المرجع نفسه، ص 543-544

² عبد الله، عبد الله و حبش، صخر وآخرون. مرجع سبق ذكره

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم، نشرت وزارة الدفاع الأمريكية تقريرا في عام 1992م أوضحت فيه أن الإستراتيجية الأمريكية القادمة هي منع ظهور منافس للولايات المتحدة الأمريكية، وأن العلاقات الأمريكية الأوروبية علاقة غير متكافئة تستطيع الولايات المتحدة ممارسة قدر أكبر من السيطرة والهيمنة على القارة، فحاول الاتحاد الأوروبي تفعيل دوره في عدة مناطق في العالم وبخاصة في الشرق الأوسط رفضا للأحادية القطبية، وانسجاما مع النظرية القائلة بضرورة تعدد الأقطاب، تعددت الدول والقوى المرشحة لكي تصبح أحد الأقطاب العالمية، وساهم تحول المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى اتحاد اقتصادي في إطار الاتحاد الأوروبي عقب توقيع معاهدة ماستريخت عام¹.

حيث تبنى المجلس الأوروبي المكوّن من رؤساء دول و/أو حكومات الدول الأعضاء معاهدة ماستريخت أثناء اجتماعهم في مدينة ماستريخت في كانون أول/ديسمبر من عام 1991م، ودخلت المعاهد حيز التنفيذ في بداية تشرين الثاني/ من عام 1993م².

وسارعت أوروبا إلى إنشاء مؤسسة خاصة بالسياسة الخارجية والأمن (CFSP) (Common Foreign and Security Policy) التي أقرتها معاهدة ماستريخت عام 1992م، و تعززت في اتفاقية أمستردام التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من أيار/مايو 1999م، وهدفت إلى تحقيق خمسة أهداف أساسية للاتحاد الأوروبي هي: حماية مصالح الاتحاد الأوروبي الإستراتيجية، وضمان استقلاله، احترام حقوق الإنسان واستقلال القضاء، ودعم الديمقراطية، والعمل على الترويج للتعاون الدولي، المحافظة على أمن الاتحاد الأوروبي، وتقوية أواصر الأمن العالمي والمحافظة على السلم الدولي، كما عززت معاهدة أمستردام قدرة (CFSP) على اتخاذ القرارات، وزودتها بالآليات القوية والهامة لعملها في المناطق التي فيها مصالح مشتركة للدول الأعضاء، ومن أعظم إنجازاتها هي الممثلة العليا لـ CFSP، التي

¹ الحاج، علي. مرجع سبق ذكره، ص ص 79-81

² فونتين، باسكال. مرجع سبق ذكره، ص 14

ترأسها خافيير سولانا في أكتوبر/تشرين 1999م، وهو يعمل بشكل متناسق ووثيق مع مفوضية الاتحاد والدول الأعضاء¹.

فعلت أوروبا دورها على الساحة الدولية عقب توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992م، التي تعهدت فيها الدول الأوروبية بتحقيق المزيد من الاندماج والتوحد السياسي والاقتصادي، وكان الشرق الأوسط من بين الميادين التي سعى الاتحاد الأوروبي للعب دور سياسي نشط فيها.

استغل الاتحاد الأوروبي تعثر العملية السلمية لتكثيف تدخله السياسي عقب وصول الليكود للحكم في إسرائيل عام 1996م، فعين منسقا خاصا لعملية السلام.

فالجماعة التي همش دورها في العملية السلمية في مؤتمر برشلونة و في العملية السلمية التي تلت انعقاده، أدركت أهمية الاتحاد الاقتصادي، والتوحد السياسي في مواجهة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا دفعت الدول الأوروبية بقوة نحو تنفيذ شروط معاهدة ماستريخت، وإلى إطلاق عملتها الموحدة (اليورو) بداية عام 1999م، فالدول التي تتعامل بعملة اليورو أنتجت عام 1997م حوالي 19.4% من إجمالي الناتج العالمي، وهي نفس نسبة الناتج الأمريكي في تلك السنة، و18.6% من إجمالي التجارة العالمية في حين امتلكت الولايات المتحدة 16.6% في نفس السنة، ومن خلال تلك المعطيات أدركت دول الاتحاد الأوروبي أن بإمكانها تشكيل قوة اقتصادية منافسة للولايات المتحدة². وأنها قادرة على أن تكون قطبا عالميا فاعلا باستخدام قوتها الاقتصادية الهائلة التي تضاهي القوة الأمريكية.

دفعاً أوروبا في مطلع التسعينات من القرن الماضي إلى اتخاذ قرارا استراتيجيا بإيجاد دور أوروبي مستقل على الساحة الدولية، يركز على ثلاث أعمدة وهي الاندماج اقتصاديا وماليا وان تتميز أوروبا عسكريا وسياسيا وان تتوسع جغرافيا، وأن كانت الحكومات الوطنية في الدول الأعضاء شهدت خلال الخمس عشرة سنة الماضية الكثير من التحولات ما بين اليمين واليسار، إلا أن خطوات أوروبا نحو تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي لم تنقطع، وإن حصل التقدم ببطء

¹ مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية: للضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سبق ذكره

² الحاج، علي. مرجع سبق ذكره، ص ص 79-81

شديد. فالأوروبيون يدركون أن قوة موقعهم المالي والاقتصادي أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بما سيكون عليه موقعهم الأمني والسياسي دوليا، وبمقدار ما تحققه أوروبا من استقلال وتميز مالي واقتصادي بالرغم من العلاقات المتشابكة مع الولايات المتحدة الأمريكية تعاونا وتنافسا¹. إلا أن الطموح الأوروبي في أن يصبح الاتحاد الأوروبي قوة سياسية فاعلة ومستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية اصطدم بعدت معوقات حالت دون تحقيق هذا الحلم.

أولها- الخلافات الأوروبية الداخلية: حيث وقفت الخلافات الداخلية بين دول الاتحاد الأوروبي عائقا أمام وجود سياسة أوروبية فاعلة تجاه الشرق الأوسط، فهناك تيار يحاول جذب اهتمام الاتحاد نحو أوروبا الشرقية وتقوده ألمانيا، وتيار آخر يدعو إلى زيادة التدخل الأوروبي، وتفعيل دوره السياسي نحو الجنوب (الوطن العربي) وتقوده فرنسا، وقد أدى هذا التنافس والتجاذب بين مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد إلى التأثير بشكل سلبي على دور الاتحاد في العملية السلمية².

وقد انقسمت دول الاتحاد إلى ثلاثة تيارات في موقفها من العملية السلمية هي:

التيار الأول، وتزعمه فرنسا وإيرلندا وإسبانيا وإيطاليا، واتخذت هذه الدول موقفا واضحا وصريحا وحملت إسرائيل مسؤولية تعثر العملية السلمية في التسعينات ودعت إلى دور أوروبي فاعل في العملية السلمية.

التيار الثاني: تتزعمه ألمانيا وهولندا وبلجيكا والدنمارك وتتلافى تحمیل إسرائيل مسؤولية انهيار العملية السلمية، وليس لديها حماسه لأن يكون للاتحاد الأوروبي دور فاعل في العملية السلمية.

¹ شبيب، نبيل. "مسيرة التميز الأوروبية مستمرة مع مختلف الأطياف الحزبية: من ميركل إلى ساركوزي...أوروبا على يمين واشنطن ويسارها"، 9 أيار/مايو 2007م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1178193453826&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

² الحاج، علي. مرجع سبق ذكره، ص 317

التيار الثالث: تقوده بريطانيا التي تتحفظ على أي دور أوروبي مستقل عن الدور الأمريكي في العملية السلمية قد يؤدي إلى خلق خلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية¹.

تباين وجهات النظر بين الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد تجاه الدور الأوروبي نحو التسوية السلمية بالشرق الأوسط إلى أضعاف الدور السياسي الأوروبي في العملية السلمية وتقييد مبادرات الاتحاد تجاه الأزمات الدولية، مثال ذلك ما حدث في أثناء الحرب العراقية عام 1999م حيث عارضت ألمانيا وفرنسا العمليات العسكرية في العراق، في حين أيدت بريطانيا موقف الولايات المتحدة، مما أدى إلى وضع العراقيل الإضافية أمام التدخل الأوروبي في العملية السلمية، وجعلته رهن في المصالح الداخلية للدول الأعضاء في الاتحاد وحد من قدرة الاتحاد الأوروبي على إيجاد التسوية الملائمة للصراع العربي الإسرائيلي².

ثانياً- الرفض الإسرائيلي لأي دور أوروبي: حيث أدى هذا الرفض إلى إضعاف الدور الأوروبي في العملية السلمية، ذلك أن السياسات العامة والعريضة للاتحاد الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي مبنية على أساس قرارات الأمم المتحدة، التي تعترف بالحقوق المشروعة للعرب، وترى إسرائيل أن ذلك يشجع الدول العربية على التصلب في مطالبها السياسية أمام المبادرات السياسية الإسرائيلية لتسوية الصراع، ولهذا وضعت إسرائيل خطوطاً حمراء أمام أي دور سياسي أوروبي محتمل في العملية السلمية³. فبالرغم من امتلاك أوروبا أوقافاً عديدة في الصراع إلا أنها اختارت لنفسها الطريق الآمن، البعيد عن الصدام والمشاكل مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وأعطت لمصالحها الاقتصادية الأهمية القصوى مع ضمان مصالح إسرائيل في المنطقة، فإذا أدانت تصرفات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، فإن هذه الإدانات لا تتجاوز الكلام ولا تصل إلى درجة مواقف فعلية وعملية جادة ضدها.

¹ المرجع نفسه. ص ص 317-320

² المرجع نفسه. ص ص 317-320

³ المرجع نفسه. ص ص 317-320

ثالثاً- غياب موقف عربي موحد تجاه الدور الأوروبي: هناك خلافات كبيرة بين الدول العربية تجاه الدور السياسي الأوروبي في العملية السلمية، فهناك دول عربية ترى أن الدور الأمريكي هو الأساس في العملية السلمية وتتنظر إلى الدور الأوروبي على أنه دور ثانوي لا قيمة له، ولا تعيره أي اهتمام في معظم الأحيان، لأنها تعلم أن لأمريكا الكلمة النهائية في آخر المطاف، ودول عربية أخرى ترى في الدور الأوروبي المتوازن دور هام جدا في مواجهة الدور الأمريكي المنحاز لإسرائيل¹.

رابعاً- الرفض الأمريكي لأي دور سياسي أوروبي: فالولايات المتحدة الأمريكية نفسها لا تخفي انزعاجها من الدور الأوروبي في العملية السلمية وترى في هذا الدور منافسا لها و أن أي توجه سياسي أوروبي مستقل يشجع الدول العربية على التعنت تجاه المبادرات السياسية الأمريكية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي، وقد تجلّى هذا التنافس في رفض أوروبا منح الولايات المتحدة صفة مراقب في مؤتمر برشلونة عام 1995م، وكما عرقلت أمريكا الجهود الفرنسية إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1996م فأمریکا دائما تعرقل أي دور سياسي أوروبي في العالم العربي، وترى أن "كثرة الطباخين تفسد الطبخة"².

بقيت الدبلوماسية الأوروبية عاجزة عن لعب دور فاعل أو منافس للدور الأمريكي و أكدت توقيع اتفاقية واي رفر التي تمت تحت الرعاية الأمريكية و في ظل تهميش أوروبا.

يعود ذلك لعدة عوامل منها:

1- أن المبادرات الأوروبية لا تتم إلا بالإجماع استنادا إلى بنود معاهدتي ماستريخت وأمستردام، فالقرارات المشتركة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي تعكس مستوى الإجماع بين الأطراف ذات المصالح المتباينة داخله، وقد أدى فشل السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة في العملية السلمية، إلى إطلاق مبادرات أوروبية مستقلة، كالمبادرة الفرنسية المستقلة عام 1996م إبان العدوان الإسرائيلي على لبنان.

¹ المرجع نفسه، ص ص317-320

² المرجع نفسه، ص ص317-320

2- برغم من تعثر عملية التسوية مرارا خلال فترة التسعينات، لم يتمكن الاتحاد الأوروبي من إعادة صياغة المنطلقات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على عملية التسوية السياسية، في ظل عدم نقض أحد أطراف الصراع لها مع وضوح الانحياز الأمريكي الواضح والصريح لصالح إسرائيل¹.

و لا يستطيع أحد أن ينكر تميز موقف الاتحاد السياسي عن الدور الأمريكي وإن لم يكن مستقلا بالدرجة التي تمنهاها الاتحاد نفسه، وتمنتها بعض الدول العربية، وخير دليل على ذلك إعلان برلين عام 1999م الذي كان متميزا بدرجة كبيره عن المواقف السياسية الأمريكية، لكن هذا التميز لم يصل إلى درجة الاستقلال عن الموقف الأمريكي بل بقي تابعا له في كثير من الأحيان.

¹ مصطفى كمال، محمد و نهرا، فؤاد. مرجع سبق ذكره، صص 180-181

5. المواقف السياسية الأوروبية من القضية الفلسطينية خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية
(انتفاضة الأقصى 2000م-2007م)

1.5 موقف الاتحاد الأوروبي من اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000م

عند اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية أصدر الاتحاد الأوروبي بيانين في (الأول والثاني من تشرين الأول/أكتوبر 2000م) ، مؤكداً في البيان الأول على "أن هذه الأحداث تظهر كم يمكن أن يؤدي الاستفزاز في ظروف متوترة إلى نتائج مأسوية". ومعرباً عن قلقه من نتيجة تواصل الأعمال الدامية ومطالباً طرفي النزاع بالعودة إلى طاولة المفاوضات¹.

أما البيان الثاني الذي صدر في (2 تشرين الأول/أكتوبر 2000م) فقد دعم فيه الاتحاد تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الأحداث الجارية، ومستعداً للمساهمة في أعمالها². أدانت أوروبا سلوك شارون الاستفزازي ولكنها لم تدين الاعتداءات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، ولم تتجرأ على وصف هذه الاعتداءات الوحشية بأنها عقاب جماعي، وانتهاك للقانون الدولي.

وأصدرت الرئاسة الأوروبية في (13 تشرين الأول/أكتوبر 2000م) بياناً أعلنت فيه "عن الحزن الشديد إزاء العنف المستمر"، دون أن تدين الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل³، وكان الموقف الأوروبي واضحاً وصريحاً من أسباب اندلاع الانتفاضة بإلقاء اللائمة على زيارة شارون الاستفزازية للمسجد الأقصى، واعتبرتها صبا للزيت على النار.

جاء هذا الموقف على لسان الرئيس الفرنسي جاك شيراك بقوله: "لقد أصبنا بالصدمة وشعرنا بقلق كبير لموجة العنف هذه التي سببها استفزاز غير مسؤول في باحة الحرم القدسي وما تلاه من اشتعال لم يكن مفاجئاً"⁴.

¹ المرجع نفسه. ص ص 63-64

² المرجع نفسه. ص ص 63-64

³ مشهوراوي، علاء. مرجع سبق ذكره، ص ص 77-83

⁴ "قمة انتفاضة القدس"، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، دولة الإمارات العربية، 12-22 تشرين الأول/أكتوبر 2000م،

ولاحتواء الموقف المتدهور، دعا الرئيس الفرنسي جاك شيراك الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك (Ehud Barak) إلى باريس في (4 تشرين الأول/أكتوبر 2000م)، بهدف وقف العنف بين الطرفين، ووقف الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، إلا أن هذه المفاوضات لم تتم نتيجة تعنت باراك، ورفضه تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، و ألقى باللوم على الرئيس ياسر عرفات لأنه رفض خطة وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت (Madeleine Albright) المكونة من 9 نقاط لوقف العنف¹، أثناء اجتماعها معهما في باريس في 4 تشرين أول/أكتوبر 2000م، بهدف وقف الانتفاضة وإعادة الوضع إلى سابق عهده ونسيان ما حصل، وقبلت السلطة حينها هذه الخطة إلا أن إسرائيل رفضتها في مسعى منها للحصول على مكاسب سياسية من السلطة². فإسرائيل تسعى من وراء ذلك إلى فرض رؤيتها السياسية على الفلسطينيين قبل وقف اعتدائها على الشعب الفلسطيني، والى أن يوقف الرئيس ياسر عرفات الانتفاضة دون أي ثمن سياسي.

2.5 موقف الاتحاد الأوروبي من حركات المقاومة الفلسطينية ومن السلطة الفلسطينية

يرى الاتحاد الأوروبي أن العمليات التي تنفذها حركات المقاومة داخل إسرائيل أعمال إرهابية ليس لها مبرر، وأنه يقر من حق إسرائيل في الدفاع عن أمنها وأمن مواطنيها، كما واعتبر الاتحاد الأوروبي أن التحريض والعنف والإرهاب يجب أن لا تقف عثرة أمام تحقيق السلام في الشرق الأوسط³. هذا ما أكد عليه البيان الصادر عن وزراء خارجية دول الاتحاد في بروكسل بتاريخ كانون أول/ديسمبر 2001م الذي اعتبرت فيه "حركة المقاومة الإسلامية/حماس/وحركة الجهاد الإسلامي منظمين إرهابيين"، بالإضافة إلى مطالبة وزراء خارجية دول الاتحاد السلطة الوطنية "بتفكيك هذين المنظمين وملاحقة الأعضاء فيها"⁴.

¹ المرجع نفسه. ص 63-64

² _"المساومة السياسية تجهض انتفاضة الأقصى"، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2000م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-oct-4/alhadath1.asp>

³ مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية: الضفة الغربية وقطاع غزة، "ورقة الاستراتيجية والمؤشر الوطني"، مصدر سبق ذكره

⁴ وكالة الأنباء الكويتية (كونا). "سوريا تنتقد موقف الاتحاد الأوروبي الأخير من فصائل المقاومة الفلسطينية"، 12

كانون أول/ديسمبر 2001م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?Language=ar&id=1213646>

ولم يقف الاتحاد الأوروبي عند هذا الحد بل تهادى ليصبح قريباً جداً من الموقفين الإسرائيلي والأمريكي تجاه المقاومة الفلسطينية، ففي (6 أيلول/سبتمبر 2003م) أعلن وزير خارجية فرنسا دومينيك دو فيلبان (Dominique De Villepin) قرار دول الاتحاد الأوروبي إدراج حماس على قائمة المنظمات الإرهابية وتجميد أرصدها في أوروبا¹.

وفي نفس الوقت عارض الاتحاد بناء جدار الفصل العنصري داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتدمير البيوت ومصادرة الأراضي، ولذلك أيدت أوروبا قرار المحكمة الدولية عام 2004م القاضي بعدم شرعية جدار الفصل العنصري، واعتبرت الأعمال العدوانية الإسرائيلية منافية لإتفاقية جنيف الرابعة، وترى أنه يزيد الكراهية بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي ويقلل من ثقة الفلسطينيين بخطة خارطة الطريق²، وأن سياسة فرض الأمر الواقع التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية تعيق الجهود والمساعي الهادفة للوصول إلى حل سياسي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

واشترط الاتحاد الأوروبي على السلطة الفلسطينية مقابل سد العجز في ميزانيتها، أن تقوم بإصلاحات إدارية وقانونية لتعزيز كفاءة عمل مؤسساتها وتحقيق الشفافية في نفقاتها؛ وأن تخضع أموال المساعدات المقدمة من الدول المانحة لرقابة صندوق النقد الدولي (International Monetary fund)³، لضمان استخدام هذه الأموال في دفع مرتبات الموظفين وليس في أعمال تؤثر على أمن إسرائيل، كدعم فصائل المقاومة.

و بعد صدور تقرير لجنة ميتشل* المكلفة بتقصي الحقائق في (أيار/مايو 2001م) حول أسباب نشوء الأزمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقبول التوصيات التي تقدمت بها اللجنة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا، كأساس لحل الصراع، أعلنت

¹ سعيد نوفل، احمد. مرجع سبق ذكره، ص ص 50-55

² European commission, external relation, "How does the EU contribute to peace in the East", in European middle <http://ec.europa.eu/externalrelations/mepp/faq/meppfaqen.pdf> union website

³ 13-14 Gianniou, Maria.op.cit.pp

* اللجنة المكونة من خمسة أشخاص أثنان منهما أوروبيان، أحدهم خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي

المفوضية الأوروبية في (11 أيار/مايو 2001م) بأن وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي المجتمعين في نيوبينغ ("Newbing") سوف يبنون جهودهم في المنطقة استنادا على نتائج لجنة ميتشل¹، كما دعا كرس باتن (Chris Patten) مفوض الاتحاد الأوروبي للسياسات الخارجية إلى "استنكار العنف والعودة إلى المفاوضات" ومطالباً طرفي النزاع "العمل على وقف النار بناء على توصيات لجنة ميتشل"¹.

وأثناء زيارة الرئيس ياسر عرفات إلى بروكسل في (31 أيار/مايو 2001م)، لم تكتف أوروبا بتقديم المساعدات المالية للسلطة فحسب، طالب رئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودي الرئيس عرفات أن "يقوم بالسيطرة على الحركات الراديكالية داخل المجتمع الفلسطيني"، مثلما طالبت لجنة ميتشل، وأن يقوم الجانب الفلسطيني بمنع استخدام "الوسائل الإرهابية" وبذلك يساهم الجانب الفلسطيني في تخفيف العنف والتوتر².

تبنى الاتحاد الأوروبي الموقف الإسرائيلي والأمريكي في الضغط على السلطة للقيام بإصلاح مؤسساتها، واستخدام ورقة المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني للمضي قدماً في تحقيق هذا الإصلاح والوصول إلى مستوى جيد من الشفافية، وتعزيز سلطة القانون وتطوير السلطة القضائية، واحترام المبادئ الديمقراطية من خلال التحضير للانتخابات الفلسطينية³، التي وقفت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في بادئ الأمر عائقاً أمام أجراءها، حتى لا تعطى المزيد من الشرعية للرئيس ياسر عرفات كمثل شرعي للشعب الفلسطيني، إلا أنها وافقت على أجراءها بعد وفاته في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2004م، فجرت الانتخابات الرئاسية في شهر كانون الثاني/يناير عام 2005م وفاز بمنصب رئاسة السلطة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الرئيس محمود عباس، وتبعها في العام 2006م الانتخابات التشريعية التي فازت بها حركة حماس. وكان موقف الاتحاد الأوروبي متفقاً تماماً مع السياسة الأمريكية التي ترمي إلى

¹ مشهراوي، علاء. مرجع سبق ذكره، ص 77-83

² المرجع نفسه

³ Gianniu, Maria.op.cit.pp13-14

استخدام ورقة المساعدات لتخليص الرئيس ياسر عرفات من صلاحياته تحت غطاء الإصلاح بعد رفضه الاملاءات الأمريكية والإسرائيلية.

3.5 أوروبا تبحث عن دور سياسي فاعل لها في ظل غياب الدور الأمريكي

بعد أن تمكن شارون من الفوز على باراك في الانتخابات الإسرائيلية التي جرت في شباط/فبراير 2001م، توجه العديد من المسؤولين في الاتحاد الأوروبي إلى المنطقة لمناقشة سبل تهدئة الصراع الدائر بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وجمدت الإدارة الأمريكية من جانبها بعد وصول بوش الابن للرئاسة أي دور أمريكي للوساطة بين الجانبين.

في ظل هذا الوضع وجد الأوروبيون أنفسهم مضطرين للتدخل بعد إهمال الإدارة الأمريكية القضية الفلسطينية، وما نتج عنه من زيادة العدوان الذي مارسته قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، فتوجه وفد أوروبي رفيع المستوى في (آذار /مارس 2001م) للقاء المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين، ضم المبعوث الأوروبي الخاص للسلام في الشرق الأوسط ميغيل أنخل موراتينوس، و مفوض العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي كرس باتن و وزيرة خارجية السويد "ليندا" (Anna Lindh) التي كانت بلادها تتراأس الاتحاد الأوروبي، فالتقى الوفد رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون لأول مره عقب فوزه برئاسة الوزراء، وعقد لقاء مماثلا مع الرئيس ياسر عرفات، وصرح الوفد بأن "الاتحاد سوف يبذل ما في قدرته لدفع عملية السلام إلى الأمام"، وطالب إسرائيل بتحويل أموال الضرائب المستحقة للسلطة الوطنية الفلسطينية¹.

وحاول الاتحاد الأوروبي لعب دور سياسي في مفاوضات الحل النهائي التي دارت بين الفلسطينيين والإسرائيليين في طابا 2001م، فقدم للجانبين وثيقة غير رسمية لحل الصراع، أعدها المبعوث الأوروبي للسلام ميغيل أنخل موراتينوس ورأى الجانب الفلسطيني في هذه الخطة تكرارا للوثيقة التي قدمها الإسرائيليون في محادثات كامب ديفيد، والتي دعت "الى اقامة

¹ مشهراوي، علاء. مرجع سبق ذكره، ص ص77-83

دولة فلسطينية على 87 % من الضفة الغربية"، في حين ترى الخطة التي قدمها موراتينوس "الدولة الفلسطينية على 83 % فقط من اراضي الضفة الغربية"¹ ، وبموجبها تكون حدود الدولة الفلسطينية وفق " قرار مجلس الأمن 242"، والذي يعني أن " خط 4 حزيران 1967 أساس الحدود بين إسرائيل ودولة فلسطين"، أما القدس فهي عاصمة لدولتين، تكون السيادة على الأحياء العربية منها للفلسطينيين، وأن تكون مدينة مفتوحة لجميع الأديان، وأن توضع الأماكن المقدسة (الحرم الشريف) تحت أشرف الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى دولة عربية مثل المغرب أو أي دولة إسلامية أخرى لفترة زمنية متفق عليها.²

وانطلاقاً من حرص الاتحاد الأوروبي على علاقته مع الدول العربية أصر على عقد مؤتمر الشراكة الذي يشارك فيه وزراء خارجية الاتحاد ووزراء خارجية الدول المتوسطية بما فيها إسرائيل في موعده المحدد في (15 تشرين الثاني/نوفمبر 2001م)، رغم تصاعد وتيرة الاعتداءات التي مارستها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، متجاهلاً مطالب الدول العربية بتأجيله، في الوقت الذي قررت سوريا ولبنان مقاطعته، استغلت بقية الدول العربية المشاركة هذا المؤتمر لمطالبة الاتحاد الأوروبي بأن يلعب دوراً رئيسياً في العملية السلمية، وأن يتخلى عن موقفه السياسي الذي يساوي فيه بين المحتل والشعب الواقع تحت الاحتلال، ولكن الرد الأوروبي جاء "محايداً" ومساوياً بين المقاومة الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي، ومكتفياً بمطالبة طرفي الصراع "على السواء بوقف العنف".³ ومرة أخرى لا يريد الاتحاد إتخاذ مواقف سياسيه جريئة وواضحة تجاه الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إنما أمسك العصا من المنتصف لكي لا يغضب أياً من الطرفين (الدول العربية وإسرائيل).

فالهجوم السياسي الإسرائيلي على الاتحاد الأوروبي الذي وصل إلى حد اتهام الاتحاد الأوروبي بالمشاركة والتورط بالإرهاب من خلال الأموال التي يقدمها كمعونات للسلطة

¹ "وثيقة: ورقة موراتينوس: مقترحات الحل النهائي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي"
<http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?p=52683>

² المرجع نفسه

³ مشهوراوي، علاء. مرجع سبق ذكره، ص ص 77-83

السلطانية اللملمة من قبل إسرائيل بدعم الإرهاب، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى نفي المزاعم الإسرائيلية والتأكد بأن الأموال المقدمة كمعونات أنفقت على مشاريع لا علاقة لها بالإرهاب، نجحت في لجم أي انتقاد أوروبي تجاه الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وأصبح الاتحاد الأوروبي في جميع مؤسساته يتجنب انتقاد إسرائيل، وأصبح شديد الحرص على عدم إغضابها¹. ولهذا فإن الاتحاد الأوروبي دائم الحرص على عدم وصف جرائم إسرائيل بأنها جرائم حرب و انتهاك للقانون الدولي، مساويا بين الجاني والمجني عليه.

ولهذا لم يصدر عن الأوروبيين في إعلان اشبيلية بتاريخ (22 حزيران/يونيو 2002م) أي جديد، سوى إعتبار التسوية السلمية الطريق الوحيد للوصول إلى تسوية سلمية للصراع، وإحلال السلام العادل والشامل هي طريق المفاوضات فقط، ودعا البيان لوضع حد للاحتلال، وتأسيس دولة فلسطينية ديمقراطية ذات سيادة على حدود 1967م، مع بعض التعديلات يتفق عليها الطرفين، وتحقيق حل عادل لقضية القدس، وحل منصف لقضية اللاجئين تتفق عليه الأطراف المعنية وقابل للحياة والاستمرار².

1.3.5 موقف الاتحاد الأوروبي من اجتياح إسرائيل الضفة الغربية وحصارها الرئيس ياسر عرفات

في نهاية شهر (أذار/ مارس من عام 2002م) أعادت إسرائيل احتلال الضفة الغربية كلها، وحاصرت الرئيس ياسر عرفات في مقر إقامته في مبنى المقاطعة في (رام الله) ودمرت بعضاً من أجزائه، وتزامن هذا الحصار مع الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال على كنيسة المهد في بيت لحم، دون أن يظهر العالم اهتماماً لقدسية المكان، مما زاد من غضب الرئيس ياسر عرفات، وعبر عن ذلك بقوله بعد رفع الحصار عنه في حديث مع الصحافة. قاتلاً: "وين

¹ المرجع نفسه، ص542

² مكتب المفوضية الأوروبية في رام الله وغزة، "ورقة إستراتيجية". مصدر سبق ذكره

العالم؟ كنيسة المهدي أقدس مكان مسيحي وإسلامي يقصوها؟ وفي حريقين في اللاتين وفي الكنيسة القديمة؟ أنا أطالب المجتمع الدولي بالتحرك الفوري أمام هذه الجريمة¹.

وفي (3 نيسان/أبريل 2002م) استجاب الاتحاد الأوروبي لنداء الرئيس ياسر عرفات وطالب إسرائيل بسحب قواتها من الأراضي الفلسطينية، ودعا "لوقف فوري للقتال وأعمال العنف المتصاعدة في الشرق الأوسط"، واستدعى وزير الخارجية الإسباني جوزيب بيكي (Josep Pique) السفير الإسرائيلي وأبلغه وجوب "سحب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية بما فيها رام الله كما ينص عليه القرار 1402 لمجلس الأمن الدولي الذي ينبغي تطبيقه فوراً"، وكما طالب الاتحاد الأوروبي إسرائيل بأن تسمح للدبلوماسيين الأوروبيين والأجانب بالوصول إلى الرئيس ياسر عرفات الذي تحاصره داخل مكتبه في رام الله. وأعلن خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمن بأن الاتحاد الأوروبي طالب إسرائيل "بالالتزام بأسرع وقت ممكن بالقرار الذي وافق عليه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم السبت ويدعو إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة"، مضيفاً أنه "لا يسعنا الخط بين محاربة الإرهاب وتدمير السلطة الفلسطينية. وأن حل الصراع لن يكون حلاً عسكرياً"².

إزاء هذا الموقف وجهت إسرائيل إهانته قوية لأوروبا عندما منعت مسؤوليها من مقابلة الرئيس ياسر عرفات في أثناء حصاره في المقاطعة برام الله عام 2002م، في حين سمحت لوزير الخارجية الأمريكية كولن باول (Colin Bowel) والمبعوث الأمريكي انطوني زيني (Anthony Zinni) بالدخول إليه ومقابلته دون أي عائق³.

ولم تمضِ شهور حتى عادت الدبابات الإسرائيلية في (22 أيلول/سبتمبر 2002م) لمحاصرة مقرّ المقاطعة ثانيةً، ودمرت ما تبقى من المباني في المقاطعة، ولم يبق سوى المكان

¹ - "مهمة خاصة: يوم في حياة عرفات تحت الحصار"، قناة العربية، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2004م، على الموقع الإلكتروني التالي http://www.alarabiya.net/save_print.php?save=1&cont_id=7928

² الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، "الأصداء الدولية: اتساع نطاق الانتقادات للسياسة الإسرائيلية"، 3 نيسان/أبريل 2002م، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&article=96475&issueno=8527>

³ سعيد نوفل، أحمد. مرجع سبق ذكره، ص 50-55

الذي يقيم فيه الرئيس ياسر عرفات، في محاولة منها لإجباره على تسليم 50 مطلوباً تدعي أنهم يختبئون في مكتبه، فبعد إعلان الجيش الإسرائيلي عن قرب تفجير مكتب الرئيس ياسر عرفات إذا لم يستسلم الرجال المطلوبين، ثارت الاحتجاجات الشعبية الفلسطينية معبرة عن دعم الرئيس عرفات متحدين في ذلك منع حظر التجوال الذي فرضته قوات الاحتلال على معظم المدن الفلسطينية¹. وقد أدانت الدنمارك التي كانت ترأس الاتحاد الأوروبي واعتبرت أن "أعمال إسرائيل لن توقف الإرهاب ولن تحسن من أمن مواطنيها"، ومن جانبها أدانت فرنسا التصرف الإسرائيلي والحصار الذي تفرضه على الرئيس ياسر عرفات واصفة إياه بالعمل غير المقبول داعية إلى وقفه فوراً². وفي ضوء هذه المواقف الأوروبية الضعيفة والعاجزة عن رفض الحصار المفروض على الرئيس ياسر عرفات، شددت إسرائيل من حملتها الشرسة ضد السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات، ونجحت في منع المسؤولين الأوروبيين من مقابلة الرئيس ياسر عرفات في محاولة منها لعزلة وفرض الحصار السياسي عليه، وتجلى ذلك برفض خافيير سولانا المنسق الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية لقاء الرئيس ياسر عرفات في أثناء زيارته للمنطقة خلال شهر أيلول/سبتمبر 2003م، بطلب من إسرائيل، واكتفى بمقابلة نبيل شعث في الأردن، كما رفض رئيس الوزراء الإيطالي سلفيو برلسكوني (Silvio Berlusconi) لقاء الرئيس ياسر عرفات في أثناء جولته في تموز/يوليو 2003م، مستجيباً لدعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، الذي اغتم هذه النجاحات لزيادة التحريض على مقاطعة الرئيس ياسر عرفات في تصريح له لصحيفة كوري دي لاسيرا (kore de la sera) الإيطالية بقوله: "عندما جاء برلسكوني لإسرائيل لم يلتق مع عرفات، أما الدول الأخرى فتتصرف بطريقة مختلفة، فهي ترسل إليه مسؤوليها وتوجه إليه رسائل، وهذا خطأ فادح. وأنا أريد أن اطلب من الدول الأوروبية أن تتبع المثال الإيطالي"³. فشارون يسعى أن تقاطع الدول الأوروبية الرئيس ياسر عرفات، كما فعل سولانا وبرلسكوني، وأنتقد تصرف بعض الدول

¹ _ " الولايات المتحدة تنتقد حصار عرفات"، بي بي سي أونلاين، 22/9/2002م، على الموقع الإلكتروني التالي http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_2274000/2274415.stm

² المرجع نفسه

³ سعيد نوفل، احمد. ص ص 50-55

الأوروبية التي لازالت تجرى اتصالات معه مثل النرويج وفرنسا، ويطالبها بالحدو حذو ايطاليا، والمنسق الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية خافير سولانا، ومن هنا نلاحظ مدى التجاوب الأوروبي مع السياسة الإسرائيلية، ولكن هذا لم يمنع من أن يحاول الاتحاد الأوروبي لعب دور سياسي لإنقاذ العملية السلمية المتوقفة.

فقد قدمت النرويج التي تولت الرئاسة الدورية لمجلس الأمن مشروع القرار 1402، الذي تبناه المجلس بأغلبية 14 عضوا في حين امتنعت سوريا عن التصويت عليه، وطالب القرار "إسرائيل بالانسحاب من المدن الفلسطينية بما فيها رام الله، وإنهاء حصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ودعوة الطرفين إلى وقف إطلاق النار" فوراً¹.

وبرر ميخائيل وهبه السفير السوري في مجلس الأمن امتناع سوريا عن التصويت على القرار بقوله إن القرار "لم يتضمن الإشارة إلى القرار التاريخي الذي اتخذته القمة العربية في بيروت"، وأعلن مصدر مسؤول في العاصمة السورية بأن سوريا رفضت القرار لأنه "لم يأمر بوقف العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، ولم يطالب بالانسحاب القوات الإسرائيلية فوراً من الأراضي الفلسطينية ولم يحمل إسرائيل كامل المسؤولية عن تصرفاتها"². وأن هذا القرار ساوى بين الجاني والضحية، في حين يواجه الشعب الفلسطيني أشنع أنواع العدوان الوحشي.

ودعا القرار رقم 1402 الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي إلى "التحرك الفوري من أجل وقف إطلاق النار" ونص أيضا على "دعوة القوات الإسرائيلية للانسحاب من المدن الفلسطينية ومن بينها رام الله" كما دعا مجلس الأمن طرفي النزاع [الفلسطينيين والإسرائيليين] إلى "التعاون الكامل مع المبعوث الأمريكي الجنرال انتوني زيني". وأعرب عن قلقه الشديد من الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل ومن الهجمات العسكرية ضد مقر عرفات ومقرات السلطة"³.

¹ عواد، صلاح و الغوي، مرزوق. " مجلس الأمن يطالب إسرائيل بالانسحاب من المدن الفلسطينية وإنهاء حصار عرفات"، الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، 31 مارس 2002، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&article=96082&issueno=8524>

² المرجع نفسه

³ المرجع نفسه

الناطقة باسم خافير سولانا أعلنت بأن الاتحاد الأوروبي يشيد "بحرارة بالقرار الذي أقره مجلس الأمن بشأن الأزمة الراهنة في الشرق الأوسط" وطالبة بالتنفيذ الفوري والكامل للقرار، وأيد الاتحاد الأوروبي دعوة الأمم المتحدة لإنهاء فوري للتصعيد و لجميع الأعمال الإرهابية والتحريض على العنف.¹

2.3.5 اللجنة الرباعية وخطة خارطة الطريق

كان لهجمات (11 أيلول/سبتمبر 2001م) دور رئيس في تهيئة المناخ السياسي المناسب، للإعلان خارطة الطريق، التي أعلن عنها لأول مرة في تشرين (الأول/أكتوبر 2002م)، فسوغت هذه الهجمات للإدارة الأمريكية منح رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون الضوء الأخضر لقمع الانتفاضة الفلسطينية بالطرق العسكرية وتهيئة المناخ الملائم لفرض الحلول الأمريكية والإسرائيلية.²

أثارت الوحشية الإسرائيلية في قمع الفلسطينيين استنكار العالم، فأصدر مجلس الأمن الدولي عدة قرارات، أهمها القرار رقم (1397) الذي يقر بضرورة إيجاد دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، والقرارات (1402) (1043) و(1405) و(1435) التي تطالب إسرائيل بوقف عدوانها والانسحاب من المدن الفلسطينية التي احتلتها منذ اندلاع الانتفاضة في عام 2000م، ثم صدرت "المبادرة العربية" في قمة بيروت عام 2002م، ولكن إسرائيل تجاهلتها واستمرت في عدوانها على الشعب الفلسطيني.³

و مع بداية التحضير لغزو العراق ضغطت أوروبا، وبخاصة بريطانيا على الولايات المتحدة الأمريكية لطرح مبادرة سياسية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، فاستجابت الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الضغط، لأنها كانت بحاجة إلى دعم أوروبا في حربها على العراق، فشكلت اللجنة الرباعية عام 2001م التي ضمت إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد

¹ المرجع نفسه

² قناة الجزيرة. "خطة خارطة الطريق"، مرجع سبق ذكره

³ المرجع نفسه

الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة، للمساعدة على تطبيق توصيات لجنة مينتل التي صاغت خطة لوقف العنف وإنهائه¹.

أرادت أمريكا من وراء هذه المبادرة، إضافة إلى رغبتها في مجاملة العرب وأوروبا لمساعدتها في حربها القادمة على العراق، منع أي مبادرة جديدة قد تطرح مستقبلا لحل الصراع العربي الإسرائيلي، ولكي لا تكون المبادرة العربية التي رفضتها إسرائيل هي محور التسوية المستقبلية، فجاءت هذه المبادرة الجديدة بالتنسيق مع إسرائيل لتكون أساسا لأية تسوية مستقبلية ولتلبى مطالب إسرائيل في شطب حق العودة.

ولهذا، جاء خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش يوم (24 حزيران/يونيو 2002م) الذي أعلن فيه لأول مره شعار "دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل" أرضاء لحلفائه العرب، ومجاملة لروسيا والاتحاد الأوروبي وردت اللجنة الرباعية في بياناتها الصادرة بتاريخ (16 يوليو/تموز و 17 سبتمبر/أيلول 2002م) على خطاب الرئيس بوش، بتشجيع الإدارة الأمريكية على المضي قدما في مساعيها، وأن تصوغ الأفكار التي وردت في خطاب الرئيس على شكل خطه تعرض على اللجنة الرباعية لتبنيها، في حين كان الاتحاد الأوروبي قد أعد خطة خاصة من قبل فتم دمج الخطتين، لصالح الصياغة الأمريكية التي جاءت بالتشاور والتنسيق مع إسرائيل².

وفي إجتماع اللجنة الرباعية في 17 أيلول/سبتمبر 2002م رحبت اللجنة الرباعية بتقرير المبعوث الخاص للامين العام للأمم المتحدة كاترين بيرتيني (Catherine Bertini) وتقديرها لليونسكو (UNESCO) حول تأثير الإغلاقات على الشعب الفلسطيني، ودعت "الإسرائيليين والفلسطينيين للتصرف بناء على مسؤولياتهما الخاصة، والتحرك السريع لتحسين الحالة الإنسانية المتدهورة جدا في الضفة الغربية وغزة، بشكل خاص"، وأعلنت أن "اللجنة تعمل بصورة وثيقة مع الأطراف، وعن طريق التشاور مع الجهات الإقليمية الرئيسية لتطبيق ورقة عمل من ثلاث مراحل، تؤدي إلى حل نهائي في غضون ثلاث سنوات"³.

¹ حلاسه، عبد الحكيم. مرجع سبق ذكره

² قناة الجزيرة، خطة خارطة الطريق، مرجع سبق ذكره

³ To read the Middle East Quartet Communique of September 17 Go to the following website <http://www.state.gov/p/nea/rt/15207.htm>

وصفت السلطة الفلسطينية إعلان اللجنة الرباعية بالعمومية وبعدم تلبيته للمطالب الفلسطينية وبتجاهله لأسباب "الكارثة الإنسانية الفلسطينية"، ولذا طالب اللجنة الرباعية بالضغط على إسرائيل لرفع حصارها المفروض على الشعب الفلسطيني منذ أكثر من 24 شهرا وفي نفس السياق أعلن نبيل أبو ردينة مستشار الرئيس ياسر عرفات، بأن بيان اللجنة الرباعية " رغم الإيجابية التي تضمنها في عمومياته إلا انه لا يلبي ما يريده ويطمح إليه الشعب الفلسطيني والأمة العربية بتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الفوري من الأراضي الفلسطينية"¹.

خضعت خطة خارطة الطريق منذ الإعلان عنها في (15 تشرين أول/أكتوبر 2002م) وحتى تبنى مسودتها الثالثة يوم (20 كانون أول/ديسمبر 2002م) لتعديلات واسعة في "مجالات الأمن والإصلاحات السياسية وقيام دولة ذات حدود مؤقتة"، و أخرى تخص الأسس التي سيقوم عليها الحل الدائم، وتعديلات تتعلق بموضوعات خاصة بالقدس والمستوطنات. وفي كل مره من المرات الثلاث التي عدلت فيها خطة خارطة الطريق كانت إسرائيل تبدي تحفظات واعتراضات على بعض نصوصها، وبالرغم من تبنى الولايات المتحدة الأمريكية المسودة الثالثة، إلا أنها أعلنت التزامها بتحفظات إسرائيل على الخطة، أما الاتحاد الأوروبي فأيد الوصول إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط، وأعلن التزامه بحل الدولتين ضمن خطة خارطة الطريق².

ومن خلال عضويتها في اللجنة الرباعية، بلورت أوروبا رؤيتها الخاصة الداعية إلى إقامة دولة فلسطينية من خلال المفاوضات فقط، وأن العنف الذي تمارسه الفصائل الفلسطينية المسلحة عنف مرفوض أسمته "إرهابا" وأن مبدأ الأرض مقابل السلام هو الذي تنطلق منه المفاوضات الهادفة لإقامة دولة فلسطينية، وأن قرارات مجلس الأمن رقم (242) و(338) و(1379) هي المرجعية القانونية التي تستند إليها المفاوضات بهدف الوصول إلى قيام دوله

¹ موقع صحيفة الشعب اليومية. "بيان اللجنة الرباعية تجاهل أسباب الكارثة الإنسانية الفلسطينية"، 19 أيلول/

سبتمبر 2002م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://arabic.people.com.cn/200209/19/ara20020919_57697.html

² _ خطة خارطة الطريق، مرجع سبق ذكره

فلسطينيه،¹معتبرة مشاركتها مع بقية أعضاء اللجنة الرباعية في وضع خارطة الطريق بمراحلها الثلاث نجاحا دبلوماسيا ولو جزئيا لسياستها².

خطة "خارطة الطريق"ترتكز على الأداء، لتحقيق تقدم في المسيرة السلمية من خلال خطوات متبادلة يقوم بها طرفا النزاع في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية للوصول إلى تسوية شاملة ونهائية بحلول عام 2005م، كما ورد في خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في 24 حزيران 2002م، الذي رحبت به الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، و البيانات الوزارية للجنة الرباعية الصادرة في 16 اكتوبر، و 17 أيلول 2002م³.

ومن المفروض أن تكون اللجنة الرباعية هي التي تقرر مدى وفاء كل طرف بالتزاماته، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة، فلذلك لن تكون طرفا عادلا في الحكم، فيما إذا كان الفلسطينيون استكملوا الالتزامات الواجب عليهم تنفيذها، لأن إسرائيل سوف تدعي دائما عكس ذلك وستؤيدها الولايات المتحدة، وهذا يعني أن تستمر المرحلة الأولى إلى ما لانهاية.

وتقوم المفاوضات بين الطرفين على مبدأ "الأرض مقابل السلام"، وقرارات مجلس الأمن رقم (242) و(338) و(1397)، بالإضافة إلى الاتفاقات السابقة التي توصل إليها الطرفان،ومبادرة ولي العهد السعودي التي اعتمدت في مؤتمر القمة العربية في بيروت⁴.

وتقوم خارطة الطريق على ثلاثة مراحل وهي:

المرحلة الأولى: وقف الإرهاب والعنف، وإعادة الحياة الطبيعية للفلسطينيين، وبناء المؤسسات الفلسطينية من تاريخ صدور خريطة الطريق وحتى أيار 2003.

¹ عبد العاطي، محمد. " الموقف الأوروبي من إقامة الدولة الفلسطينية"، 2005، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E7A41237-AFE3-4B6D-9D40-984F4DA423C2.htm>

² محمود مصطفى، نادية. مرجع سبق ذكره، ص ص 62-67

³ لمراجعة نص خطة خارطة الطريق انظر الموقع الإلكتروني التالي <http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2002/12/article06.SHTML>

⁴ المرجع نفسه

واهم ما ورد في المرحلة الأولى من الخطة ما يلي:

- "تعيين حكومة فلسطينية جديدة، وإنشاء منصب رئيس وزراء و"بصلاحيات" (empowered)، وبما يشمل أي إصلاحات قانونية لهذا الغرض.
- يعين المجلس التشريعي لجنة مكلفة صياغة مسودة دستور فلسطيني للدولة الفلسطينية.
- تنشئ السلطة الفلسطينية لجنة انتخابات مستقلة، ويراجع المجلس التشريعي ويعدل قانون الانتخابات.
- لجنة الدول المانحة الوزارية تطلق جهداً كبيراً للمساعدات من الدول المانحة.
- تصدر القيادة الفلسطينية بياناً لا يقبل التأويل يعيد تأكيد حق إسرائيل بالعيش بسلام وأمن، ويدعو لوقف فوري للانتفاضة المسلحة وكافة أشكال العنف ضد الإسرائيليين في كل مكان، وتوقف كافة المؤسسات الفلسطينية عن التحريض ضد إسرائيل.
- بالتنسيق مع اللجنة الرباعية يتم تنفيذ الخطة الأمريكية لإعادة البناء والتدريب واستئناف التعاون الأمني مع مجلس خارجي للإشراف، مكون من "الولايات المتحدة، مصر، الأردن".
- تدمج جميع أجهزة الأمن الفلسطينية ضمن 3 أجهزة، وتكون مسؤولة أمام وزير الداخلية صاحب الصلاحيات.
- أجهزة الأمن الفلسطينية التي يعاد بناؤها ويعاد تدريبها وأجهزة جيش الدفاع الإسرائيلي المقابلة بيدان إعادة مرحلية للتعاون الأمني والالتزامات الأخرى، كما تم الاتفاق عليه في خطة تينيت، وبما يشمل اجتماعات عادية على مستوى عالٍ وبمشاركة مسؤولين أمنيين أمريكيين.

- حكومة إسرائيل تسهل سفر المسؤولين الفلسطينيين لاجتماعات المجلس التشريعي، وللتدريبات الأمنية التي تتم بإشراف دولي، ولأعمال أخرى للسلطة الفلسطينية دون قيود.¹

يلاحظ أن معظم التزامات المرحلة الأولى تقع على عاتق الشعب الفلسطيني الرزاح تحت الاحتلال، ولا تقع على قوة الاحتلال، حيث يفرض على الفلسطينيين وقف مقاومتهم مقابل بدء المفاوضات والتخفيف من حدة الحصار عليهم.

المرحلة الثانية: الانتقال (حزيران 2003-كانون اول 2003م)

واهم ما ورد في هذه المرحلة ما يلي:

- "تبدأ المرحلة الثانية بعد الانتخابات الفلسطينية، وتنتهي مع إمكانية إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة في نهاية عام 2003.
- المؤتمر الدولي: تعقد اللجنة الرباعية والاتفاق مع الأطراف، وبعد إنجاز الانتخابات الفلسطينية بنجاح لدعم بناء الاقتصاد الفلسطيني، ولإطلاق المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين حول إمكانية إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة.
- هذا الاجتماع سيكون مفتوحاً وعلى أساس هدف تحقيق السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط (وبما يشمل السلام بين إسرائيل وسوريا وإسرائيل ولبنان) وعلى أساس المبادئ التي وردت في مقدمة هذه الوثيقة.
- إعادة الروابط العربية الأخرى مع إسرائيل التي كانت قائمة قبل الانتفاضة (المكاتب التجارية...إلخ).
- إحياء المفاوضات متعددة الأطراف وحول المواضيع الإقليمية (المياه - البيئة - التطوير الاقتصادي - اللاجئين - مسائل الحد من التسليح).

¹ المرجع نفسه

- المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد المنتخب سيقر دستور الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة". وتتولى اللجنة الرباعية بشكل جماعي الحكم فيما إذا نفذ طرفا النزاع الواجبات المترتبة عليهما للتقدم في هذه المرحلة¹.
- المرحلة الثالثة: إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والوصول للوضع الدائم. (2004-2005)
- "التقدم نحو المرحلة الثالثة، بناءً على حكم اللجنة الرباعية، والأخذ بالاعتبار أعمال الأطراف ومراقبة اللجنة الرباعية.
- المؤتمر الدولي الثاني: تعقد اللجنة الرباعية بالاتفاق مع الأطراف في بداية عام 2004، لإقرار الاتفاق على الدولة ذات الحدود المؤقتة، ولإطلاق مفاوضات بين إسرائيل وفلسطين نحو حل نهائي ووضع دائم عام 2005، وبما يشمل الحدود، والقدس، واللجئين والمستوطنات، ولدعم التقدم نحو تسوية شاملة في الشرق الأوسط بين إسرائيل ولبنان وسورية يتم التوصل إليها بأسرع وقت ممكن.
- استمرار التقدم الفعال والشامل في جدول أعمال الإصلاحات المحددة من قبل مجموعة العمل (Task Force) تحضيراً لاتفاق الوضع الدائم.
- استمرار التعاون الأمني بشكل مستمر وفعال، على أساس الاتفاقات الأمنية التي تم التوصل إليها في المرحلة الأولى والاتفاقات السابقة الأخرى.
- تقبل الدول العربية بعلاقات طبيعية مع إسرائيل والأمن لكافة دول المنطقة بما يتوافق مع مبادرة قمة بيروت العربية².

¹ المرجع نفسه

² المرجع نفسه

1.2.3.5 التحفظات الإسرائيلية على خطة خارطة الطريق وموقف الرباعية منها

في (19 تشرين أول / أكتوبر 2002م) أعلنت إسرائيل موافقتها على خطة خارطة الطريق واشترطت إجراء بعض التعديلات عليها منها شطب المبادرة العربية للسلام، وتضمنين خطة خارطة الطريق كل ما ورد في خطاب الرئيس بوش في 24 حزيران / يونيو 2002م الذي وضع فيه أسس التسوية الدائمة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي¹.

ومن التحفظات الإسرائيلية الأخرى على هذه الخطة ما يلي:

- ترفض أن تكون اللجنة الرباعية بأعضائها الأربعة هي الحكم في مراقبة تطبيق مراحل الخطة وترى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي الحكم إذا تحققت الظروف المناسبة للانتقال من مرحله إلى أخرى². فالأمن هو أساس السلام في نظر إسرائيل وهذا ما أكد عليه بنيامين بن اليعيزر وزير الدفاع الإسرائيلي عندما صرح قائلاً بأن "مركب الأمن لم يأخذ الوزن الذي يستحقه في الخريطة ومن دون علاج جذري لموضوع الأمن وخلق جو من الهدوء والأمان في المنطقة لا يمكن التقدم الفعلي إلى الأمام"³. فإسرائيل لا تثق بأحد غير الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها تتبنى المواقف الإسرائيلية بالكامل، على عكس روسيا والاتحاد الأوروبي اللذين يؤيدان الحقوق العربية المشروعة.

2.2.3.5 الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي من خطة خارطة الطريق

رحبت السلطة الوطنية الفلسطينية بهذه الخطة، ظناً منها بأنها تساعد على عودة المسار التفاوضي، وتعمل على إحراج إسرائيل أمام الرأي العام، و تدفعها للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، أما القوى المعارضة (حماس، الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية) فقد أعلنت

¹ - "إسرائيل تقبل بشروط خطة «خريطة الطريق» الأميركية"، الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، 29 تشرين أول/أكتوبر 2002م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&article=132839&issueno=8736>

² المرجع نفسه

³ المرجع نفسه

رفضها للخطة، باعتبارها لا تمثل مصالح الشعب الفلسطيني، بل إن بنودها الخاصة بالأمن سوف تعمل على تجريد المقاومة من السلاح، وتحول السلطة إلى أداة أمريكية وإسرائيلية لقمع المقاومة ورفع الشرعية عنها، وأصررت هذه القوى على موقفها المعارض مدعومة بتأييد الشارع الفلسطيني الذي رفض هذه الخطة، فقد أظهر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للإعلام في القدس في منتصف نيسان/أبريل 2003م، أن "75.3% من الشعب الفلسطيني يؤيدون استمرار الانتفاضة، وان 46% يؤيدون استمرار العمليات العسكرية المقاومة بما فيها العمليات الاستشهادية ضد الاحتلال وضد من يسمون بالمدينة الصهاينة"¹.

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي حظيت به خطة خارطة الطريق من الإدارة الأمريكية منذ 24 حزيران/يونيو 2003م وعلى الرغم من الاجتماعات العديدة التي عقدتها اللجنة، إلا أنها لم تحقق شيئاً ملموساً:

لم تنق الفصائل الفلسطينية بالولايات المتحدة الأمريكية ومبادراتها السياسية ولا بالمفاوضات، التي استمرت قرابة سبع سنوات، منذ توقيع أوسلو وحتى انطلاق الانتفاضة الثانية ولم تحقق للشعب الفلسطيني، سوى التوسع في الاستيطان وتهويد القدس، نتيجة انحياز أمريكا الأعمى لصالح إسرائيل، فمنذ الإعلان عن خطة خارطة الطريق لم يتوقف العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني.

ففي البيان الذي أصدرته اللجنة الرباعية في 27 أيلول/سبتمبر 2003م دعت فيه طرفي النزاع إلى التمسك بتطبيق خطة خارطة الطريق، وصرح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الذي استضاف اجتماع اللجنة على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة وتلا بيان الرباعية قائلاً: "يبدو لي أن خطوات جريئة تتمشى مع خارطة الطريق تعد أمراً ضرورياً لانقاذ السلام "وأضاف" أن الخطوات الصغيرة والحلول المؤقتة لم تجد"، وبخصوص العدوان الإسرائيلي المتجدد على الشعب الفلسطيني، لم تجد اللجنة الرباعية سوى القول: "انهم في سياق

¹ المركز الفلسطيني للإعلام. "خارطة الطريق: بداية متعثرة ونهاية محتومة"، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/2003/24_5_03.htm

القانون الانساني الدولي دعوا حكومة اسرائيل الى بذل اقصى جهد لتجنب الخسائر المدنية"،
وطالبوا السلطة الفلسطينية بقمع المقاومة التي تدافع عن الشعب الفلسطيني بالقول: "انهم يدعون
الفلسطينيين الى اتخاذ خطوات فورية وحاسمة ضد الافراد والجماعات التي تقوم بهجمات عنيفة
وتخطط لها"¹.

4.5 التراجع السياسي الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية

تجلى التراجع السياسي الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في دعم الاتحاد وثيقة "أثينا"
غير الرسمية التي تم التوقيع عليها في (19 حزيران/يونيو 2002م)، بين سري نسيبة، مسؤول
ملف القدس في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وموشي أيلون (Moshi Yaalon)
الرئيس السابق لجهاز الشاباك، حيث اعتبرت "وثيقة أثينا" الدولة الفلسطينية مأوى للاجئين
الفلسطينيين الموجودين في الشتات، مع إيجاد وطن ثان للاجئين الشتات الذين يرفضون العودة
إلى الدولة الفلسطينية الموعودة. و رعى التوقيع على هذه الوثيقة خافير سولانا الممثل الأعلى
للسياسية الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، وميجل انخل موراتينوس المبعوث الأوروبي
للشرق الأوسط وجورج بانديرو (George Papandreou) وزير خارجية اليونان مما جعلها
وثيقة ذات بعد دولي، وعلق موراتينوس على هذه الخطة قائلاً "إن موضوع حق العودة
للفلسطينيين لم يعد مدرجا على جدول الأعمال، ولم يعد جزءا من النقاش العام، وأن هناك تفهما
أن حق العودة يشكل تهديدا للطابع اليهودي لدولة إسرائيل، وأنها معركة انتصرت فيها إسرائيل.
وكان مؤتمر قمة بيروت العربية بمثابة دليل على ذلك إذ تبنت الدول العربية الأفكار السعودية
وقالت أن الحل يجب أن يكون مقبولا من إسرائيل"². وهذا ما عبر عنه أيضا وزير الخارجية
البريطاني لشؤون الشرق الأوسط كيم هاولز (Kim Howells) معلنا: أن "حق اللاجئين في
العودة إلى أماكن أجدادهم غير منطقي وان الأردن من الدول التي لها تاريخ طويل ومعرفه في

¹ ارجع إلى التقرير الإخباري على الموقع الإلكتروني التالي للاطلاع على تفاصيل اجتماع اللجنة الرباعية بتاريخ 27
أيلول/سبتمبر 2003م، http://arabic.peopledaily.com.cn/200309/27/ara20030927_70112.html

² حمادة، معتمد. "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة (2)", على الموقع الإلكتروني التالي
<http://www.alhourriah.org/?page=ShowDetails&Id=959&table=articles>

استقبال اللاجئين والنازحين من مختلف دول الجوار، كما أنه دولة مضيافة ونتعلم منه الكثير" ومعلنا بأنه "لا يمكن العودة إلى ما قبل عام 1948"¹.

نرى من خلال هذه التصريحات أن الاتحاد الأوروبي بات يأخذ بالموقف الإسرائيلي ويشعر بمخاوفه من عودة اللاجئين بشكل كامل، ويرى ضرورة حل هذه المسألة على أساس التوطين والتعويض، وبذلك يكون الموقف الأوروبي قد تراجع سياسيا عن مواقفه السابقة التي تدعو لتترك هذه المسألة للمفاوضات وبت اقرب للمواقف الإسرائيلية المعارضة لحق العودة.

وعندما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق عام 2003م ضاربة بعرض الحائط الشرعية الدولية ومعارضة بلدانا أوروبية، أدركت أوروبا أنها مهمشة، ولا قوة لها للموقف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية، فأعدت تقييم سياساتها سريعا، واتخذت قرارا بالعودة إلى توثيق علاقاتها معها بعد أن تضررت نتيجة معارضتها للحرب على العراق، وأصبحت السياسة الأمريكية والأوروبية تتبادلان الأدوار في النظام الدولي الجديد، و تماهت السياستان مع بعضهما وأصبح من الصعب التمييز بينهما تجاه عملية السلام، ولا أدل على ذلك من استهجان برلمانيين أوروبيين واندھاشهم من اعتماد الوطن العربي على أوروبا واعتبارها طرفا محايدا في النزاع، في حين أنها تخشى إغضاب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية².

فمنذ حرب العراق عام 2003م بدأت بعض الدول الأوروبية الفاعلة والرئيسية في الاتحاد الأوروبي، خاصة فرنسا والمانيا تتقارب في مواقفها من المواقف الأمريكية، وحينما نرى مواقف فرنسا والمانيا وهي المحرك الرئيس للاتحاد ندرك أن سياسة أوروبا أصبحت ظلا للسياسة الأمريكية، ولن يكون هناك اختلاف جوهري بينهما تجاه العالم العربي خاصة بعد التحول السياسي نحو اليمين بوصول نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) في أيار/مايو 2007م لرئاسة فرنسا، وأنجيلا ميركل (Angela Merkel) لمنصب المستشارية في

¹ عبد الحي، وليد. "الوضع الدولي والقضية الفلسطينية"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007م، ص 252، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/PlsStrRep/STR2007_all.pdf

² اللاوندي، سعيد. مرجع سبق ذكره، ص ص 111-113

ألمانية في تشرين الأول/أكتوبر 2005م¹، وتجلى ذلك من خلال زيارة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل الولايات المتحدة الأمريكية بصحبة خافيير سولانا، عقب تولي ألمانيا الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي ورئاسة مجموعة الثمانية بداية العام 2007م².

فلم تكذ أنجيلا ميركل تستلم رئاسة الاتحاد الأوروبي حتى أكدت على أنها ستطرح مبادرات أوروبية خلال رئاستها، لحل الصراع العربي الإسرائيلي، بحيث تراعي مصالح إسرائيل، وأنها ستشاور إسرائيل قبل اتخاذ أي قرار يخص الصراع العربي الإسرائيلي، إضافة إلى تأكيدها على حرص ألمانيا الشديد على أمن إسرائيل الذي اعتبرته من ثوابت السياسة الألمانية، فعقب انتهاء الحرب بين حزب الله وإسرائيل عام 2006م، وإرسال ألمانيا بحريتها ضمن قوات حفظ السلام "اليونيفيل" (UNIFIL) إلى جنوب لبنان، أعلنت ميركل أمام البرلمان الألماني أن "هذه خطوة تاريخية لألمانيا ترمي إلى حماية أمن إسرائيل"³. أما ساركوزي فمضى بقوة في توثيق التعاون بين واشنطن وباريس⁴.

1.4.5 موقف الاتحاد الأوروبي من خطة الانسحاب أحادية الجانب من غزة

أيد الاتحاد الأوروبي خطوات إسرائيل أحادية الجانب للانسحاب من غزة، رغم مخالفتها لخارطة الطريق التي وضعتها الرباعية، حيث تضمنت الخطة في مرحلتها الثالثة بندا ينص على ضرورة أن "يتوصل الطرفان إلى اتفاق وضع نهائي وشامل ينهي النزاع الإسرائيلي-ال فلسطيني عام 2005 عن طريق تسوية يتم التفاوض حولها بين الفرقاء على أساس قرارات مجلس الأمن رقم (242)، و(338) و(1397) والتي تنهي الاحتلال الذي بدء عام 1967،

¹ شبيب، نبيل. "مسيرة التميز الأوروبية مستمرة مع مختلف الأطياف الحزبية: من ميركل إلى ساركوزي... أوروبا على يمين واشنطن ويسارها"، مرجع سبق ذكره

² للوقوف على موقف النواب الأوروبيين من سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط انظر: اللاوندي، سعيد. ضوابط ومحددات الدور الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط، شؤون عربي، العدد 129، ربيع 2007، ص ص 111-113

³ عواد، سمير. "أعباء الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.alarab.co.uk/Previouspages/Alarab%20Daily/2006/12/12-19/p05.pdf>

⁴ شبيب، نبيل. "مسيرة التميز الأوروبية مستمرة مع مختلف الأطياف الحزبية: من ميركل إلى ساركوزي... أوروبا على يمين واشنطن ويسارها"، مرجع سبق ذكره

وتضمن حلا متفقا عليه وعادلا ومنصفا وواقعا لقضية اللاجئين، وحلا تفاوضيا لوضع القدس يأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية للجانبين، ويصون المصالح الدينية لليهود والمسيحيين والمسلمين على صعيد العالم، ويحقق رؤيا دولتين-إسرائيل، ودوله ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية وقادرة على البقاء هي فلسطين"¹.

ورغم هذا النص أعلن خافير أثناء زيارته لإسرائيل في تموز/يوليو 2005م عن سعي الاتحاد لتشجيع إسرائيل على إتمام خطتها الهادفة للانسحاب من غزة، وبأنه "يريد أن يساعد على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني"، معتبرا ذلك خطوة هامة على طريق قيام الدولة الفلسطينية التي طال انتظارها، و إذا "ما تحققت جنت أوروبا من ورائها استقرارا في الشرق الأوسط مطلوباً أمنياً واستراتيجياً"². واعتبر سولانا في (20 آب/أغسطس 2005م) "عملية الانفصال تحدياً كبيراً ولكنها أيضاً فرصة مهمة، في حال نجاحها سيتم إعادة إحياء عملية السلام المعقدة بما يمكن من العودة إلى المسار التفاوضي وتنفيذ خريطة الطريق"³، وبعد هذا التأييد الأوروبي تراجعت أوروبا في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2005م عن نشر تقرير أعدته المفوضية الأوروبية في القدس يتهم إسرائيل بارتكاب انتهاكات فيها، وتقوم بتغيير معالمها، وتعمل على زيادة المستوطنات فيها، واستكمال جدار الفصل العنصري حولها لفصل مناطق في البلدة القديمة وضواحيها عن الضفة الغربية، موضحاً بأن إسرائيل "بذلك تخرق القانون الدولي وتخل بالتزاماتها بخارطة الطريق... ومع استكمال الجدار ستسيطر إسرائيل على كل الطرق المؤدية إلى القدس الشرقية، الأمر الذي يحمل أبعداً خطيرة بالنسبة للفلسطينيين، لأن الجدار سيفصل بين سكان القدس الشرقية وبين المدن الفلسطينية المجاورة، بيت لحم ورام الله". وقال التقرير: أن ممارسات إسرائيل في القدس تقلص فرص التوصل إلى حل دائم بشأن القدس وتهدد فرص التوصل إلى أي اتفاق على أساس التعايش غير ممكنة، كما أن تصرفات إسرائيل هذه تتناقض

¹ حلاسه، عبد الحكيم. مرجع سبق ذكره

² عبد العاطي، محمد. مرجع سبق ذكره

³ حلاسه، عبد الحكيم. مرجع سبق ذكره

مع القانون الدولي¹. وبقيت هذه الوثيقة سرية نتيجة تحت الضغوط الإسرائيلية والأمريكية وخوفا من الغضب الإسرائيلي والأمريكي مما يدل على الضعف السياسي الذي يعانيه الجانب الأوروبي في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل.

كافأت إسرائيل الاتحاد الأوروبي على عدم نشره الوثيقة بالسماح له بالاشتراك في المباحثات الخاصة بحل مشكلة معبر رفح، التي نتج عنها اتفاقية المعابر في نوفمبر 2005م والتي تنص على تشغيل المعبر بوجود مراقبين أوروبيين، وأن يقدم الاتحاد الأوروبي مساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية في مجال الأمن، و بتدريب القوات الأمنية الفلسطينية من قبل مدربين أوروبيين².

2.4.5 أوروبا ودورها في معبر رفح الحدودي

بعد انسحاب إسرائيل من قطاع غزة عام 2005م، توصلت السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل ومصر إلى اتفاق يسمح بفتح معبر رفح الحدودي الواقع على الحدود الفلسطينية المصرية، شريطة وجود مراقبين أوروبيين بصلاحيات تم تحديدها في الاتفاق الموقع بين الأطراف المعنية، الذي نص على أن:

" تقوم بعثة الاتحاد الأوروبي - بعثة المساعدة الحدودية بدور المراقبة النشطة، والتحقق، والتقييم لأداء السلطة الفلسطينية فيما يتعلّق بتطبيق المبادئ المنفق عليها لمعبر رفح وستعمل وفق السلطة المخوّلة لها لضمان التزام السلطة الفلسطينية بكافة القوانين والأنظمة المنطبقة المتعلقة بمعبر رفح وبنود المبادئ المنفق عليها لمعبر رفح"³.

¹ _ "خارجية الإتحاد الأوروبي تؤجل مناقشة تقرير يتناول الاستيطان في القدس وعزلها عن الضفة الغربية"، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.ansar-alquds.net/news/newsnov2005.htm>

² حلاسه، عبد الحكيم. مرجع سبق ذكره

³ ارجع إلى نص تفاهمات 2005 بشأن معابر غزة على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.3deed.com/vb/thread51854.html>

نقلت إسرائيل المسؤولية الأمنية على المعبر إلى السلطة الوطنية تحت إشراف المراقبين الأوروبيون مع حقها بالإشراف على حركة مرور الداخلين والخارجين من خلال كاميرات مراقبة، أما دخول البضائع لقطاع غزة فيبقى تحت السيطرة الإسرائيلية، وعين خافير سولانا ضابطا إيطاليا رفيع المستوى ليقود بعثة المراقبين الأوروبيين في المعبر¹.

في (25 تشرين الثاني/نوفمبر 2005م) ترأس الرئيس محمود عباس مراسم الاحتفال بافتتاح المعبر معتبرا أن "إعادة فتح المعبر يعتبر حلما قد تحقق بالنسبة لسكان قطاع غزة البالغ عددهم 1.3 مليون نسمة"، فهي المرة الأولى التي يسمح فيها للفلسطينيين بالسيطرة على معبر هام وحيوي، أما الاتحاد الأوروبي فوصف دوره على المعبر بأنه "من أهم المهام التي اضطلع بها الاتحاد الأوروبي حتى الآن". لأن هذه أول مرة يساهم فيها الاتحاد الأوروبي بمهام مباشرة في تخفيف حدة النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين². وفي هذا السياق أدلى وزير الخارجية الألمانية د/ فرانك - فالتر شتاينماير بمناسبة افتتاحه بالتصريح التالي: "تُرحب الحكومة الألمانية بافتتاح معبر رفح الذي تم في يوم 25 نوفمبر/ تشرين ثان 2005. يُعتبر افتتاح المعبر ، الذي تم استناداً على اتفاقية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، خطوة مهمة، من شأنها تقديم إسهام هام في تحسين الظروف المعيشية في قطاع غزة وفي تعزيز الاقتصاد الفلسطيني. كذلك فإن الاتحاد الأوروبي سيقوم بدوره في هذا الصدد لدعم العمل في المعبر: سيقوم خبراء من حرس الحدود ومن الجمارك بمراقبة تنفيذ الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني حول عمل معبر رفح، كما سيضطلعوا بمهام تدريبية. والمهم الآن هو استغلال الإمكانيات التي تولدت عن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة لإعطاء زخم ديناميكي لعملية السلام"³. وبالرغم من أن الاتفاق الذي أبرم بين السلطة وإسرائيل ينص على سيطرة السلطة الفلسطينية على المعبر بوجود مراقبين أوروبيين،

¹ " افتتاح معبر رفح بين غزة ومصر"، بي بي سي اونلاين، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2005م، على الموقع الإلكتروني التالي http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4468000/4468802.stm

² المرجع نفسه

³ تصريح وزير الخارجية الألماني فرانك - فالتر شتاينماير حول معبر رفح، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/1Nahosten/Palaestina/Palaestina2006/BMRafahC39Cbergang25-Nov-05Seite.html>

إلا أن إسرائيل تحكمت في فتحه وإغلاقه من خلال المراقبين الأوروبيين الذين كانوا لا يمارسون مهامهم المترتبة عليهم حسب نص الاتفاق عندما تطلب منهم إسرائيل ذلك، بذرائع أمنية، مما يدل على مدى التواطؤ الأوروبي مع إسرائيل، فالمفروض ألا ينسحب هؤلاء المراقبون إلا بموافقة السلطة التي تعتبر الطرف الرئيس بالاتفاق وصاحبة السيادة الحقيقية على المعبر.

وعقب أحداث غزة التي نتج عنها سيطرة حماس على قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007م، انسحب المراقبون الأوروبيون عن المعبر بحجة عدم وجود السلطة الفلسطينية، مما أدى إلى إغلاق المعبر بشكل تام، ووقوع قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، فاستغلت إسرائيل انسحاب المراقبين الأوروبيين عن معبر رفح لخنق قطاع غزة وتجويع سكان القطاع بهدف الضغط على حركة حماس لإخلاء سراح الجندي الأسير شاليط بثمن منخفض، وحدث ذلك في ظل رفض الاتحاد الأوروبي إعادة المراقبين إلى المعبر الذي يشكل الشريان الرئيس للقطاع في ظل إغلاق إسرائيل لبقية المعابر، مما يؤشر على تواطؤ الاتحاد مع إسرائيل في تجويع سكان القطاع بهدف إسقاط حكومة حماس المسيطرة على القطاع فعليا.

3.4.5 موقف الاتحاد الأوروبي من الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م

عندما أعلنت حركة حماس رغبتها في المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي أجريت عام 2006م، اتخذ مجلس النواب الأمريكي في (15 ديسمبر/كانون الأول 2005م) قرارا بأغلبية كبير يحذر فيه من هذه المشاركة و أكد أنها "سوف تقوض العلاقات مع واشنطن"، داعيا الرئيس محمود عباس إلى حل المنظمات الإرهابية، في إشارة واضحة إلى حماس، وقبل صدور قرار مجلس النواب بأيام وصف الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية حماس بأنها حركة "ذات مواقف متناقضة، فهي منظمة إرهابية، غير أنها تسعى إلى المشاركة في العملية السلمية"¹.

¹ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. "الانتخابات الفلسطينية: معضلة مشاركة حماس"،

وبعد صدور هذا القرار بيوم واحد، صرح خافير سولانا بأن "الاتحاد الأوروبي قد يعيد النظر في المساعدات الأوروبية للسلطة الفلسطينية إذا فازت حماس في الانتخابات التشريعية"¹. مؤكداً على أنه "من الصعب جداً أن يكون شركائنا في المستقبل أحزاباً لا تدين العنف... دون أن تغير هذه المواقف"، مضيفاً بأن "الاتحاد الأوروبي لن يحول دون مشاركة حماس في الانتخابات كما هو موقف إسرائيل ولكن المشكلة تكمن بعد هذه الانتخابات التي ستجرى يوم 25/كانون الثاني"².

تدل هذه التصريحات على تطابق وجهات النظر الأوروبية والأمريكية والإسرائيلية تجاه الوضع الفلسطيني، وإلى أي مدى وصل تبادل الأدوار بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. أما إسرائيل فزادت من حدة تهديداتها للشعب الفلسطيني، حيث صرح سيلفان شالوم (Silvan Shalom) وزير الخارجية الإسرائيلي في (أيار/مايو 2005م) بأن على السلطة الوطنية الفلسطينية أن "تبذل كل ما في وسعها لمنع حماس من المشاركة في الانتخابات"³. فهي تعتقد أن دخول حماس الانتخابات التشريعية وفوزها بعدد من المقاعد يمنحها الشرعية السياسية التي تسعى إسرائيل لحرمانها من الوصول إليها.

وتعتبر فوز حماس في الانتخابات أو تشكيلها معارضة قوية داخل المجلس التشريعي سيؤديان إلى إعادة رسم الخارطة السياسية الفلسطينية على أسس جديدة، قد تؤدي إلى تغيير طريقة التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، لهذا شنت إسرائيل حملة اعتقالات واسعة في صفوف المؤيدين للحركة طالت المئات من كوادرها في محاولة من منها لشل الحركة وأضعاف قدراتها⁴.

¹ المرجع نفسه

² الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. " أين هم من الديمقراطية؟؟"، 28 كانون أول/ديسمبر 2005م، على الموقع الإلكتروني التالي <http://anhri.net/palestine/miftah/2005/pr1228.shtml>

³ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. مرجع سبق ذكره

⁴ بيسيو، مؤمن. "احتواء حماس سياسياً... رهان أمريكي؟"، 27 تشرين أول/أكتوبر 2005م، على الموقع الإلكتروني التالي

وحدث تحول في موقف الاتحاد الأوروبي الرفض لمشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية، فدعم هذه الانتخابات، لأنه مكلف من اللجنة الرباعية بمتابعة ملف الإصلاح، ولأنه رأى في الانتخابات فرصة مناسبة لإحياء العملية السلمية التي استثمر فيها الكثير من المال والجهد السياسي¹. وتجلّى هذا التراجع في موقفه السياسي بعد فوز حركة حماس التي يعتبرها منظمة إرهابية بنسبة كبيرة بالانتخابات البلدية عام 2005م، حيث سمح الاتحاد لدبلوماسيه بإجراء اتصالات مع مرشحي حركة حماس لخوض الانتخابات التشريعية، رغم اعتراض إسرائيل على هذه الاتصالات وإتهامها الاتحاد الأوروبي بإضعاف موقف رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي يقود التيار المعتدل حسب وجهة النظر الإسرائيلية².

أما الإدارة الأمريكية فقد عارضت موقف الكونجرس الأمريكي الرفض لمشاركة حركة حماس بالانتخابات التشريعية، ووجدت فيها فرصة لاحتواء حركة حماس، وإدخالها في العمل السياسي وأن تشغلها بالتفاصيل والقضايا اليومية للشعب الفلسطيني، وما يؤدي إلى أضعاف قدراتها العسكرية في مقاومة الجيش الإسرائيلي، ودفعها في طريق تقديم التنازلات³ ودفعها للاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقيات الموقعة معها، مما يؤدي إلى إحراج حماس التي خاضت الانتخابات البلدية على أساس المقاومة، ويفقدها الشعبية الكبيرة التي تتمتع بها في الشارع العربي والإسلامي.

اضطرت إسرائيل إلى تغيير موقفها المعارض لمشاركة حماس في الانتخابات التشريعية⁴. بعد فشلها في أفتناع الرئيس الأمريكي بحظر مشاركة حركة حماس، دفعت مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2005م لإصدار بيان يقول فيه

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1168265645698&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

¹ الجرباوي، علي. "حول الأجندة الخارجية لـ"صالح" الحالة الفلسطينية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة التاسعة والعشرون، كانون الثاني/يناير 2007م، العدد 325، ص 78-82

² شبكة فلسطين للحوار. "الاتحاد الأوروبي قرر السماح للدبلوماسيين الأوروبيين بإجراء اتصالات مع مرشحي حركة حماس"، 16 حزيران/يونيو 2005م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=31397>

³ بيسيسو، مؤمن. مرجع سبق ذكره

⁴ المرجع نفسه

بأن "إسرائيل لن تساعد الفلسطينيين إذا ما شاركت حماس في الانتخابات، إلا أنها أيضا لن تعرقل التصويت في المناطق التي تسيطر إسرائيل عليها"¹. ويعود السبب في تراجع إسرائيل عن موقفها السابق الذي كان معارضا بقوة لمشاركة حماس، إلى تلقيها ضمانات أمريكية حملها مبعوثان أمريكيان زارا المنطقة في كانون الثاني/يناير 2006م أكدا فيها على أن واشنطن لن تعترف بحكومة فلسطينية تقودها حماس لأن ذلك يخالف الدستور الأمريكي، إضافة إلى حصول إسرائيل على رسالة من خافيير سولانا وميغل انخل موراتينوس وزير خارجية إسبانيا أكدا فيها على تطابق الموقف الأوروبي مع الموقف الأمريكي².

أما السلطة الوطنية الفلسطينية فقد ردت على تلك المواقف معلنة بأن "المشاركة في الانتخابات حق للجميع، وأنه لا يمكنها إجراء انتخابات ديمقراطية إذا منع أي طرف من المشاركة"³. وشدد الرئيس محمود عباس على إجراء الانتخابات في موعدها، مؤكدا أن لا شيء سوف يؤجلها أو يلغيها سوى وفاته⁴. وبعد إصرار السلطة على إجراء الانتخابات التشريعية وحصولها على التأييد الدولي، حاولت إسرائيل تعكير الأجواء من خلال عدم الموافقة على مشاركة سكان القدس في الانتخابات حسب ترتيبات عام 1996م، إلا أن الاتحاد الأوروبي اعترض على هذا الموقف الإسرائيلي وقال بأنه، "سيعمل على إنجاح الانتخابات بمشاركة سكان القدس الشرقية"⁵. الأمر الذي أدى إلى إذعان إسرائيل للضغوط الأوروبية والأمريكية والسماح لحماس بالمشاركة في الانتخابات.

¹ _ "إسرائيل تسقط مطالبها بحظر مشاركة حماس في الانتخابات"، بي بي سي أونلاين 24، تشرين أول/أكتوبر 2005م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4371000/4371768.stm

² _ "الإدارة الأمريكية تعد إسرائيل لن تعترف بحكومة فلسطينية ترأسها حماس"، جريدة الصباح، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.alsbah.net/mynews/modules.php?name=News&file=article&sid=2252>

³ المرجع نفسه

⁴ المرجع نفسه

⁵ _ "الاتحاد الأوروبي يتعهد بالعمل لإنجاح الانتخابات الفلسطينية بمشاركة سكان القدس الشرقي"، الشرق الأوسط: جريدة العرب الدولية، 2 كانون الثاني/يناير 2006م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=341255&issueno=9897>

ولضمان نزاهة العملية الانتخابية، ساهم الاتحاد الأوروبي بـ260 مراقبا، إضافة إلى 80 مراقبا يقودهم جيمي كارتر من أعضاء المعهد الوطني الديمقراطي، واعتبر ميشيل روكارد رئيس الوزراء الفرنسي السابق رئيس البعثة الأوروبية لمراقبة الانتخابات أن "المشكلة الرئيسية التي نواجهها لضمان سلامة التصويت هو أن يتمكن الناخبون من التنقل بحرية"¹.

بعد إجراء الانتخابات، وفوز حركة حماس، أعلنت المفوضية الأوروبية "إنها ستعمل مع اية حكومة فلسطينية تلجأ الى السبل السلمية" مضيفة بأنها "لن تعمل سوى مع حكومة تستخدم الاساليب السلمية". وعلق جاك سترو وزير الخارجية البريطاني على فوز حركة حماس قائلا: إن "المجتمع الدولي يريد أن تبدي حماس رفضا ملاتما للعنف وان تعترف بوجود إسرائيل". وقال رئيس الوزراء البريطاني توني بليز في مؤتمر صحفي في لندن "يجب ان يكون من الواضح أننا لا نتعامل إلا مع من ينبذون الإرهاب. هذا فرق واضح...هل يؤيدون الإرهاب أو لا يؤيدونه"².

ومن جانبها أكدت بينيتا فيريرو فالدنر المفوضة الأوروبية للعلاقات الخارجية أن الاتحاد الأوروبي سوف يتعاون مع الحكومة الفلسطينية المقبلة " طالما كانت مصممة على التوصل إلى أهدافها بطريقة سلمية"، وأعلنت أن "الأمر لا يتعلق بأحزاب سياسية (...). بل بحقوق الإنسان ودولة القانون والمبادئ الديمقراطية"³. نلاحظ من خلال هذه التصريحات أن أوروبا سارعت لوضع الشروط قبل تعاملها مع حركة حماس لكي تبرر الانقلاب على نتائج الانتخابات الفلسطينية.

¹ _ "500 مراقب دولي للانتخابات الفلسطينية"، بي بي سي عربي، على الموقع الإلكتروني التالي

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4155000/4155323.stm

² _ "عندما صحا العالم على فوز كبير لحركة حماس في الانتخابات الفلسطينية...هل هي حقبة جديدة على فلسطين

والشرق الأوسط؟"، شبكة الأنباء المعلوماتية، 27 كانون الثاني/يناير 2006م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.annabaa.org/nbanews/54/031.htm>

³ الحملة الدولية من أجل الإفراج عن الوزراء والنواب المختطفين. "تحفظ دولي وغربي على فوز حماس"، على الموقع

الإلكتروني التالي <http://www.waiys.org/dwaik/reacting.html>

ثم سارعت اللجنة الرباعية إلى منح حركة حماس مهلة شهرين كي توافق على شروطها وهي (الاعتراف بإسرائيل، نبذ العنف والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل)، مقابل استمرار الدول المانحة بتمويل السلطة، وحذرت اللجنة الرباعية بأن المساعدات سوف تتوقف ما لم توافق حركة حماس على القبول بشروط اللجنة الرباعية، وأوضح بيانها الذي تلاه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بتاريخ 6 شباط/فبراير 2006م أنه "من المحتم أن يربط المانحون المساعدات المستقبلية بمدى التزام الحكومة (ال فلسطينية) بمبدأ عدم اللجوء إلى العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقيات والتعهدات القائمة بما في ذلك خارطة الطريق"¹. أرادت أوروبا وأمريكا من وراء هذا البيان إصباح الشرعية الدولية على انقلابهما على نتائج الانتخابات التشريعية، وربط تمويل السلطة الفلسطينية باعتراف حماس بهذه الشروط، وهو نفس الأسلوب الذي استخدمته أوروبا وأمريكا مع الرئيس الراحل ياسر عرفات عندما ربطا الدعم المالي بأجراء إصلاحات في مؤسسات السلطة بهدف تقليص صلاحيات الرئيس والتمهيد لظهور قيادة جديدة تتعاطى مع الشروط الإسرائيلية للتسوية.

وعادت اللجنة الرباعية في (الأول من آذار/مارس 2006م) في اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء إضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تطالب حماس بنبذ العنف والإرهاب والاعتراف بإسرائيل، والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل².

وسارع خافيير سولانا لتمديد المدة الزمنية من شهرين إلى ثلاث أمام حركة حماس للقبول بشروط الرباعية معلنا أن "هذا الأمر يتوقف على الوقت الذي يتطلبه تشكيل الحكومة"، ومضيفا أن الاتحاد الأوروبي سيتعامل مع حماس في حال "ردت الحركة بالإيجاب على مطالب الأسرة الدولية"³.

¹ تحالف السلام الفلسطيني. "الرباعية" تمنح "حماس" مهلة لقبول شروطها قبل مواصلة المساعدات"، شباط/فبراير 2006م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.ppc.org.ps/arabic/inner.php?contents=arabic_reports&id=16

² حلاسه، عبد الحكيم . مرجع سبق ذكره

³ المرجع نفسه

وقبل صدور قرار فرض الحصار على الشعب الفلسطيني والمقاطعة على الحكومة الفلسطينية الجديدة بقيادة حماس، رفض الاتحاد الأوروبي في 3 نيسان/ابريل 2006م السماح لنواب حركة حماس دخول الأراضي الأوروبية، حيث رفضت بلجيكا منح نواب حركة حماس تأشيرات دخول لزيارة مبنى البرلمان الأوروبي، لحضور مؤتمر الشراكة الأورو-متوسطية وسمحت لأعضاء البرلمان من الكتل البرلمانية الأخرى بدخول هذه الأراضي¹.

وفي البيان الصادر عن المفوضية الأوروبية بتاريخ (7 نيسان/ابريل 2006م) تبنى الاتحاد الأوروبي مطالب اللجنة الرباعية، وبعد رفض حركة حماس المطالب، اتخذ وزراء خارجية دول الاتحاد في (17 نيسان/ابريل 2006م) قرار يقضي بفرض حصار اقتصادي ومالي على الشعب الفلسطيني².

ولم تكف أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بقطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني، بل عكفتا على إفشال عمل الحكومة الفلسطينية الجديدة من خلال منع وصول المساعدات العربية إليها، ومنع البنوك من التعامل مع الحكومة التي تقودها حماس، للحد من فاعليتها وقدرتها على تسير شؤون الشعب الفلسطيني في الأراضي التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، لإضعاف الحركة جماهيرياً وتأليب المؤيدين لها عليها، وإفقادها القاعدة الجماهيرية التي تتمتع بها، وجرها لمواجهة مستمرة مع حركة فتح لاستنزافها، وتعميق عزلتها الداخلية والدولية، ومن هنا حشدت أوروبا وأمريكا جميع الدول والحكومات الحليفة لهما في العالم العربي والإسلامي لضمان فاعلية وشمولية الحصار المفروض على الحكومة الجديدة التي تقودها حماس، وتقديم الدعم لمؤسسة الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح باعتبارها الضمانة الأساسية لاستمرار عملية السلام³.

ورفضت السعودية استقبال رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية على أراضيها، وطالبته بوقف علاقاته مع إيران، ورفض الأردن استقبال وفد حركة حماس على أرضيه،

¹ إيلاف، "البرلمان الأوروبي يمنع دخول نواب حماس إليه"، 3 نيسان/ابريل 2006م، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2006/4/139431.htm?sectionarchive=Politics>

² حلاسه، عبد الحكيم. مرجع سبق ذكره

³ المرجع نفسه

بحجة تهريب حركة حماس للسلح للأراضي الأردنية¹، ورفض وزير الخارجية المصري أبو الغيط لقاء وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار². وتجاهلت الحكومات العربية الحكومة الفلسطينية الجديدة وحولت الأموال إلى حساب الرئاسة، ورفضت البنوك العربية جميعها التعامل مع الحكومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس خوفا من العقوبات الأمريكية³. شاركت الدول العربية في الحصار المفروض على الحكومة الفلسطينية سياسيا وماليا، ولم ترفع الحصار المفروض على الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس بل تجاهلته وأكتفت بإرسال بعض الأموال إلى مكتب الرئاسة.

استغلت إسرائيل الوضع الدولي الجديد المعارض لحماس وحكومتها، ففرضت قيودا على تحويل عائدات الرسوم الجمركية و الضريبية المضافة إلى السلطة، والتي تشكل 30% من ميزانية السلطة، وتبلغ حوالي 50 مليون دولار شهريا، وزادت من القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني لتصل نسبة البطالة إلى 60% بين سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، واتخذت قرارا بضم الأغوار التي تشكل 30% من مساحة الضفة الغربية، وصعد جيش الاحتلال الإسرائيلي عملياته في الضفة الغربية من خلال تكثيف الاعتقالات وقتل كافة عناصر التيارات والقوى الفلسطينية⁴. ليزيد من الضغط على الشعب الفلسطيني وتأييب الناس ضد الحكومة الجديدة وتحميلها المسؤولية عن عمليات العقاب التي تمارسها إسرائيل بحقهم.

وإزداد التقارب الأمريكي مع الأقطاب الفاعلة في صناعة القرار الأوروبي (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا) تجاه الحكومة في ورؤيتهم المشتركة لحركة حماس بوصفها حركة

¹ " السعودية ترفض استقبال هنية وتطالبه بقطع علاقته مع إيران، على الموقع الإلكتروني التالي <http://fatehforums.com/showthread.php?t=33306>

² شبكة فلسطين للحوار. "استقبال الزهار شرفاً لا تستحقونه أيها الصغار"، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=57607>

³ " بعد المقاطعة الاقتصادية: أية أموال تصل إلى الفلسطينيين؟"، بي بي سي، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2006م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6156000/6156932.stm

⁴ حداد، عبد المالك. "الحصار لإسقاط حماس"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1355>

إرهابية ينبغي فرض الحصار عليها، وعزلها مادامت ترفض التخلي عما يسمى بالإرهاب،
وتغيير نهجها السياسي.

ومن جانب آخر صممت أمريكا وأوروبا على فساد مؤسسات السلطة الوطنية و حركة
فتح والتجاوزات التي تقوم بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية، تاركنا ربط الدعم الذي تقدمه الدول
المانحة وبخاصة أمريكا وأوروبا بإصلاح مؤسسات السلطة الوطنية والتحول إلى نظام
ديمقراطي، وانشغلنا بحصار حركة حماس داخليا ودوليا، وبدأنا ببعث إشارات متكررة إلى
المخاطر التي تنتج عن الانتخابات في مجتمعات لا يوجد فيها ديمقراطيته¹. فعندما وجدت
أمريكا أن دعم الديمقراطية وفرضها على العالم العربي يوصل الحركات الإسلامية المعادية
للسلطة، بدأت بالتخلي عن فكرة نشرها خوفا من عدا هذه الحركات لها.

ونتيجة للحصار المفروض على الشعب الفلسطيني تدهورت سمعة الاتحاد الأوروبي في
العالم العربي، فسارع إلى إصدار بيان في 22 كانون الثاني/يناير 2007م حدد فيه الاتحاد أطار
التسوية السياسية في "إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967م، وإقامة دولة فلسطينية
مستقلة وديمقراطية قابلة للحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، وباقي الدول المجاورة لها
في أمن وسلام"². قصد منه إظهار تمسكه بمواقفه السياسية تجاه القضية الفلسطينية لتخفيف أثار
تدهور سمعته.

وبعد تأزم في العلاقات بين فتح وحماس حاولت السعودية وضع حد للنزاع بينهما باتفاق
مكة الموقع في(8 شباط/فبراير 2007م). الذي نص على "تحريم الدم الفلسطيني، واتخاذ كافة
الإجراءات والترتيبات التي تحول دون إراقتة مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية" من خلال

¹ كبير الباحثين بمؤسسة كارنيغي للسلام العالمي بواشنطن. "صراع فتح وحماس.. التصعيد الأمريكي - الأوروبي
لأهداف إقليمية"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.alltalaba.com/board/index.php?showtopic=72711>

² عبد الحي، وليد. مرجع سبق ذكره، ص252

"تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين"، وفيما يتعلق بمنظمة التحرير اتفق الطرفان على المضي قدما في إجراءات تفعيلها وإصلاحها وتطويرها¹.

لم يعجب هذا الاتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، فسارعت اللجنة الرباعية للانعقاد في 21 شباط/فبراير 2007م في برلين، وأصدرت بيانا رحبت فيه بالدور الأمريكي الذي تقوم به وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس لدفع عملية السلام، وأعربت عن أملها في استكمال الحوار الناشئ والهادف إلى نتائج بين كبار الساسة الإسرائيليين والفلسطينيين، في إطار عملية سياسية مجددة تهدف إلى تشكيل أفق سياسي أكثر وضوحاً، واستئناف المحادثات المهمة، و أكدت اللجنة الرباعية إصرارها على دعم هذه العملية بالتعاون مع الأطراف المعنية وغيرها من الأطراف بالمنطقة، وطالبت الأطراف المعنية بعدم اتخاذ أية إجراءات من شأنها عرقلة طريق المفاوضات المؤدي إلى القضايا المراد حلها". ودعت الحكومة الفلسطينية الجديدة إلى الاعتراف بإسرائيل وبشروط اللجنة الرباعية وأعلنت عن دعمها "لحكومة فلسطينية تتخلى عن العنف وتعترف بإسرائيل وتلتزم بالاتفاقات الحالية والتعهدات بما في ذلك خارطة الطريق، وحثت اللجنة على ضرورة إحراز تقدم متواصل في هذا الاتجاه"². وبذلك عادت أمريكا وأوروبا لوضع نفس الشروط أمام حكومة الوحدة الوطنية التي تقرر تشكيلها بموجب اتفاق مكة بين حركتي حماس و فتح.

وعاودت اللجنة الرباعية التأكيد على موقفها السابق في بيانها الصادر بتاريخ 22 آذار/مارس 2007م على "احترامها للديمقراطية الفلسطينية ولاتفاق مكة الذي توصلت فيه حركتي فتح وحماس إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية". وأعلنت عن "أملها في أن يؤدي تأسيس الحكومة الجديدة في إنهاء العنف الداخلي وتهدئة الأوضاع"، ومؤكدة على مواقفها السياسية

¹ - "تص اتفاق مكة للوفاق الوطني الفلسطيني"، العربية CNN، على الموقع الإلكتروني التالي

http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/2/9/mecca_deal_palestinians/index.html

² للاطلاع على بيان اللجنة الرباعية كاملا ارجع إلى موقع وزارة الخارجية الألمانية: المركز الإعلامي. 'بيان اللجنة

الرباعية للشرق الأوسط"، 21 شباط/فبراير 2007م، على الموقع الإلكتروني التالي -<http://www.almania->

[info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/Archiv/Quartett_Erklaerung_Feb-07_Seite.html](http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/Archiv/Quartett_Erklaerung_Feb-07_Seite.html)

السابقة.¹ وعندما تشكلت حكومة الوحدة اختزلها الاتحاد الأوروبي في وزيرين هما سلام فياض وزير المالية وزياد أبو عمرو وزير الخارجية، واختزل السلطة في شخص الرئيس أبي مازن، وعزل بقية إطراف الحكومة ورفض التعامل معها، فرفض منح رئيس الوزراء تأشيرة دخول للاتحاد الأوروبي لحضور المؤتمر الخامس لفلسطيني أوروبا.

رأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب تموز/ يوليو 2006م بين إسرائيل وحزب الله ضرورة تشديد الحصار على حماس باعتبارها أحد أطراف محور الشر الذي يجب محاصرته، وأصبحت الطول الخاصة بتشكيل حكومة وحده وطنية فلسطينية في نظرها لا وجود لها، لصالح إقصاء حركة حماس عن الحكم سواء بالطرق السلمية أو العسكرية، لهذا عكفت الولايات المتحدة على تسليح مؤيدي حركة فتح والأجهزة الأمنية لضمان سيطرتها عسكرية في غزة والضفة في آن واحد والقضاء على حركة حماس سياسياً وعسكرياً.²

1.3.4.5 موقف الاتحاد الأوروبي من سيطرة حماس على غزة وحكومتها المقالة

بعد أحداث غزة، وتشكيل حكومة سلام فياض، واعتراف الاتحاد الأوروبي بها حكومة شرعية، قطع الاتحاد كافة اتصالاته مع غزة.

أعلنت المتحدث باسم المفوضية الأوروبية انطونيا موشان (Antonia Mochan) أن "الاتحاد الأوروبي لن يمول الوقود لغزة إذا كانت حماس ستجني الفواتير"³. وتعهد الاتحاد بتقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة للحيلولة دون حدوث كارثة إنسانية، مع ضمان عدم استفادة حركة حماس منها⁴. هذا ما أكده وزير الخارجية الألماني شتاينماير (Frank-Walter Steinmeier) لدى الإجابة عن سؤال حول مدى استعداد الاتحاد الأوروبي لاستئناف المساعدة

¹ راجع بيان اللجنة الرباعية الصادر بتاريخ 22 آذار/مارس 2007م، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.un.org/av/radio/ar/detail/5021.html>

² كبير الباحثين في مؤسسة كارنيجي . مرجع سبق ذكره

³ عبد الحي، وليد. ص 249، مرجع سبق ذكره

⁴ المرجع نفسه، ص 251

المباشرة للفلسطينيين التي أوقفت عقب استلام حركة حماس السلطة قائلاً: "إننا لا نود أن يتردى الوضع الإنساني في قطاع غزة أكثر"¹.

إلا أن المقاطعة السياسية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على حركة حماس لم تمنع الأصوات المنادية بضرورة الحديث مع الحركة بوصفها منتخبه من الشعب الفلسطيني، حيث طالب رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي في آب/أغسطس 2007 بإجراء مثل هذا الحوار، واعتبر رئيس وزراء هولندا الأسبق درسي فان اخت (Dries Van Agt) أن تعامل اللجنة الرباعية مع حكومة الوحدة الوطنية، وتميزها بين الوزراء والذي يعتبر "توع من المعايير المزدوجة وتنتافي مع مبادئ التوازن والحياد والعدل"². وعلى الرغم من رفض الاتحاد إجراء اتصالات رسمية مع حركة حماس، إلا أن بعض القنوات السرية ظلت مفتوحة للحوار مع الحركة.

فقد أكد الدكتور محمود الزهار القيادي في حركة حماس صحة الخبر الذي نشرته صحيفة جيروسالم بوست في (31 آب/أغسطس 2007م) عن وجود اتصالات بين مسؤولين أوروبيين، وقادة من حركة حماس، بقوله "من يأتي إلينا هم موظفون رسميون دبلوماسيون مبعوثون من مستويات عالية وموظفو منظمات حقوقية تعمل في مجالات الترويج للديمقراطية وكذلك الصحافيون الذين يكتبون لصناع القرار مثل مجموعة الازمات الدولية"، وأكد أيضاً نبأ وجود لقاءات بين حركة حماس و مسؤولين أوروبيين وبأن "اللقاءات لم تنقطع بين حماس والمسؤولين الأوروبيين، ونحن جميعاً نفتش على مخرج للازمة الفلسطينية". غير أن الناطقة باسم خافير سولانا أعلنت بأنه ليس لديها أي علم بمثل هذه الاتصالات والاجتماعات³.

¹ السلطة الوطنية الفلسطينية (وزارة الشؤون الخارجية). "وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يؤكدون دعم بلادهم للحكومة الفلسطينية الجديدة"، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.mofa.gov.ps/arabic/subiect_details.php?id=4965

² عبد الحي، وليد. مرجع سبق ذكره، ص 250

³ "حماس تؤكد الاتصالات مع الأوروبيين في غزة ودمشق...تنفي أية لقاءات على أسس أمنية، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&article=435009&issueno=10503>

ومن جهته نفى خافير سولانا في 3 أيلول/سبتمبر 2007م من جديد وجود أية اتصالات بين حركة حماس والاتحاد الأوروبي، موضحاً أن موقف الاتحاد هذا "ينسجم مع موقف اللجنة الرباعية الذي يقوم على عدم إجراء اتصالات سياسية مع حماس طالما لم تلب الشروط التي وضعتها اللجنة". ورفض سامي أبو زهري تصريحات خافير سولانا التي جدد فيها رفض الاتحاد الأوروبي التعاون مع حماس، وقال بأن "الموقف الذي أعلن عنه سولانا يهدف إلى دعم طرف ضد طرف آخر، وهو لا يعبر عن حقيقة الواقع، لأن هناك أطرافاً أوروبية عديدة تجري مفاوضات مباشرة مع حماس، وهناك أطراف أخرى تدعو إلى الحوار مع حماس مثل إيطاليا والنرويج وعدد من البرلمانيين البريطانيين بالإضافة إلى روسيا"، وجدد أبو زهري رفض الحركة شروط اللجنة الرباعية التي تعتبرها شروطاً ظالمة، تخدم الاحتلال فقط، لأن المطلوب هو اعتراف الاحتلال بحقوق الشعب الفلسطيني وليس العكس¹.

وبالرغم من النفي الأوروبي لأي لقاء مع حركة حماس، إلا أن هناك لقاءات فعلية قد تمت بين الحركة وأطراف أوروبية، ففي شهر كانون الأول/ديسمبر 2007م اجتمع وفد إيطالي يضم سياسيين وبرلمانيين مع قادة حركة حماس في الضفة الغربية، وأجرى اتصالاً هاتفياً مع رئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية رغم كل الضغوط التي مورست لمنع الاتصالات بحركة حماس².

ورغم الدعوات التي نادى بضرورة إجراء اتصالات مع حركة حماس، إلا أن أوروبا اتفقت مع الولايات المتحدة الأمريكية على الأمور التالية:

أولاً: ضرورة عزل حماس لأجل غير مسمى، وفصل الضفة الغربية عن غزة، وتجاهل الوضع الإنساني الكارثي في غزة³.

¹ المركز الفلسطيني للإعلام. "حماس: رفض سولانا الحوار يعني التنكر للديمقراطية"، 4 أيلول/سبتمبر 2007م، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=30795&SecID=231>

² عبد الحي، وليد. مرجع سبق ذكره، ص 251-252

³ كبير الباحثين في مؤسسة كارنيجي، مرجع سبق ذكره

ثانياً: الإبقاء على حكومة الطوارئ بقيادة سلام فياض باعتبارها الشريك الأمثل للغرب في العملية السلمية، ودفع الرئيس محمود عباس وحركة فتح لنقطة اللاعودة مع حماس¹.

ثالثاً: حشد الدعم والتأييد للرئيس محمود عباس بأحياء المفاوضات المتوقفة، سواء مسار المفاوضات متعددة الأطراف بالدعوة لمؤتمر دولي جديد، ومسار المفاوضات الثنائية الفلسطينية الإسرائيلية².

رابعاً: الضغط على إسرائيل لتخفيف قبضتها الأمنية على الضفة الغربية لتحسين صورة الرئيس محمود عباس في الشارع الفلسطيني، والشروع في مفاوضات الوضع النهائي مع الفلسطينيين³.

2.3.4.5 موقف الاتحاد الأوروبي من حكومة الطوارئ بقيادة سلام فياض

رحب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بحكومة الطوارئ بقيادة سلام فياض التي أقيمت اليمين في (17 يونيو/حزيران 2007م) بتكليف من رئيس السلطة الوطنية محمود عباس واعدة برفع العقوبات المفروضة على السلطة⁴. وأعلن وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم في لوكسمبورغ بتاريخ (18 حزيران/يونيو 2007م)، دعمهم السياسي لهذه الحكومة، وتحدث وزير خارجية ألمانيا فرانك فالتر شتاينماير (Frank-Walter Steinmeier) الذي كانت ترأس بلاده الاتحاد الأوروبي، في مؤتمر صحفي قائلاً: "إننا نقدم الدعم السياسي لحكومة د. سلام فياض"، وأضاف "أن الدعم السياسي لن يكون فعالاً بدون دعم مالي"⁵. وقال وزير خارجية إسبانيا ميغيل أنخيل موراتينوس إن دعم الاتحاد الأوروبي يتضمن استئناف المساعدات المباشرة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأضافت مفوضة الاتحاد الأوروبي للعلاقات

¹ المرجع نفسه

² المرجع نفسه

³ المرجع نفسه

⁴ الزعبي، مي. "حكومات السلطات الثلاث"، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2007م، على الموقع الإلكتروني التالي
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/00C92DFD-F263-449C-84A4-CF0407038ED8.frameless.htm>

⁵ السلطة الوطنية الفلسطينية (وزارة الشؤون الخارجية). "وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يؤكدون دعم بلادهم للحكومة

الفلسطينية الجديدة"، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.mofa.gov.ps/arabic/subiect_details.php?id=4965

الخارجية بنيتا فيريرو فالندر (Benita Ferrero-Waldner)، إن هناك ضرورة لعقد محادثات أولاً مع رئيس حكومة الطوارئ الفلسطينية فياض حتى يصبح ذلك ممكناً، معلنة عن رغبتها في الاجتماع به بأسرع وقت ممكن، وقالت "إن الأمر يرجع له لئيلغنا بما هو لازم بشكل ضروري وما هي الأوضاع"، مشيرة إلى أن هناك أموراً تتعلق "بالرقابة المالية والشفافية" يتعين إيضاحها، وتابعت: "أهم شيء هو المساعدات الإنسانية"¹. ولم ينس وزراء خارجية الاتحاد مطالبة وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني (Tzipi Livni) خلال زيارتها للوكسمبورج بتحقيق التعهد الإسرائيلي بالإفراج عن بعض عائدات الضرائب الفلسطينية التي تحتجزها الحكومة الإسرائيلية منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية². وجدت أوروبا بعد سيطرة حماس على غزة وإقالة حكومة الوحدة وتشكيل حكومة الطوارئ فرصه قوية لها للعب دور أفضل في العملية السلمية من خلال تقديم الدعم المادي والسياسي لحكومة الطوارئ الجديدة بقياده سلام فياض.

وفي مقابلة أجرتها جريدة الأيام مع السيد برنارد كوشنير (Bernard Kushner) وزير الخارجية الفرنسية في (18 تشرين الثاني/نوفمبر 2007م) حول القضية الفلسطينية، أبدى دعم فرنسا وأوروبا لحكومة الطوارئ الفلسطينية بقيادة سلام فياض، وأعلن أن فرنسا استجابت لطلب الرئيس محمود عباس بعقد مؤتمر للمانحين، والذي انعقد في (17 كانون الأول/ديسمبر 2007م) لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية مادياً، وطالب كوشنير في هذه المقابلة إسرائيل برفع القيود والحوجز التي تعرقل حرية المواطنين والبضائع في الضفة الغربية، وقال إن هدف أوروبا هو "إنشاء دولة فلسطينية قابلة للعيش سياسياً واقتصادياً في عام 2008م". ورأى أن الاستيطان مشروع غير قانوني يشكل أكبر العقبات أمام عملية السلام، وعلى إسرائيل إيقافه فوراً لإحراز تقدم في المسار السلمي، ورأى أن قضايا الحل النهائي تحل على طاولة المفاوضات وحسب قرارات الأمم المتحدة³.

¹ المرجع نفسه

² المرجع نفسه

³ "حوار أجرته جريدة الأيام مع السيد الوزير برنار كوشنير في القدس"، في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2007م على الموقع الإلكتروني التالي http://www.ambafrance-eg.org/article.php3?id_article=1683

3.3.4.5 مؤتمر أنابوليس ومشاركة الاتحاد الأوروبي

قبل انعقاد مؤتمر أنابوليس حدد الاتحاد الأوروبي في بيانه الصادر بتاريخ 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2007م توجهاته السياسية إزاء القضية الفلسطينية في الورقة التي تحمل العنوان التالي "بناء دولة للسلام في الشرق الأوسط: إستراتيجية عمل الاتحاد الأوروبي"، محدد الأسس التي يقوم عليها السلام في الشرق الأوسط وهي: قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق، والمبادرة العربية الصادرة عن القمة العربية عام 2002م، والاتفاقات الموقعة سابقاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين¹. وتدعو خطة الاتحاد إلى "استمرار التعاون مع الشركاء العرب، والتعهد بالمساعدة طبقاً لنتائج أنابوليس، وإنشاء قوة أمنية عصرية وديمقراطية في الدولة الفلسطينية، بالتعاون الكامل مع المنسق الأمني الأمريكي. كما سيضع الاتحاد برامج ونشاطاته بشكل يسهم في وحدة وتواصل الدولة الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والعمل على إيجاد حل لقضية القدس وحل عادل لقضية اللاجئين"².

وحيثما عقد مؤتمر أنابوليس للسلام في تاريخ 27 تشرين الثاني 2007م، بحضور السلطة وإسرائيل، وما يقارب 40 دولة، منها دول عربية، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الذي جاء لإعادة إطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط كما رأى البعض، صرح وزير الخارجية الفرنسي السيد برنارد كوشنير في مقابلة مع قناة "Tv5 Monde" باريس، في (15 كانون الثاني /يناير 2008 م)، أن "الاتحاد الأوروبي يلعب مجدداً دوراً في هذا الشأن. فلقد نظم، في أعقاب مؤتمر أنابوليس مباشرة، مؤتمر المانحين في باريس، وهي عملية سياسية ومؤتمر ذو طابع سياسي للغاية. وكان هذا المؤتمر نجاحاً مذهلاً. فلقد استطعنا ليس فقط جمع أموال كثيرة، 7 مليار و600 مليون دولار، وهو مبلغ تخطى بكثير ما كنا نتوقعه، ولكن سيمكننا أيضاً، وبصورة ملموسة للغاية، إطلاق مشروعات، تحت إشراف الفلسطينيين وسيتابعها السيد طوني بليز وأعضاء اللجنة الرباعية"³.

¹ عبد الحي،" وليد. مرجع سبق ذكره، ص 253

² المرجع نفسه، ص 253

³ _حوار أجرته جريدة الأيام مع السيد الوزير برنار كوشنير في القدس"، مرجع سبق ذكره

6. موقف الاتحاد الأوروبي من انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي وحقوق الإنسان توطئة

تنص معاهدة ماستريخت التي على أساسها قام الاتحاد الأوروبي عام 1993م بأن "الاتحاد الأوروبي يقوم على مبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون". و تؤكد المادة 11.1 من معاهدة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة "على أن الهدف من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة هو تطوير وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية"¹. ولم يكتف الاتحاد الأوروبي بإدراج هذه المبادئ في بنود معاهدته التي قام على أساسها عام 1993م، بل وأقدم البرلمان الأوروبي في عام 1994م على إطلاق المبادرة "الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان"، التي جمعت جميع البنود المتعلقة بدعم حقوق الإنسان في الميزانية تحت عنوان واحد، حتى يتمكن من تجميد أي مساعدات مالية يقدمها الاتحاد لدول تنتهك حقوق الإنسان²، وفي عام 1996م تبنى البرلمان الأوروبي إضافة بند ميزانية محدد "ميذا للديمقراطية" في المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنذ انطلاق المشروع في عام 1994م أشرفت المفوضية الأوروبية على إدارة الدعم المالي الذي تراوح ما بين 100-130 مليون يورو سنويا على مستوى العالم³. ولم يكتف الاتحاد الأوروبي بذلك، بل عمد إلى إضافة بنود تسعى لحماية حقوق الإنسان في الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي يبرمها مع الدول الأخرى.

تزامن مع إنطلاق السياسة المتوسطة عقب انعقاد مؤتمر برشلونة بتاريخ 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1995م، تضمين البيان الختامي نصوصا تدعو الدول الموقعة على الالتزام بـ " تطوير دولة القانون والديمقراطية في نظامها السياسي ... احترام حقوق الإنسان والحريات

¹ الشبكة الأوروبية-المتوسطة لحقوق الإنسان. "الدليل الإرشادي التدريبي حول موثيق حقوق الإنسان في العلاقات

الأورو-متوسطة"، 2007م، ص 36-37، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://ar.emhrn.net/usr/00000026/00000027/00000030/00002133.pdf>

² يعقوبيان، منى. "الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط: المبادرات المتوسطة"، معهد السلام الأمريكي، تشرين

الأول/أكتوبر 2004م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.usip.org/pubs/specialreports/sr127_arabic.pdf

³ الشبكة الأوروبية-المتوسطة لحقوق الإنسان. "الدليل الإرشادي التدريبي حول موثيق حقوق الإنسان في العلاقات

الأورو-متوسطة"، 2007م، مصدر سبق ذكره، ص 41

الأساسية وضمنان الممارسة الحقيقية والشرعية لهذه الحقوق والحريات، بما فيها حرية التعبير والجمعيات لأهداف سلمية وحرية التفكير والعبادة الفردية والجماعية دون أي تمييز بسبب عرق أو جنسية أو دين"، و بضرورة " فرض احترام التنوع والتعددية في مجتمعات هذه الدول وتشجيع التسامح، ومحاربة العنصرية وكره الأجانب"¹ وقام الاتحاد الأوروبي بإدراج بند متعلق بحقوق الإنسان في علاقاته مع جميع الدول المتوسطية، التي وقعت معه اتفاقيات شراكة اقتصادية.

تضمنت "معاهدة أمستردام" التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من أيار/مايو 1999م خمسة أهداف أساسية يجب أن يسعى الاتحاد الأوروبي لتحقيقها، كان إحداها "دعم الديمقراطية واستقلال القضاء وإحترام حقوق الإنسان"². وأكد على ذلك أيضا عام 2000م من خلال الإعلان الرسمي عن "ميثاق الحقوق الأساسية"، الذي بموجبه توجه علاقات الاتحاد الأوروبي الخارجية³. واستنادا إلى ما تقدم يلتزم الاتحاد الأوروبي بالوقوف ضد أي دولة تنتهك حقوق الإنسان والقانون الدولي، وإجبارها على احترامها مستخدما السبل السياسية والاقتصادية.

وسوف نناقش هنا موقف الاتحاد الأوروبي ودوله من انتهاك إسرائيل للقانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م، من خلال تحليل المواضيع التالية:

أولا: موقف الاتحاد الأوروبي من تهويد القدس

تسلحت إسرائيل بمواقف بعض الدول الأوروبية المنحازة لها وخاصة بريطانيا، للضغط على بقية الدول الأوروبية في عام 1953م، وإجبارها على أن يقدم السفراء الأوروبيين أوراق اعتمادهم بالقدس (جزء من القدس احتلتها إسرائيل في عام 1948م ويعرف بالقدس الغربية)

¹ تركماني، عبد الله. مرجع سبق ذكره

² مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية: الضفة الغربية وقطاع غزة. "الاتحاد الأوروبي: دور عالمي (الدفاع والأمن: حفظ السلام)"، مصدر سبق ذكره

³ الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان. "الدليل الإرشادي التدريبي حول موثيق حقوق الإنسان في العلاقات الأوروبية-متوسطية"، 2007م، مصدر سبق ذكره، ص ص 36-37

ملوحة بأنها لن تقبل اعتماد أوراق أي سفير أو مفوض أوروبي لا يقدم أوراق اعتماده بالقدس، ليقوم السفير البريطاني في عام 1954م بتقديم أوراق اعتماده في مدينة القدس¹.

برز الموقف الأوروبي المتقدم من قضية القدس في عام 1971م عندما تمكنت فرنسا من إقناع شركائها في المجموعة الأوروبية بالتوصل إلى رؤية موحدة بخصوص تسوية النزاع في الشرق الأوسط، عرفة باسم "ورقة شومان"، نسبة لوزير خارجية فرنسا روبير شومان حينذاك، التي تضمنت فقرة تدعو إلى "حل قضية القدس على أساس التدويل الإداري للمدينة وسائر الأماكن المقدسة بما يضمن حرية الحركة لجميع الأطراف"²، ويستمر الموقف الأوروبي في التقدم تجاه قضية القدس ليصل ذروته في إعلان البندقية في حزيران/يونيو 1980 الذي تضمن في إحدى فقراته "رفض المجموعة الأوروبية أية محاولة لتغيير معالم ووضع مدينة القدس من طرف واحد. وأن مستقبل القدس سيتقرر بناء على اتفاق الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي"، وفي ضوء ذلك طالب الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران إسرائيل في خطابه الذي ألقاه أمام الكنيست في آذار/مارس 1982م "سحب قواتها من الأراضي التي احتلتها عام 67 بما فيها القدس الشرقية"³.

أزدادت وتيرة الانتقادات الإسرائيلية للموقف الأوروبي الذي يحاول أن يكون متزناً، مع قيام عدد من المسؤولين الأوروبيين بالاجتماع مع فيصل الحسيني في بيت الشرق، وردت الرئاسة الأوروبية على هذا الاحتجاج عام 1999م بإصدار بيان أكدت فيه "أن للقدس وضعاً خاصاً، وأن الاتحاد الأوروبي يعتبر هذا الوضع خاصاً من جهة القانون الدولي، وبالتالي لا يقر بالقدس عاصمة موحدة (إسرائيل)"، إلا أن أوروبا رضخت للضغوط الإسرائيلية، حين اجتمع

¹ أبو حسنه، نافذ. "موقف الاتحاد الأوروبي"، على الموقع الإلكتروني التالي

http://palestine-info.info/arabic/books/beet_maqdes/maqdes129.htm

² عبد الله، عبداً لله وحبش، صخر وآخرون، مرجع سبق ذكره

³ المرجع نفسه

وزير الخارجية الفرنسي هوبير فدرين في عام 1999م بفيصل الحسيني في المستشفى الفرنسي بدلا من بيت الشرق¹.

لم يكن هذا هو الخضوع الأخير للاملاءات الإسرائيلية في قضية القدس ، فقد استطاعت إسرائيل منع الاتحاد الأوروبي من اتخاذ أية مواقف عملية ضد السياسات الإسرائيلية في القدس المحتلة، حين نجحت في منع نشر وثيقة سرية بريطانية قدمت لوزراء خارجية الإتحاد في تشرين الثاني/نوفمبر 2005م، اتهمت إسرائيل بمحاولة الاستيلاء على أغلبية أراضي القدس الشرقية، وبإعاقة زيادة عدد السكان العرب فيها عن 30% من سكان المدينة². و أنها تعمل على زيادة بناء المستوطنات فيها واستكمال بناء جدار الفصل العنصري حولها لفصل مناطق في البلدة القديمة وضواحيها عن الضفة الغربية وبذلك تكون إسرائيل قد خرقت القانون الدولي، وأخلت بالتزاماتها المترتبة عليها وفق خارطة الطريق³.

وأضافت الوثيقة، بأنه مع استكمال الجدار ستسيطر إسرائيل على كل الطرق المؤدية إلى القدس الشرقية، الأمر الذي يحمل أبعداً خطيرة بالنسبة للفلسطينيين؛ لأن الجدار سيفصل بين سكان القدس الشرقية و المدن الفلسطينية المجاورة ، كبيت لحم ورام الله، كما أن ممارسات إسرائيل في القدس تقلص فرص التوصل إلى حل دائم بشأنها، وتهدد فرص التوصل إلى أي اتفاق على أساس تعايش غير ممكنة، كما تتناقض مع القانون الدولي، في ضوء ذلك نشرت الصحف الإسرائيلية خبراً مفاده، أن الإتحاد الأوروبي يعترف دعم مؤسسات السلطة الفلسطينية في القدس عوضاً عن استئناف الاجتماعات مع وزراء ومسؤولين فلسطينيين داخلها⁴. منعت هذه الوثيقة من النشر وبقيت سرية، بسبب الخوف الأوروبي من الغضب الأمريكي والإسرائيلي في حال نشرها، ولم يتجرأ الإتحاد الأوروبي على انتقاد الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس

¹ أبو حسنه، نافذ. مرجع سبق ذكره

² " وثيقة بريطانية تدين سياسة المجرم شارون في القدس تثير أزمة أوروبية-إسرائيلية"، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.ebaa.net/khaber/2005/11/26/khaber006.htm>

³ " خارجية الإتحاد الأوروبي توجّل مناقشة تقرير يتناول الاستيطان في القدس وعزلها عن الضفة الغربية"، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.ansar-alquds.net/news/newsnov2005.htm>

⁴ المرجع نفسه

وعزل سكانها عن الضفة الغربية ومنع الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م من أداء الصلاة في المسجد الأقصى، في اعتداء صارخ على حقهم بأداء شعائرتهم الدينية، ولم يفعل الاتحاد الأوروبي شيئاً لحماية سكان المدينة التي تعتبر حسب القانون الدولي مدينة محتلة، ولم يقف ضد الممارسات الإسرائيلية التي تهدف إلى طردهم وتهويد المدينة المقدسة.

بل إن التناقض السياسي الأوروبي في موضوع القدس تجاوز كل الحدود، ففي الوقت الذي ترفض فيه أوروبا إجراءات إسرائيل لتهويد القدس سياسياً، يشارك الاتحاد الأوروبي عملياً في هذا المجال من خلال قيام شركات أوروبية بالمساعدة على تهويد القدس، وسوف نقدم هنا مثالا يدل على مدى التناقض السياسي الأوروبي تجاه هذه المدينة من بين أمثلة كثيرة لا يتسع المجال لذكرها كلها.

فازت شركة سيتي باس غروب (City pass group) التي تشترك في عضويتها شركة ألتستوم (Alstom) الفرنسية بعبء مشروع سكة الحديد الخفيفة في القدس بدعم مباشر من الحكومات الأوروبية¹.

وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر 2005م صرح الناطق الرسمي باسم الخارجية الفرنسية بأن "مشاركة الشركات الفرنسية في إنشاء سكة الحديد الخفيفة حدثت في إطار السوق الدولي"، مضيفاً بأن هذه المشاركة ليس لها "أي تأثير على وضع القدس الشرقية". لكن مشاركة السفير الفرنسي في تل أبيب في حفل توقيع هذه الصفقة ينفي أي ادعاء فرنسي بعدم تورط فرنسا في هكذا نشاط².

¹ الشبكة الأوروبية-متوسطة لحقوق الإنسان. "مراجعة لحقوق الإنسان في علاقات الاتحاد الأوروبي وإسرائيل: تعميم حقوق الإنسان أم إخمادها بصفة انتقائية؟ 2004-2005"، كانون الأول/ديسمبر 2005م، صص 46-47، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.euromedrights.net/usr/00000026/00000027/00000030/00000264.pdf>

² المصدر نفسه، صص 46-47

ندرك من خلال ما سبق أن مواقف الدول الأوروبية حول القدس لم تكن موحدة، وأن كانت تتفق على عناوين رئيسية، مثل ضرورة حل قضية القدس عبر المفاوضات، ورفض الاعتراف بها كعاصمة لدولة إسرائيل، وسكوتها على سياسات التهويد الإسرائيلية وتجنب انتقادها.

ثانياً: موقف الاتحاد الأوروبي من بناء السور العازل (جدار الفصل العنصري).

مع شروع إسرائيل في بناء الجدار العازل عام 2002م، توجهت الدول العربية لمجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار يجبر إسرائيل على وقف بناء هذا الجدار، إلا أن مشروع القرار الذي تقدمت به الدول العربية أجهض نتيجة استخدام الولايات المتحدة في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2003م حق النقض (الفيتو). أما دول الاتحاد الأوروبي فقد انقسمت بين مؤيد للقرار، وبين متحفظ عليه، فصوتت فرنسا وإسبانيا في مجلس الأمن لصالحه في حين امتنعت بريطانيا وألمانيا عن التصويت¹.

منظمة العفو الدولية التي اعترضت على رفض مجلس الأمن الدولي إصدار قرار يدين بناء السور، أصدرت بياناً بتاريخ 20 شباط/فبراير 2004م رفضت فيه تبريرات إسرائيل لبنائه معتبرة "أن الاحتياجات الشرعية لدولة إسرائيل بحدود آمنة ومنع وصول أشخاص من شأنهم أن يهددوا أمنها، لا تبرر بناء جدار في المناطق المحتلة"، وموضحة بأن "من شأن الجدار أن يضم أكثر من 50 مستوطنة بشكل مخالف للقانون الدولي، لا يمكن لمبررات الأمن وفقاً للقانون الدولي أن تبرر وسائل تمنح امتيازات لمستوطنين خارجيين على القانون، على حساب السكان الفلسطينيين"². ونتيجة هذا البيان و مطالبات الدول العربية والمجتمع الدولي نقلت قضية الجدار العازل إلى المحكمة الدولية.

¹ _أمريكا تستخدم الفيتو ضد مسألة الجدار"، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2003م، على الموقع الإلكتروني التالي <http://fatehforums.com/showthread.php?t=1618>

² _"العفو الدولية بعد الصليب الأحمر تعتبر بناء الجدار الفاصل انتهاكاً للقانون الدولي"، الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، 20 شباط/فبراير 2004م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=218860&issueno=9215>

من جانبه رفض الاتحاد الأوروبي أحالة قضية الجدار للمحكمة الدولية باعتبارها مسألة سياسية تحل عن طريق المفاوضات فقط، واعتبر "من الخطأ عرض القضية على محكمة العدل الدولية على اعتبار أنه قد يتسبب في مزيد من الخلافات بين الجانبين"، و كما تقدمت الدول الأوروبية منفردة ومجموعة بمدخلات مكتوبة ضد النقل، تطابق هذا الموقف المعارض مع موقف الولايات المتحدة وبريطانيا اللتان رفضتا بشدة نقل قضية الجدار إلى المحكمة، خوفاً أن يؤدي ذلك إلى أيجاد سابقة قانونية تفتح المجال أمام إجراء محاكمات مماثله تدين احتلال أفغانستان والعراق، لذلك أيد الاتحاد وجهة النظر الإسرائيلية بقوة الرفض الإسرائيلي لنقل القضية لمحكمة العدل الدولية¹. على ما يبدو أن الرفض الإسرائيلي والأمريكي والبريطاني القاطع لنقل القضية للمحكمة أدى إلى تردد بقية الدول الأوروبية تجاه هذه المسألة، وميولها نحو رفض نقل القضية للمحكمة نتيجة للضغط البريطاني والمعارضة الأمريكية والإسرائيلية، خوفاً من إغضاب الولايات المتحدة الأمريكية التي تضررت العلاقات معها على خلفية الحرب على العراق وسعي أوروبا لإصلاح ذلك الضرر.

حيث إعتبر جاك سترو (Jack Straw)، وزير الخارجية البريطاني في تصريح له أمام البرلمان البريطاني بأنه "على الرغم من أننا ننظر إلى الجدار على أنه غير شرعي، فإننا لسنا مع عرض القضية على محكمة العدل الدولية"²، وهذا ما عبر عنه أيضاً وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دو فيليبان (Dominique De Villepin) الذي رأى "أن الجدار لا يتطابق مع حدود عام 1967م" إلا أنه اعتبر طرح قضية الجدار على المحكمة الدولية فكرة في غير محلها³.

¹ _ "الجدار والمحكمة"، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.egypt.com/kabreet/issue11/article5.asp>

² المرجع نفسه

³ شفير، شفيق. "الموقف الدولي من جدار الفصل الإسرائيلي"، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2004م، على الموقع الإلكتروني

التالي <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6ABFE7DB-5A3A-47CE-8423-087245624EE3.htm>

ولهذا أمتنعت دول الاتحاد الأوروبي عن التصويت في ديسمبر/كانون الأول 2003م على قرار يحيل مسألة الجدار إلى محكمة العدل الدولية، حيث صوتت 90 دولة عليه وامتنعت 74 دولة عن التصويت، بينما وقفت الولايات المتحدة وإسرائيل ضده¹.

هذه المواقف الصادرة عن دول الاتحاد الأوروبي، والتي تزامنت مع الحرب على العراق، جعلت العالم العربي والإسلامي خاصة، والعالم عامة، ينظرون إلى الموقف الأوروبي على أنه موقف منافق، ففي الوقت الذي يعاقب فيه العراق ويحتل على تهمة لم تثبت عليه، تتحدى إسرائيل العالم والمجتمع الدولي دون أن يكون هناك أحد يجبرها على قبول قرارات الشرعية الدولية، ودليل ذلك تصريحات جاك سترو وزير الخارجية البريطاني عقب غزو العراق بقوله "أن الغرب متهم بالنفاق بسبب اتخاذ إجراءات فعالة ضد العراق والتزام الصمت تجاه عدم تطبيق إسرائيل قرارات مجلس الأمن الدولي"².

وعقب صدور قرار المحكمة الدولية حول الجدار في التاسع من تموز/يوليو لعام 2004م لم تتحمس أوروبا له حيث صرح الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة بالاتحاد الأوروبي خافيير سولانا بأن الاتحاد الأوروبي سيقوم بدراسة القرار الذي اتخذته محكمة العدل الدولية بخصوص الآثار القانونية لبناء إسرائيل للجدار العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة باهتمام بالغ، مؤكداً على "التزام الاتحاد الأوروبي بتطبيق القانون الدولي وتطويره"، مؤكداً "أن بناء إسرائيل لهذا الجدار تسبب في مصادرة الأراضي الفلسطينية وزيادة معاناة الفلسطينيين على الصعيدين الإنساني والاقتصادي بالإضافة إلى انه تسبب في إعاقة الجهود للتوصل إلى أية حل سياسي للصراع العربي الإسرائيلي"³.

ولتجنب الانتقادات العربية صوتت دول الاتحاد الأوروبي جميعها على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 21 تموز/يوليو 2004م الذي أدان بناء الجدار، وطالب إسرائيل

¹ المرجع نفسه

² المرجع نفسه

³ - "ترحيب دولي واسع بقرار محكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية جدار الفصل العنصري"،

10 تموز/يوليو 2004م، على الموقع الإلكتروني التالي www.sabanews.net/ar/news73545.htm

بالموافقة على قرار محكمة العدل الدولية الصادر في تموز/يوليو 2004م القاضي بهدم الجدار العازل، و كانت نتيجة التصويت أن صوتت 15 دولة لصالح القرار من بينها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي¹.

ثالثاً: موقف الاتحاد الأوروبي من تدمير البنية التحتية وبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م

عمدت حكومة إسرائيل برئاسة شارون خلال السنوات الخمس الأولى من الانتفاضة (2000م-2005م) إلى خلق وقائع جديدة على الأرض بمصادرة المزيد من الأراضي، وبناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وشق الطرق التي تربط المستوطنات الإسرائيلية فيما بينها بهدف، وضع الجيش الإسرائيلي خلال تلك الفترة 736 حاجزا عسكريا، مما أدى إلى تقسيم الضفة الغربية إلى كتونات صغيرة شلت حركة المواطنين الفلسطينيين، ودمرت الإقتصاد الفلسطيني، و بتقييد الحركة ومنع انتقال البضائع².

كما دمر جيش الاحتلال الإسرائيلي 72.951 دنما من أراضي الفلسطينيين، واقتلع 1.167.913 شجرة، وقتل 3.747 مواطنا، وجرح 27.484 من المدنيين أثناء اجتياحاته المتكررة لمدن الضفة الغربية³. كل هذه الانتهاكات الهائلة للقانون الدولي التي ارتكبتها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، حصلت في ظل التواطؤ العالمي وسكوته عن هذه الممارسات البشعة.

لم يجد خافيير سولانا (المنسق الأعلى للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي) لوصف ما تقوم به إسرائيل من تدمير متعمد للبنية التحتية في الضفة الغربية والقطاع سوى

¹ الهيئة العامة للاستعلامات. " الجمعية العامة تصدر قرارا تاريخيا بأغلبية ساحقة ضد إسرائيل وتطالبها بإزالة الجدار العازل وتعويز الفلسطينيين"، 22 تموز/يوليو 2004م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.sis.gov.eg/Ar/EgyptOnline/Politics/000002/020100000000000001376.htm>

² "Europe and Israeli-Palestinian Conflict", OXFORD RESEARCH GROUP, february 2005, p1, in this website

<http://users.ox.ac.uk/~ssfc0005/Europe%20and%20the%20Israeli-Palestinian%20Conflict.pdf>

Avi-Shlaim, ibid.p1³

وعلى الرغم من هذه المواقف النظرية الواضحة، إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يفعل شيئاً ملموساً لوقف تلاعب إسرائيل ببنود اتفاقية الشراكة، واستمرارها في تصدير منتجات المستوطنات على أساس أنها منتجات إسرائيلية أو منتجات فلسطينية، ولهذا لم يتخذ الاتحاد الأوروبي في هذا المضمار إجراء ذا قيمة كوقف العمل بهذه الاتفاقية للضغط على إسرائيل، وإنما اكتفى بالشجب والإدانة في الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل بمصادرة ممتلكات الفلسطينيين، وبناء المستوطنات عليها.

إضافة إلى ما سبق، شارك القطاع الخاص الأوروبي في نشاطات تعارض القانون الدولي الإنساني دون أن يكون للاتحاد الأوروبي أي دور في منع هذه المشاركات، فممنذ توقيع إسرائيل على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الأوروبية الإسرائيلية ازداد اندماج القطاع الخاص الإسرائيلي ونشاطه في القطاع الخاص الأوروبي، وازداد حضور الشركات الإسرائيلية التي تخالف القانون الدولي الإنساني ومشاركتها في برامج المشتريات العامة للاتحاد الأوروبي¹، فقد استحوذت الشركات الأوروبية منذ فترة طويلة على استثمارات موجودة في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فمثلاً تعمل شركة دانون سبرينغز أوف إيدن (Danone Spring Of Iden) بالتشارك مع دانون (Danone) الفرنسية، في مشروع مشترك مع شركة إسرائيلية اسمها إيدن (Iden) في صناعة تعليب المياه في مرتفعات الجولان، كما تمتلك شركة آسا ابلوي ايه بي (Asa Abloy AB) السويدية، أكبر حصة في مصنع مول-تي-لوك (Multilock) الواقع في مستوطنة بركان في الضفة الغربية، وكما أن شركة يونيليفر (Unilever) الهولندية- البريطانية لها فرع في إسرائيل، اسمه يونيليفر إسرائيل وهذا الفرع يمتلك شركة بيغل بيغل (Big L Big L) التي تعمل في مستوطنة بركان أيضاً².

تجاوز الأمر إلى حد السماح للشركات الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال عملها بالمستوطنات بالمشاركة في عطاءات تجارية

¹ الشبكة الأوروبية-متوسطة لحقوق الإنسان. "مراجعة لحقوق الإنسان في علاقات الاتحاد الأوروبي وإسرائيل: تعميم

حقوق الإنسان أم إخمادها بصفة انتقائية؟ 2004-2005"، مصدر سبق ذكره، ص46

² المرجع نفسه، ص46

داخل دول الاتحاد الأوروبي، فمثلا شركة إيلبيت سيستمز (Elbit Systems) الإسرائيلية
للأعمال الدفاعية، التي تعمل في مشروع تركيب أنظمة للكشف عن المتسللين على طول الجدار
العازل في الضفة الغربية، فازت بعقد مع وزارة الدفاع البريطانية، وعند سؤال احد النواب
الحكومة البريطانية فيما إذا كانت تعلم الحكومة أن هذه الشركة التي فازت بالعطاء تنتهك
القانون الدولي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لم تجب الحكومة البريطانية
على هذا السؤال¹.

مما سبق نستنتج أنه في الوقت الذي لا يحصل فيه الشعب الفلسطيني من أوروبا سوى
على بعض الأموال على شكل مساعدات، يغض الاتحاد الطرف عن نشاطات إسرائيل المخالفة
للقانون الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

رابعاً: موقف الاتحاد الأوروبي من عمليات الاغتيالات والقتل التي تمارسها إسرائيل في
الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.

عند اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) عام 2000م، استخدمت
إسرائيل القوة الوحشية في قمع الشعب الفلسطيني الأعزل فواجهت من يلقون الحجارة، بالبنادق
والطائرات، وأمعنت في قتل الشعب الفلسطيني، مخالفة بذلك كل الشرائع الدولية التي تدعو
لاحترام حقوق الإنسان مثل اتفاقية جينيف الرابعة عام 1949م، على مرأى ومسمع العالم أجمع.

حينئذ طالبت الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة، بعقد مؤتمر في سويسرا في
الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر 2001م، لمناقشة انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في
الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعند انعقاد المؤتمر قاطعته إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية
في انتهاك واضح لالتزاماتهما الواردة في المادة الأولى من اتفاقية جنيف الرابعة التي طالبت
الأطراف الموقعة على الاتفاقية بأن "تتعهد باحترام وضمأن احترام (الاتفاقيات) في كافة
الظروف"، دون أن تنتقد بقية الدول الموقعة على الوثيقة مقاطعة إسرائيل والولايات المتحدة

¹ المرجع نفسه. ص ص 48-49

للمؤتمر، وفضلت الصمت، وهذا ما فعله الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، ولم يخرج هذا المؤتمر بأية إجراءات واضحة، لتطبيق بنود اتفاقية جنيف الرابعة، واكتفت مسودة البيان الختامي بمطالبة الدول الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة "الوفاء بالتزامها بموجب المادة الأولى لضمان احترام الاتفاقية"¹.

ولم يتضمن بيان المؤتمر أي نص صريح يسمح للدول الموقعة على اتفاقية جنيف بممارسة دور فاعل للضغط على إسرائيل لاحترام حقوق الإنسان، سوى الفقرة رقم 11 والتي تدعو الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف و المشاركة في المؤتمر بأن تشجع أية ترتيبات أو اتفاقيات تدعمها أطراف النزاع لنشر مراقبين مستقلين ومحايدين لمراقبة، من بين أمور أخرى، خروقات اتفاقية جنيف الرابعة كدرع حماية وإجراء لبناء الثقة، بهدف ضمان فعالية القواعد الإنسانية، وبقية دعوة المؤتمر لنشر مراقبين دوليين مرهونة بتأييد من أطراف النزاع" أما إسرائيل فرفضت ذلك رفضاً قاطعاً، كما أن مسودة البيان لم تتضمن أية إدانة لانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة².

ونتيجة لرفض الاتحاد الأوروبي انتقاد إسرائيل في المؤتمرات الدولية، لم تجد دول الاتحاد للتعبير عن أسفها لما يجري في الأراضي الفلسطينية، سوى الإعراب عن إستنكارها لسياسة الاستيطان الإسرائيلية، واستخدام الجيش الإسرائيلي العنف المفرط بحق الفلسطينيين، كان ذلك في اجتماع اللجنة الخاصة بالشراكة الأوروبية الإسرائيلية التي انعقدت بتاريخ (22 ايار/مايو 2001م)، مما أثار غضب الإسرائيليين واتهام الاتحاد الأوروبي بالانحياز في موقفه السياسي لصالح العرب³. وفي ظل ضعف الموقف السياسي الأوروبي تمادت إسرائيل في انتهاكاتها دون أي رادع، و لا يتسع هذا الفصل لذكر جميع الأسماء التي أقدمت إسرائيل على اغتيالها، لذا سوف نكتفي بذكر بعضها.

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. " ورقة موقف للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وجمعية القاتون:حول مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة"، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.pchrgaza.org/arabic/documents/position.htm>

² المرجع نفسه

³ المرجع نفسه

أقدمت إسرائيل في (27 آب/أغسطس 2001م) على اغتيال "أبو على مصطفى"، الأمين العام للجبهة الشعبية في تصعيد خطير لتصفية قيادات فلسطينية كبيرة، وقد أثارَت عملية الاغتيال العديد من ردود الأفعال، فوصفت بلجيكا التي كانت تترأس الاتحاد الأوروبي وقتها عملية الاغتيال هذه بأنها "عمل خطير جدا" وحثت إسرائيل على أن توقف "سياسة الاغتيالات المستهدفة". وأكد الرئيس الفرنسي جاك شيراك على اعتقاد بلاده بأن "إسرائيل لن تشعر بالسلام إذا لم تعترف اعترافا كاملا بدولة فلسطينية كاملة وتعقد اتفاقات سلام مع جميع الدول العربية" وأضاف "أن الفلسطينيين أيضا لن يحصلوا على اعتراف كامل بحقوقهم المشروعة وبدولتهم دون بناء علاقة اقتصادية واجتماعية وسياسية مع إسرائيل".¹ وبالرغم من إدانة الاتحاد الأوروبي لعملية الاغتيال، إلا أنه أعطى الحق لإسرائيل بالدفاع عن نفسها، وإن اعتبر الأسلوب الذي تنتهجه إسرائيل في الدفاع عن نفسها مخالف للقانون الدولي.

وبدلا من أن يتخذ الاتحاد الأوروبي موقفا قويا وجادا من الانتهاكات الإسرائيلية غير المسبوقة تجاه الشعب الفلسطيني، تفاجئ الشعب الفلسطيني في كانون أول/ديسمبر 2001م بموقف الاتحاد الأوروبي غير المسبوق الذي طالب السلطة الفلسطينية بتفكيك حركتي حماس والجهاد، وربط استجابة السلطة لهذا الطلب بمستقبل علاقة السلطة بالاتحاد الأوروبي الذي يقدم 50% من المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني.² حيث اعتبر مقاومة الاحتلال إرهابا، والأجرام الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني دفاعا عن النفس.

وحيثما اغتالت إسرائيل في 22 آذار/مارس 2004م مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين لاتهامها إياه بإعطاء الأوامر لقتل المواطنين الإسرائيليين³، اصدر الاتحاد الأوروبي بيانا أدان

¹ BBC أونلاين. "ردود الفعل على اغتيال أبو على مصطفى"، 27/8/2001م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_1512000/1512622.stm

² محمد النعامي، صالح. "الوحدة الوطنية أهم من الهاون: وقف العمليات الاستشهادية... للضرورة أحكام؟"، 26 كانون

الثاني/ديسمبر 2001م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1170620762852&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

³ BBC أونلاين. "ردود الفعل الدولية على اغتيال الشيخ ياسين"، 22 آذار/مارس 2004م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3556000/3556797.stm

فيه بشدة "الاغتيال الخارج على القانون" وان "القتل خارج القانون لا يتنافى فقط مع القانون الدولي بل يضر بمفهوم سيادة القانون وهو عنصر أساسي في الحرب ضد الإرهاب"¹. هذه المواقف الضعيفة الخالية من أي قرار عملي لا تجبر إسرائيل على وقف مخالفتها للقانون الدولي، وتشجعها على الاستمرار في تصعيد اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني دون أن تهتم بأي رد فعل عربي أو غربي ضدها.

وبعد اغتيال الدكتور عبد العزيز الرنتيسي قائد الحركة الإسلامية في قطاع غزة في 17 نيسان/إبريل 2004²، عقب الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا على عملية الاغتيال قائلاً: بأن "مثل هذا العمل لن يسهل الوصول إلى نتيجة إيجابية لعملية السلام في الشرق الأوسط"، كما دعا وزير خارجية إيرلندا براين كاون (Brain kavin) الذي كانت بلاده تترأس الاتحاد الأوروبي حينها، إلى "وقف هذا العنف فوراً" وأضاف قائلاً: "إن عمليات القتل خارج إطار القضاء تتناقض مع القانون الدولي الذي يشكل احترامه فارقاً كبيراً بين الحكومات الديمقراطية والمجموعات الإرهابية"، واعتبرت منظمة العفو الدولية اغتيال الرنتيسي "جريمة حرب"، وانتهاكاً للقانون الدولي "وأن الاغتيالات ليست مبررة، لأنها تخرق مبدأ المحاكمة العادلة والعلانية لأي شخص مدان"³.

لم تكف إسرائيل باستخدام القوة لقمع الشعب الفلسطيني المحتل، بل عمدت إلى إقرار قانون المواطنة الذي بموجبه يمنع المواطنين الفلسطينيين المقيمين في الضفة وغزة وامتزوجين من فلسطينيي الداخل من الحصول على المواطنة الإسرائيلية تحت ذريعة الأمن، وعندما أحتج الاتحاد الأوروبي على هذا القانون الذي اقره البرلمان الإسرائيلي عام 2003م، وتوعد إسرائيل

¹ "إدانة دولية شديدة لاغتيال الشيخ ياسين" المخالف للقانون الدولي « وخوف أوروبي من ردود فعل إرهابية ممتدة"،

23 الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، آذار/مارس 2004م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&article=224781&issueno=9247>

² فلسطين المسلمة. " إجماع دولي على إدانة الجريمة"، 2004،

<http://www.fm-m.com/2004/may2004/story12.htm>

³ المركز الفلسطيني للإعلام. " دعوات لتأمين حماية فورية للشعب الفلسطيني: استنكارات عربية وعالمية لاغتيال

الرنتيسي و دعوات لوقف الإرهاب الصهيوني المنظم"، على الموقع الإلكتروني التالي-<http://www.palestine>

[info.com/arabic/spfiles/ranteesi2/rodod.htm](http://www.palestine-info.com/arabic/spfiles/ranteesi2/rodod.htm)

في حال قيامها بتطبيقه بإعادة النظر في رفع مستوى العلاقات الأوروبية الإسرائيلية، هذا التهديد جاء على لسان السفير الأوروبي في إسرائيل الذي قال: بأن "مفوضية الاتحاد قد سجلت أمامها أن هذا التعديل الذي صادق عليه الكنيست الإسرائيلي، يعتبر تمييزاً ضد الفلسطينيين في أكثر المجالات حساسية، ألا وهو حقوق الأسرة "مضيفاً" أنه وفقاً للاتفاق الاقتصادي المعقود بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، فإن احترام حقوق الإنسان في إسرائيل يعد ركيزة أساسية في العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي. إن تعزيز التعاون بين إسرائيل وأوروبا... يفترض أن يكون هناك احترام أكثر لحقوق الإنسان، من جانب إسرائيل، تماماً مثل أي تعاون آخر مع الاتحاد الأوروبي"¹.

كانت ردة الفعل الإسرائيلية على تهديدات الاتحاد الأوروبي شديدة اللهجة، حيث رفضت أي تدخل، و ليست بحاجة إلى سماع النصائح من أحد، وليست بحاجة إلى من يخبرها "كيف ينبغي أن تكون سياسة المواطنة فيها؛ لأن من حق كل دولة أن تقرر لمن تمنح المواطنة"². وبدلاً من أن يقوم الاتحاد الأوروبي بتنفيذ تهديداته ويفرض عليها العقوبات السياسية والاقتصادية، اكتفى بإصدار البيانات المنددة بسياسات إسرائيل المخالفة للقانون الدولي، دون أن يقوم باتخاذ أي إجراء عملي لوقف هذا الانتهاكات.

و بدلاً من عقاب إسرائيل على جرائمها، سارع الاتحاد الأوروبي لإدراج الجناح السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) على قائمة المنظمات الإرهابية، حيث أعلن وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دو فيلبان عقب اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في إيطاليا بتاريخ 6 أيلول/سبتمبر 2003م أن "دول الاتحاد قررت بالإجماع اعتبار حركة حماس الفلسطينية ضمن (المنظمات الإرهابية) وتجميد أرصدها في الدول الأوروبية"³.

¹ سعيد نوفل، احمد. مرجع سبق ذكره، ص ص 50-55

² المرجع نفسه، ص ص 53-55

³ المرجع نفسه، ص ص 53-55

الاتحاد الأوروبي يدين العمليات الاستشهادية التي تنفذها فصائل المقاومة داخل إسرائيل، ويعتبرها أعمالاً إرهابية، ولهذا أدرج الاتحاد حماس والجهاد على لائحة المنظمات الإرهابية، ورفض التعامل مع حركة حماس عقب فوزها بالانتخابات التشريعية عام 2006م، ما لم تتوقف عن مقاومة الاحتلال وتبذ العنف والإرهاب، وتعترف بحق إسرائيل في الوجود بالاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل في إطار عملية أوسلو للسلام¹.

نلاحظ هنا انه إذا تعلق الأمر بالفلسطينيين، فإن الإتحاد يعتبر العمليات التي يقومون بها ضد الإسرائيليين إرهابية، ويعتبر ذلك جزءاً من موقفه الرسمي المعلن بخصوص العنف والإرهاب مع مواصلة الجهود للبحث عن حلول سلمية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وفي أكثر من مناسبة دعا الإتحاد الأوروبي السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ الإجراءات كافة لدمج الأجهزة الأمنية الفلسطينية لتتمكن من مواجهة الأفراد والجماعات الذين يقفون وراء تنفيذ وتخطيط العمليات "الإرهابية"²، وفي نفس الوقت كان الإتحاد يبدي تفهماً لحق إسرائيل في الدفاع عن أمن مدنيها ضد هذه الهجمات، ولكنه يشدد على ضرورة احترامها للقانون الدولي، من خلال احترام حقوق الإنسان، وتجنب التعرض للمدنيين من الجانب الفلسطيني، أو القيام بإجراءات تؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني للشعب الفلسطيني³. في ضوء ذلك نلاحظ مدى التناقض الواضح في سياسات الإتحاد الأوروبي في تعامله مع طرفي النزاع، فهو يكثف بإدانة سياسات إسرائيل القمعية المخالفة للقانون الدولي ويعطي لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، في حين يضع المقاومة الفلسطينية في خانة الإرهاب.

¹ باومنغارتن، هيلغا. "حركة المقاومة الإسلامية حماس" وتحديات السياسة: ما العمل مع الفوز؟، ترجمة عارف حجاج، 2006م، على الموقع الإلكتروني التالي-http://ar.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-492/_nr-341/i.html

² موقع الإتحاد الأوروبي، http://ec.europa.eu/external_relations/mepp/faq/mepp_faq_en.pdf

³ المرجع نفسه

خامسا: موقف الاتحاد الأوروبي من الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني

عند اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م، فرضت إسرائيل حصارا مشددا على الشعب الفلسطيني لإخضاعه وتحجيم مقاومته، وكان أقسى أشكال هذا الحصار ذلك الذي فرضته إسرائيل على غزة.

واشتدت حدة هذا الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/يناير 2006م، كما ارتفعت وتيرة الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي بفرضها حصارا على مليون ونصف المليون فلسطيني، إثر أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط (GILAD SHALET) عام 2006م، واقتصرت ردود الفعل الأوروبية على الفطاع الإسرائيلية على تصريح هزيل أدلت به مفوضة العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي بينيتا فيريرو فالندر قالت: "إن على الجانبين أن يقيما مسؤولياتهما بعناية فائقة"¹، و اكتفت فالندر بإرسال رسالة إلى رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار النائب جمال الخضري لتعبر عن "قلقها الشديد بشأن الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة وأكدت أن الاتحاد الأوروبي مستمر في العمل لتخفيف معاناة سكان القطاع عبر عدة إجراءات تشمل المساعدات الإنسانية"².

كما أدانت المفوضية الأوروبية ما وصفته بالعقاب الجماعي الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة، في بيان صدر عن بينيتا فيريرو فالندر قالت فيه: " أني ضد هذا العقاب الجماعي لسكان غزة (...) وأحث السلطات الاسرائيلية على استئناف امدادات الوقود وفتح المعابر من أجل مرور الامدادات الانسانية والتجارية"، غير أن الاتحاد الأوروبي في المقابل أكد على أنه يتفهم حاجة إسرائيل للدفاع عن نفسها من الهجمات الصاروخية التي تطلقها حركات المقاومة الفلسطينية عبر الحدود، وأشار إلى أن هناك ضغوطاً تمارس على إسرائيل لتخفيف الضغط على

¹ أبو نعمة، حسن. "بين الموقف السويسري والأوروبي"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.alghad.jo/index.php?article=4206>

² "تقرير معلومات: معابر قطاع غزة... شريان حياة أم أداة حصار؟"، 29 آب/أغسطس 2008م، على الموقع الإلكتروني

التالي <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=200&a=58919>

الشعب الفلسطيني في القطاع¹. اتهم الاتحاد من خلال هذه المواقف الضعيفة وغير العملية في المشاركة بحصار الشعب الفلسطيني من خلال سحب المراقبين الأوروبيين عن معبر رفح الحدودي في حزيران/يونيو 2007م.

شارك الاتحاد الأوروبي بـ 90 مراقبا على معبر رفح بموجب اتفاق المعابر الموقع بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل عام 2005م، وبمقتضى هذا الاتفاق يمارس المراقبون الأوروبيون الإشراف على عمل المعبر ولا يحق لهم الانسحاب عنه إلا بموافقة الطرفين الموقعين على اتفاقية المعابر (السلطة وإسرائيل)، إلا أن المراقبين الأوروبيين كانوا ينظرون لأي تحذير أمني إسرائيلي بأنه خطر على حياتهم، مما يعني مغادرتهم مكان عملهم، وبالتالي إغلاق المعبر، نظرا لأن الاتفاقية تربط فتحه بوجود المراقبين الأوروبيين مما يدل على أن الأوروبيين متواطئون مع إسرائيل في هذه القضية². فصار معبر رفح تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة تفتحه متى نشاء وتغلقه في أي وقت تريد، و عبر الاتحاد الأوروبي عن قلقه نتيجة لحالات الإغلاق التي تفرضها إسرائيل على الشعب الفلسطيني وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وانتقاده القيود التي تفرضها إسرائيل على حرية تنقل الأفراد والبضائع داخل الأراضي الفلسطينية، غير أنه لم يصل في موقفه إلى حد اعتبار الإغلاق جريمة حرب يعاقب عليها القانون الإنساني الدولي، ولهذا لم يتخذ أي خطوات فعلية لإجبار إسرائيل على رفعه.

هذه المواقف المتخاذلة والمتناقضة من الاتحاد الأوروبي تجاه معاناة الشعب الفلسطيني، دفعت بالعديد من وكالات الأنباء والكتاب لإجراء مقارنة بين الموقف السويسري الجريء الذي أدان "انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي" واعتبر أن "إسرائيل ترتكب انتهاكا كبيرا للقانون الدولي بفرض العقوبات الجماعية على الفلسطينيين بعد أن أسروا جنديا إسرائيليا"، وموقف الدول

¹ أنفو ، سويس. " تخفيف مؤقت للحصار الإسرائيلي على غزة"، 2008

<http://www.swissinfo.org/ara/front/detail.html?siteSect=105&sid=8648131&cKey=1201012123000&ty=st>

² _تقرير معلومات: معابر قطاع غزة... شريان حياة أم أداة حصار؟_، مرجع سبق ذكره

الأخرى وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، لينكشف الموقف الأوروبي المتخاذل تجاه انتهاكات إسرائيل¹.

وأصدرت الاسوشيتد برس (associated press) تقريراً أكدت فيه أن "سياسة أوروبا تجاه الشرق الأوسط قد تعرضت لتغيير جذري قربها من الموقف الإسرائيلي، وأن هذا التغيير قد زاد وضوحاً بعد انتخاب الفلسطينيين لحركة حماس لتقود الحكومة عام 2006م، وفي نظر الاتحاد الأوروبي حماس منظمة "إرهابية"، وبينت الاسوشيتد برس أن التغيير الأوروبي جاء نتيجة حرص الاتحاد الأوروبي على إصلاح العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تضررت بعد الحرب على العراق، وأنها تؤيد السياسات الإسرائيلية بهدف إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية².

وصل التواطؤ الأوروبي إلى حد عدم تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، على مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا أشنع المجازر والجرائم بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، وقيام الحكومات الغربية بالالتفاف على القضاء الأوروبي الذي حاول متابعة ملفات مجرمي الحرب الإسرائيليين.

فبموجب إتفاقية جنيف لعام 1957م يتمتع القضاء البريطاني بسلطة دولية لاعتقال ومحاكمة أي شخص يشتبه بارتكابه جرائم مخالفة لاتفاقية جنيف³.

في الانتفاضة الثانية قدم نشطاء في حقوق الإنسان أدلة تثبت تورط الجنرال الإسرائيلي دورون الموغ (Doron Almog) الذي كان قائداً في قطاع غزة في الفترة الواقعة بين 2000م-2003م في جرائم حرب ضد السكان المدنيين، وصدرت مذكرة اعتقال ضده بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 2002م، وحين مروره بالأراضي البريطانية أبلغ بقرار القضاء البريطاني

¹ أبو نعمة، حسن. "بين الموقف السويسري والأوروبي"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.alghad.jo/index.php?article=4206>

² المرجع نفسه

³ الشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان. "مراجعة لحقوق الإنسان في علاقات الاتحاد الأوروبي وإسرائيل: تعميم

حقوق الإنسان أم إخمادها بصفة انتقائية؟ 2004-2005"، مصدر سبق ذكره، ص ص 49-50

قبل نزوله من الطائرة، فلم يخرج من طائراته، ورفض الأمن البريطاني دخول الطائرة لاعتقاله وعاد الجنرال الإسرائيلي إلى بلاده.¹ وبالرغم من أن القانون البريطاني المتعلق باتفاقية جنيف لعام 1957م ينص على أن "أي شخص، أيا كانت جنسيته، يقترف [يرتكب جرائم]، داخل أو خارج المملكة المتحدة، أو يساعد أو يحرض أو يتسبب في ارتكاب أي شخص آخر لإنتهاك جسيم لأي من المعاهدات الواردة في البروتوكول الأول" من اتفاقية جنيف لعام 1957م يسمح للقضاء البريطاني اعتقاله ومحاكمته، هذا التصرف كان مماثلاً للتصرف الذي قامت به بلجيكا من إيقاف الملاحقة القانونية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي ارائيل شارون.²

تغاضي الاتحاد الأوروبي عن مخالقات إسرائيل للقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وصل إلى حد عدم تطبيق البند الخاص بحقوق الإنسان في اتفاقية الشراكة الاقتصادية الأوروبية، يعود ذلك لموقف بعض الحكومات الأوروبية الراضة لاتخاذ أي موقف ضد سياسيات إسرائيل التعسفية بحق الإنسان الفلسطيني، بل ومنعت الاتحاد الأوروبي من أن يكون له دور هام في اتخاذ موقف قوي ضد انتهاكات إسرائيل، بحيث يتم التضحية بحقوق الإنسان في سبيل تحقيق الأمن لصالح إسرائيل.³ نتيجة ذلك لم يتم الاتحاد الأوروبي بتفعيل المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية الخاصة باحترام حقوق الإنسان، التي تنص على أن "العلاقة بين الشركاء، وفقرات الاتفاقية نفسها، يجب أن تكون مستندة إلى احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية التي تقود سياستهم المحلية والدولية، وتشكل عنصراً رئيسياً من الاتفاقية"⁴.

¹ المصدر نفسه، ص ص 49-50

² المصدر نفسه، ص ص 49-50

³ اليازمي، ادريس. "الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان"، على الموقع الإلكتروني

التالي <http://www.oman0.net/forum/showthread.php?t=59490>
⁴ sevensson-mccarthy, Anna-Lena. "Israel and the occupied Palestinian territories a study on the implementation of the EU guidelines on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment", december2007,p38,in the following website

http://www.stoptorture.org.il/files/UAT_Report2007.pdf

وهناك خلاف كبير يتعلق ببند حقوق الإنسان في اتفاقيات الشراكة التي يوقعها الاتحاد الأوروبي مع شركائه المتوسطيين، داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، فبينما يرى مجلس الاتحاد والمفوضية الأوروبية أن المادة المتعلقة بحقوق الإنسان هي "اشتراط ايجابي" لتحسين الحوار السياسي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان الشراكة، يصر البرلمان الأوروبي على اعتبارها وثائق قانونية يمكن أن تستخدم لفرض عقوبات على الدول المتوسطة في حال انتهاكها حقوق الإنسان، ولهذا نقاعس الاتحاد الأوروبي عن اتخاذ أي إجراء ضد إسرائيل نتيجة انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وتبنى البرلمان الأوروبي في 10 نيسان/ابريل 2002م قراراً طالب فيه "بتعليق الاتفاقيات المعقودة مع إسرائيل بسبب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها"، ولأن قرارات البرلمان الأوروبي غير ملزمة، لم يتخذ الاتحاد الأوروبي أي إجراء ضد إسرائيل، وتفسر المفوضية الأوروبية هذا البند بأنه وسيلة "لنشر الايجابي لحقوق الإنسان"، ولهذا لم يستحب المسؤولون الأوروبيون والمفوضية الأوروبية لمطالبات البرلمان الأوروبي ومؤسسات المجتمع المدني بتعليق الاتفاقيات الاقتصادية مع إسرائيل¹.

هذا النقاعس الأوروبي تجاه حماية المدنيين الفلسطينيين من الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة، دفع منظمة هيومن رايتس واتش (human rights watch) للتعبير عن "خيبة أملها لتدني القاسم المشترك" بين دول الاتحاد الأوروبي حول حماية حقوق الإنسان، حيث تعيق حكومات بعض الدول الأوروبية (التي تفضل المجاملة) حكومات دول أوروبية أخرى ساعية لمعالجة أكثر حزماً للإساءات الخطيرة لحقوق الإنسان²، وعدم احترام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م، الخاصة بحماية المدنيين، ومنع الحرب، والتي تنص على "أن الأطراف السامية

¹ الشبكة الأوروبية-المتوسطة لحقوق الإنسان. "الدليل الإرشادي التدريبي حول موثيق حقوق الإنسان في العلاقات الأوروبية-متوسطة"، 2007م، مصدر سبق ذكره، ص 24

² "هيومان رايتس تصرخ...أوقفوا بوش؟؟؟؟"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.kenanaonline.com/ws/Mohamad2006/blog/53233/page/10>

المتعاقدة تتعهد باحترام وضمن احترام (الاتفاقيات) في كافة الظروف". وتلزم المادة 146 الأطراف الموقعة عليها ملاحقة المتهمين بإقرار جرائم حرب وتقديمهم للمحاكمات¹.

تعتبر اتفاقية جنيف الرابعة المصدر الأساس لحقوق الإنسان في القانون الدولي، فهي توضح المعايير القانونية الواجب إتباعها خلال النزاعات العسكرية المسلحة، و تحظر الاستخدام العشوائي للقوة ضد المدنيين، والتدمير الوحشي للممتلكات، والتعذيب، والعقاب الجماعي، وضم الأراضي المصادرة، وبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، وتطالب بحاسبة الذين يرتكبون جرائم حرب قضائياً، وتدعو الدول الموقعة على هذه الاتفاقية ضمان تطبيق هذه الاتفاقية في كافة الظروف².

ترفض إسرائيل من جانبها تطبيق هذه الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها في نفس العام، ولذا فإن مسؤولية إجبار إسرائيل على احترام حقوق الإنسان تقع على عاتق الدول الموقعة على الاتفاقية، هذا ما تضمنته المادة الأولى في الاتفاقية والتي تنص على أن الدول الموقعة على الاتفاقية "تتعهد باحترام وضمن احترام (الاتفاقيات) في كافة الظروف"³.

وفي ضوء ذلك يجب على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء إلزام إسرائيل بتطبيق القانون الدولي والخضوع له، لكنها لم تمثل لهذا القانون ولم تتخذ بحقها الاجراءات، مثل وقف تصدير السلاح، وطرده الدبلوماسيين، وتجميد الأرصدة المالية، والمقاطعة التجارية.

شجع التواطؤ الأوروبي إسرائيلي على انتهاكاتها وجعلها محصنة من أية عقوبات دولية، في ظل ازدواج المعايير التي تستخدمها الدول الكبرى في تعاملها معها ومع الدول العربية ، فلم

¹ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. " ورقة موقف للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وجمعية القانون:حول مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة"، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.pchrgaza.org/arabic/documents/position.htm>

² المرجع نفسه

³ المرجع نفسه

تعرض على مدى تاريخها لأية مقاطعة دولية، أو عقوبات فعلية، رداً على جرائمها التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني¹.

ظهر ذلك جلياً في تقرير منظمة بيتسيلم في تشرين الثاني 2004م حول "سياسة هدم البيوت بهدف العقاب في انتفاضة الأقصى"، حيث يقول إن جيش الاحتلال الإسرائيلي هدم 628 منزلاً يسكنها 3983 مواطناً منذ بداية الانتفاضة إلى وقت صدور هذا التقرير في تشرين الثاني 2004م، وأن عملية الهدم كانت تتم دون أي إنذار مسبق باستثناء 3% فقط من أنذرت بالهدم، وأن 60% من البيوت هدمت في إطار ما تطلق عليه إسرائيل "عمليات الكشف والتعرية"، وهدم 25% من البيوت بحجة أنها من دون ترخيص، و15% من البيوت لمعاقبة أهالي المتهمين بالوقوف خلف عمليات تفجيرية ضد إسرائيل، حدث ذلك بالرغم من أن اتفاقية جنيف الرابعة تحظر على القوة المحتلة هدم وتدمير منازل المواطنين في المناطق التي تخضع للاحتلال "إلا إذا كانت هناك عمليات عسكرية تُلزم بصورة تامة" تدمير الممتلكات، وتستغل إسرائيل هذا الاستثناء وترى أنه يتيح لها هدم البيوت للعقاب، لكن الصليب الأحمر المسؤول عن تفسير بنود الاتفاقية يعرف مصطلح "العمليات العسكرية" بأنها "حركات، مناورات/ وعمليات أخرى تتخذها القوات المسلحة لغرض القتال"، مما يعني أن عمليات الهدم التي تمارسها إسرائيل لا يمكن اعتبارها "عمليات عسكرية" كما أن عمليات الهدم التي تمارسها إسرائيل للعقاب تعتبرها اتفاقية جنيف الرابعة "جريمة حرب"².

ولم تكن منظمة بيتسيلم وحدها التي احتجت على تصرفات إسرائيل العدوانية، بل أتهمت منظمة العفو الدولية للجنة الرباعية بإخضاع ملف حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة للاعتبارات السياسية، وعدم وضع الآليات اللازمة التي تكفل تقييد إسرائيل والفلسطينيين

¹ مرتضى، إحسان. "كيف ولماذا تتفعلت إسرائيل من العقوبات الدولية؟"، العدد 220 - October, 2003، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=2782>

² منظمة بيتسيلم. "ملخص التقرير: سياسة هدم البيوت بهدف العقاب في انتفاضة الأقصى"، تشرين الثاني 2004

على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.btselem.org/Arabic/Publications/Summaries/200411_Punitive_House_Demolitions.asp

بالواجبات التي ينص عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفي بيانها رقم (MDE15/002/2007) الصادر في الأول من شباط/فبراير 2007م دعت هذه المنظمة للجنة الرباعية إلى "أن تعبر عن معارضتها لجميع عمليات القتل غير القانونية للمدنيين، أكانوا إسرائيليين أم فلسطينيين، وأن توضح للأطراف على كلا الجانبين أن الهجمات ضد المدنيين غير مقبولة وأن المسؤولين عن عمليات القتل هذه يجب أن يخضعوا للمساءلة".¹

كما دعتها إلى أن "يكون الاحترام للحقوق الإنسانية الأساسية للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء في صميم أية عملية سلام، وينبغي على أعضاء اللجنة الرباعية أن يكفلوا معالجة الانتهاكات وفقا للمعايير ذاتها بغض النظر عما إذا ارتكبت من جانب الإسرائيليين والفلسطينيين"، وكما دعت هذه المنظمة إسرائيل باعتبارها دولة محتلة إلى "الوفاء بالواجبات الدولية المترتبة عليها لضمان رفاه الشعب الفلسطيني، عن طريق جملة وسائل بينها الامتناع عن فرض عقوبات تعرقل المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني" وطالبتها بتفكيك الجدار العازل، المستوطنات.²

سادسا: الموقف الشعبي الأوروبي من الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م

على الرغم من أن الموقف الرسمي الأوروبي يقوم على سياسة المعايير المزدوجة في تعامله مع إسرائيل والفلسطينيين، و أنه ينظر إلى إسرائيل باعتبارها واحة الديمقراطية ودولة السلام في الشرق الأوسط، فإن الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لحقوق الإنسان في انتفاضة الأقصى أدت إلى تغيير صورتها في الشارع الأوروبي من دولة ديمقراطية إلى دولة تمارس سياسة الفصل العنصري.

¹ منظمة العفو الدولية. "إسرائيل-اجتماع اللجنة الرباعية المعنية بإسرائيل-الأراضي الفلسطينية المحتلة: الحاجة إلى مقاربة جديدة للخروج من المأزق"، 1 شباط/فبراير 2007م، على الموقع الإلكتروني التالي <http://asiapacific.amnesty.org/library/Index/ARAMDE150022007?open&of=ARA-PSE>

² المرجع نفسه

ظهر ذلك جليا في استطلاع للرأي أجرته المفوضية الأوروبية في دول الاتحاد في تشرين الثاني/نوفمبر 2003م، أعتبر 59% من المستطلعة آراؤهم من المواطنين الأوروبيين إسرائيل تهديدا للسلام العالمي أكثر من الدول الأخرى مثل إيران وسوريا، ورأى أكثر من 35% من المستطلعين أن قوات الجيش الإسرائيلي تعتمد استهداف المدنيين الفلسطينيين، بينما رأى أكثر من نصف المستطلعين من الفرنسيين والألمان أن على البيت الأبيض الضغط أكثر على الجانب الإسرائيلي، وعبر خمسه عن ضرورة ممارسة هذا الضغط على الفلسطينيين، وأشار استطلاع أوروبي آخر للرأي أن 39% من المستطلعة آراؤهم اعتبروا نظام التفرة الذي تتبعه إسرائيل في تعاملها مع الفلسطينيين يشبه نظام التفرة العنصرية الذي كان موجوداً في جنوب إفريقيا، بينما شعر 40% أن "إرهاب" الفلسطينيين مبرر، وقد أشار نصف المشاركين في الاستطلاع إلى أن المجتمع اليهودي ليس من المجتمعات الديمقراطية المنفتحة¹.

وخوفا من انعكاس نتائج هذا الاستطلاع على العلاقات الإسرائيلية الأوروبية، سارعت المفوضية الأوروبية التي أعدته إلى ذكر أسباب تلك النتائج، وفند وزير الخارجية الإيطالي ورئيس المجلس الوزاري الأوروبي فرانكو فراتيني (Franco Frattini) نتائج هذا الاستطلاع قائلاً إنها "لا تعكس موقف مؤسسات الاتحاد الأوروبي"، مشيراً إلى "تضامن البلدان الأعضاء مع إسرائيل، عندما ضمت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في لوائح المنظمات الإرهابية"². وهذا يدل على أن هناك أختلافا كبيرا بين المواقف الرسمية الأوروبية والمواقف الشعبية تجاه إسرائيل.

ضاققت المستويات الرسمية وغير الرسمية في الاتحاد الأوروبي ذرعا بالممارسات القمعية الوحشية التي تمارسها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني وتنتشرها وسائل الإعلام مثل هدم

¹ Gershowitz, Suzanne and Ottolenghi, Emanuele, "Europe's Problem with Ariel Sharon", 2005, http://www.meforum.org/article/743#_ftn1

² راجع نتائج استطلاع الرأي الذي أجرته المفوضية الأوروبية بتاريخ 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2003 م وردود الفعل الرسمية عليه على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=105&sid=4412447&cKey=1068018867000&ty=st>

البيوت واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً¹. وعلى خلفية سكوت الإدارة الأمريكية عن هذه الممارسات نظر الأوروبيون إلى إدارة الرئيس جورج بوش على أنها خاضعة لنفوذ اللوبي الصهيوني واليمين المسيحي الأمريكي، لأنها تغمض عينيها عن مأساة الفلسطينيين، واستهجنوا في الوقت نفسه ثناء الرئيس الأمريكي جورج بوش على رئيس الوزراء الإسرائيلي اريئيل شارون واعتباره رجل سلام². وقد عبر عن ذلك رئيس البرلمان الأوروبي السابق اوتو هابسبورغ-لوثرينغن (Otto Habsburge-Lothringen) بقوله: إن "المواقع القيادية في وزارة الدفاع الأميركية يحتلها يهود. فالبنتاغون هو اليوم مؤسسة يهودية" كل همها حماية إسرائيل³. واستمر وتراجع صورة إسرائيل في الشارع الأوروبي نتيجة استمرار عدوانها خلال سنوات الانتفاضة، تأكد ذلك من خلال استطلاع الرأي أجرته مؤسسة ال بي بي سي في الفترة الواقعة بين (16 كانون ثاني/يناير 2007م-3 تشرين ثاني/نوفمبر 2007م) للرأي العام الأوروبي أظهر مدى اتساع الصورة السلبية لإسرائيل في أذهان الأوروبيين، حيث وصفت إسرائيل بالدولة الأسوأ في العالم بنسبة 77% من الألمان، و66% من الفرنسيين، و65% من البريطانيين، و58% من الإيطاليين، مقابل 33% فقط من الأمريكيين⁴. في الوقت الذي كانت صورة إسرائيل تتراجع في الشارع الأوروبي، كان المستوى الرسمي الأوروبي يقترب أكثر فأكثر من المواقف الإسرائيلية والأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، هذا ما وضحنا سابقاً في مواقف الاتحاد الأوروبي من الحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، وموقف أوروبا من الانتخابات التشريعية الفلسطينية وغيرها من الأمور.

¹ سعيد نوفل، أحمد. مرجع سبق ذكره، ص ص 50-55

² المرجع نفسه، ص ص 50-55

³ يمين، ميشال. "الدولة الفلسطينية: بين التسوية الأمريكي والرفض الإسرائيلي والعجز العربي"، على الموقع الإلكتروني

التالي <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=7733>

⁴ عبد الحي، وليد. مرجع سبق ذكره ، ص 253

7. دور الاتحاد الأوروبي في التنمية والإصلاحات في (الضفة الغربية وقطاع غزة)

1.7 أهداف الاتحاد الأوروبي من تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني

بدأت الدول المانحة بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني عقب انعقاد مؤتمر المانحين في واشنطن في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1993م بمشاركة 42 دولة ومؤسسة دولية¹. شارك الاتحاد الأوروبي في هذا المؤتمر، وتعهد بتقديم الدعم المالي والفني للشعب الفلسطيني ولعملية السلام، وذلك لتحقيق ما يلي:

أولاً: حشد الدعم المالي للشعب الفلسطيني، ووضع الإجراءات المناسبة لإدارة المساعدات الفنية والمالية التي تقدمها الدول المانحة للسلطة الفلسطينية بهدف مساعدتها على إدارة المناطق التي ستسيطر عليها بموجب اتفاق أوسلو، ومساعدة السلطة على إعادة بناء وتأهيل البنية التحتية وتمويل النشاطات التنموية وإدارتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثانياً: تمكين مؤسسات السلطة الفلسطينية من تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، واستمرارها في دفع رواتب موظفيها.

ثالثاً: دعم العملية السلمية وزيادة زخمها من خلال دعم الاقتصاد الفلسطيني و مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، واحتواء أسباب التوتر والتهديدات التي تواجه العملية السلمية².

رابعاً: دعم مؤسسات السلطة، وتعزيز استقلالها المالي، وبناء اقتصاد فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م نشيط قادر على جذب رؤوس الأموال الأجنبية³.

خامساً: دفع عملية السلام، وتشجيع الطرفين على التفاوض.

¹ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، 2005م، ص ص 21-25

² المرجع نفسه. ص ص 21-25

³ خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره ص ص 490-493

وقد ارتبط هذا الدعم بالسلام. ففي الوقت الذي تنشط فيه المفاوضات، تزداد فيه المساعدات، وفي الوقت الذي تتوقف فيه العملية السلمية تقل هذه المساعدات¹. وفي ضوء ذلك صرح مدير مكتب المفوضية الأوروبية في الضفة الغربية جون كير (John Kjar) في أيلول سبتمبر 2007م "أن حجم الدعم الاقتصادي للشعب الفلسطيني مرتبط بالتقدم في العملية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي"².

ولتحقيق هذه الأهداف التي حددها الاتحاد قرر المجلس الأوروبي عام 1993م آلية مشتركة (join action)، في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لدعم عملية السلام من خلال الإجراءات التي وافقت القرار وهي :

- 1- قيام الاتحاد الأوروبي بدور الوسيط بين جانبي عملية السلام.
- 2- دعم دولة القانون والديمقراطية وتعزيزها من خلال إرسال مراقبين أوروبيين للإشراف على الانتخابات في غزة والضفة الغربية.
- 3- بناء جهاز الشرطة الفلسطينية، وتوفير التمويل اللازم لتدريبه من خلال تخصيص مبالغ مالية لهذا الغرض، لتعزيز الأمن والاستقرار ودفع العملية السلمية التي وافقت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية وأقرتها³.

إلا أن هناك وجهات نظر أخرى ترى أن الهدف من وراء هذه المعونات والمساعدات هو تحقيق أهداف وغايات أخرى بعيدة عن مصلحة الشعب الفلسطيني منها:

أولاً: ترسيخ المسار السلمي والعملية التفاوضية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنشاء نظام جديد (الشرق الأوسط الجديد) تقوده إسرائيل بما تملك من تكنولوجيا متطورة، وقوة اقتصادية كبيرة¹.

¹ عمرو، نبيل. "حكومة الظل"، جريدة القدس 2006/4/21م

² عبد الحي، وليد. مرجع سبق ذكره، ص 253

³ مصطفى كمال، محمد و نهرو، فؤاد. مرجع سبق ذكره، ص 175-176

ثانياً: تلبين المواقف السياسية الفلسطينية، باستخدام أسلوب الترغيب بالمغريات المادية والمعنوية، وترسيخ اعتمادهم على العون الخارجي لتسهيل قبولهم بشروط التسوية السياسية من وجهة النظر الإسرائيلية².

ثالثاً: دعم العملية السلمية لتقليل المخاطر الصادرة عن الجهات والأطراف الراضية لها³، وشعور الشعب الفلسطيني بثمار السلام وفوائده وتحجيم القوى المعارضة لاتفاقيات السلام.

نحاول في هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف الحقيقية من وراء الدعم المالي الذي قدمته الدول المانحة للشعب الفلسطيني، وبخاصة دعم الاتحاد الأوروبي بمعرفة قيمة هذه المساعدات، وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني، وكيفية استثمار الاتحاد لها على أرض الواقع.

2.7 دور الاتحاد الأوروبي في التنمية في الفترة (1993-2000م)

عقب انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م وخروجه بمسارين للتفاوض، وانقسام المفاوضات المتعددة الأطراف في خمس مجموعات، ترأس الاتحاد الأوروبي مجموعة "الإقليم الاقتصادي والإقليمي" (Regional Economic Development Working Group) المعروفة بـ (REDWG)، واجتمعت هذه اللجنة ست مرات بكامل أعضائها في بروكسل، أيار/مايو 1992م، وباريس تشرين الثاني/نوفمبر 1992م، وروما أيار/مايو 1993م، وكوبنهاجن تشرين الثاني/نوفمبر 1993م، والرباط حزيران/يونيو 1994م، وبون كانون الثاني/يناير 1995م، وكانت (REDWG) أنشط المجموعات الخمس، وقررت تشكيل لجنتي إرشاد، يترأس الاتحاد الأوروبي أحدهما، والثانية تكون بالتناوب بين دول المنطقة، وكذلك تشكيل لجنة قطاعية (REDWG Sectoral Committees) للتنسيق بين بلدان المنطقة في مجال التجارة، ولجنة أمانة سر تقنية للتحضير للاجتماعات. وسعت أوروبا لرئاسة المجموعة الاقتصادية

¹ _ "تدوة عن التمويل الخارجي للاقتصاد الفلسطيني...البطالة سترتفع والفقر سيزيد"، 26 آذار 2006م، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.annabaa.org/nbanews/55/195.htm>

² الجرباوي، علي. مرجع سبق ذكره، ص 74

³ مصطفى كمال، محمد و نهرو، فؤاد. مرجع سبق ذكره، ص 176

نتيجة خبرتها التاريخية في هذا المجال، وقدرتها على إفادة دول المنطقة، وقناعة الاتحاد الأوروبي بأن العامل الاقتصادي هو الذي يجذب السياسة، وتطلعت أوروبا للعب دورا فاعلا في العملية السلمية، والإفادة من المنافع الاقتصادية المترتبة على تنشيط الاقتصاد في المنطقة¹.

رفع البنك الدولي عقب توقيع إتفاق أوسلو عام 1993م، شعار "الاستثمار من أجل السلام" وخرج في العام نفسه بتصور شامل لخطة تنموية جاءت في ست مجلدات، تناولت كافة القضايا وبخاصة "تنمية الأراضي المحتلة، والتركيز على الاقتصاد، وتطوير القطاع الخاص، والزراعة، والبنى التحتية، والموارد البشرية والسياسية والاجتماعية"، وأصبحت هذه المجلدات الستة خارطة طريق ويجب على الدول المانحة إتباعها لإنجاح السلام، والحصول على الفوائد المتوقعة من تحقيقه، و تضمنت خطة البنك الدولي شرطا يتمثل في إنشاء وكالة فلسطينية للتنمية والإعمار " لتكون القناة التي تمر عبرها جميع المساعدات المقدمة من الدول المانحة وتتولى مهمة الإشراف عليها، فأُنشئ "المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار" (بكدار) عام 1994م قبل عودة قيادة السلطة من تونس².

وفي هذا الإطار قدمت المفوضية الأوروبية بيانين هامين يتعلق أولهما بدعم الاتحاد الأوروبي لعملية السلام، والثاني بمستقبل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، أما فيما يتعلق بالبيان الخاص بالدعم الأوروبي لعملية السلام، فقدت الأول إلى كل من المجلس الوزاري، والبرلمان الأوروبي في 29 أيلول/سبتمبر 1993م، ودعت فيه الاتحاد الأوروبي إلى "تلبية الحاجات الأكثر إلحاحا للفلسطينيين لينجحوا في سيرهم نحو الحكم الذاتي"، وأن يعمل الاتحاد على "أن تجني إسرائيل وبلدان المشرق منافع ايجابية وملموسة من سيرورة السلام"، وعلى الاتحاد استكمال "تمويل المشاريع الجاري تنفيذها وإنماءها في مجال السكن كما في مجالات التسليف والمساعدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وشبكات الطرق، والمستشفيات

¹ خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص ص488-491

² نخله، خليل. أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، تعريب ألبرت أغازريان، مواطن:

المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله 2004، ص104

وأنظمة المجارير، وحتى المدارس والحظائر الصناعية".¹ لمساعدة السلطة الفلسطينية الوليدة على إعادة تأهيل البنية التحتية التي ورثتها مدمرة من الاحتلال الإسرائيلي.

ولتحقيق هذه الأهداف اقترحت المفوضية تقديم دعم مالي سنوي بقيمة 50 مليون ايكو يقدمها الاتحاد في الفترة الواقعة بين العام 1994-1998م، كمساعدات مباشرة لميزانية الحكم الذاتي الفلسطيني (السلطة الفلسطينية) وفق اتفاق أوسلو، أما في عام 1993م فيكتفي الاتحاد الأوروبي بتقديم 35 مليون ايكو (ما يعادل 43.8 مليون دولار) للهدف نفسه.² فأوروبا وجدت في انعقاد مؤتمر المانحين وتقديم المعونات للشعب الفلسطيني، في إطار العملية السلمية فرصة جيدة تتيح لها لعب دور سياسي هام في عملية السلام بالشرق الأوسط، باستغلالها ورقة المساعدات.

إلا أن البيان تجاهل بعض المواضيع التي تميز الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، مثل ارتفاع معدل البطالة، وتوفر الموارد البشرية المؤهلة غير المستغلة، كما تجاهل ممارسات الاحتلال القمعية والتعسفية بحق الاقتصاد الفلسطيني مثل إعاقة التصدير، ومحاصرة السوق الفلسطينية بالإغلاق المتكرر، وعدم توفر الدعم المالي للصناعات العائلية الصغيرة.³

تعهدت الدول المانحة في مؤتمر المانحين بمبلغ 2.1 مليار دولار للسلطة الفلسطينية للسنوات 1994-1998م، وارتفع هذا المبلغ إلى 2.4 مليار دولار، تعهد الاتحاد الأوروبي منه مبلغ 107.64 مليون دولار عام 1994م، و94.85 مليون دولار عام 1995م، ولكن ما وصل فعلا من هذه المبالغ هو 113.68 مليون دولار.⁴ أدرك الاتحاد بعدها أن السلطة الفلسطينية بحاجة لدعم مالي مباشر كي تتمكن من دفع رواتب موظفيها وتغطية نفقاتها التشغيلية، ولهذا قرر تقديم دعم مالي مباشر لميزانياتها حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها والمحافظة على بقائها، ولولا هذا الدعم لما تمكنت من البقاء ولانهارت العملية السلمية قبل أن تبدأ.

¹ خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص ص 490-493

² المرجع نفسه، ص ص 490-493

³ المرجع نفسه، ص ص 490-493

⁴ المرجع نفسه، ص 557

وقد استفادت السلطة الوطنية الفلسطينية من برنامج ميديا (MEDA)، بمبلغ قدره 500 مليون ايكو (ما يعادل 625 مليون دولار) خلال الفترة 1994-1998، صرف نصفها كمنح سنوية¹ 50 مليون ايكو سنويا" (62.5 مليون دولار تقريبا)، ونصفها الآخر من بنك الاستثمار الأوروبي، وبلغت التزامات الاتحاد الأوروبي للضفة وغزة خلال 1996-1998م مبلغ 321 مليون يورو (400 مليون دولار تقريبا)، أي حوالي 20% منها من برنامج ميديا¹. والتزمت خلال عامي 1994-1995م بنسبة 60% من إجمالي تعهداتها².

وتشير التقديرات أن مجموع الالتزامات الدولية بين عامي 1993-1997م المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية وصلت إلى 2.8 مليار دولار، منها 54% تعهدات أوروبية، و10% أمريكية، و8% يابانية، و5% سعودية، وبقية الدول المانحة 23%³، كان مجمل ما دفعه الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء خلال هذه الفترة 1.686 مليار ايكو (أي 2.107 مليار دولار تقريبا)، و444 مليون ايكو (أي 555 مليون دولار تقريبا) كهبات غير مستردة مقدمه من موازنة المجموعة الأوروبية، و100 مليون ايكو (أي 125 مليون دولار تقريبا) من بنك الاستثمار الأوروبي على شكل قروض، و270 مليون ايكو (337.5 مليون دولار تقريبا) قدمتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كمساعدة لموازنة الأونروا، و716 مليون ايكو (أي 895 مليون دولار تقريبا) مساعدات دفعتها الدول الأعضاء في الاتحاد، و156 مليون ايكو (أي 195 مليون دولار تقريبا) أموال وضعها الاتحاد تحت تصرف منظمة الاونروا لدعم البرنامج العادي للدعم الموازي⁴، بلغت المساعدات الأوروبية للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م خلال فترة 1993-1997م بمعدل 258.7 ايكو (أي 325 دولار تقريبا) لكن ساكن⁵.

يبين الجدول التالي المجالات التي استحوذت على دعم المفوضية الأوروبية وبنك

الأوروبي الاستثمار .

¹ كنفاني، نعمان. مرجع سبق ذكره، ص23

² خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص563

³ المرجع نفسه، ص ص568-569

⁴ نافع، حسن. الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز دراسات الوحدة، الطبعة الأولى، بيروت2004، ص ص540-541

⁵ خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره ، ص ص568-569

جدول رقم (5): المساعدة المقدمة من المجموعة والبنك الأوروبي للاستثمار إلى الفلسطينيين تطبيقاً لإعلان المبادئ، 1993-1997 (بملايين الإيكوات)

المجموع	1997	1996	1995	1994	1993	القطاع
129.9	8	49.9	41.2	10.9	19.9	التربية+مصاريف سير العمل
13.5	5	3	2.5	1.5	1.5	تعزيز المؤسسات
50	20	15	15	-	-	البلديات
10	-	-	-	10	-	السكن
20.4	5	3.3	3.3	8.4	0.4	القطاع الخاص
32.82	5.2	8.3	13.27	2.7	3.35	الصحة
22.8	5	-	5	5	7.8	المساعدة التقنية
5.22	1.5	1.3	0.5	0.02	1.9	الإنتاج الزراعي
2.27	-	0.7	-	-	1.57	البيئة/ الماء
27.1	7.1	-	-	20	-	الشرطة/ مكافحة الإرهاب
12.9	-	-	12.9	-	-	الانتخابات الموقوفون
4.7	-	4.7	-	-	-	التأهيل المهني
35.97	1.5	3	1.5	0.32	0.3	حقوق الإنسان/ الديمقراطية
35.97	6.3	13.3	5.85	4.8	5.72	المساعدة الإنسانية
17.6	-	-	-	0.8	16.8	المياه المبتذلة/ النفايات الصلبة في رفح
3.5	1.5	-	-	-	2	التفزة/ الإذاعة
3	0.5	0.5	1	1	-	المشاريع الصغيرة
8.4	-	1.8	4.5	2	0.1	شبكات الإعلام/ السلام
0.35	-	0.1	0.25	-	-	ECIP
0.5	-	-	-	0.5	-	الطاقة
25	25	-	-	-	-	الصندوق الخاص للخزينة
1.2	1.2	-	-	-	-	الجمارك
0.7	-	0.7	-	-	-	غير ذلك
156.5	35.3	34.1	32	31	24.1	موازنة الأونروا
100	14	86	-	-	-	البنك الأوروبي للاستثمار
700.95	142.1	225.7	138.77	108.94	85.44	المجموع

المراجع: خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ص570.

وفي نهاية عام 1995م وضعت المفوضية الأوروبية اقتراحات لمساندة السلطة الوطنية، منها تقديم المساعدات في مجال "إقامة بنى إدارية ومؤسسية وسياسية"، بمقدورها أن تساعد على تحسين "الحكم الجيد" (Good Governance) ، وتحقيق شفافية وفعالية مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية (Capacity Building Of Palestinian Authority) ، وهذا ما يسمى في "اللغة الخاصة الجماعية" (Institutional Empowerment Institutions)¹.

فاقتربت المفوضية الأوروبية تخصيص مساعدات لإعادة تأهيل الجهاز الإداري للموظفين، ومساعدة الوزارات تقنيا، وتحسين فاعلية الشرطة الفلسطينية وغيرها من النشاطات، ولتعزيز الديمقراطية والشرعية اقترحت تقديم مبلغ 10ملايين ايكو (أي 12.5 دولار تقريبا) لإنجاز الانتخابات الفلسطينية في كانون ثاني/نوفمبر 1996م وإرسال 300 مراقب للإشراف على سير الانتخابات².

وفي عام 1996م تعثرت العملية السلمية عقب فوز نتنياهو زعيم اليمين الإسرائيلي المتطرف في الانتخابات التشريعية الإسرائيلية، فتدخلت أمريكا ووقعت وثيقة (واي ريفر) في 13/10/1998م التي أدت إلى إنعاش الآمال مره ثانية بإمكانية التوصل إلى حل سلمي، مما دفع الرئيس ياسر عرفات إلى طلب المزيد من المساعدات. فانعقد مؤتمر المانحين في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1998 بواشنطن تحت شعار "مؤتمر دعم سلام الشرق الأوسط والتنمية"، تم التعهد خلاله بتقديم مبلغ يصل إلى قرابة ثلاثة بلايين دولار للسنوات الخمس الواقعة خلال الفترة 1998-2003م³.

وعقب انتهاء هذا المؤتمر، اعتبرت المفوضية الأوروبية أن التحدي الأكبر الذي يواجه دور الإتحاد الأوروبي في التنمية الفلسطينية، هو "وقف التدهور الجاري في النشاط الاقتصادي، وإعادة إحياء النمو الاقتصادي، واستخدام الطاقات والقدرات الكامنة في المجتمع الفلسطيني من

¹ المرجع نفسه. ص 567

² المرجع نفسه. ص 567

³ نخله، خليل. مرجع سبق ذكره، ص 109

أجل تحقيق التنمية الإيجابية والحدثة. ولتحقيق ذلك في بيئة تحيط بها القيود الناجمة عن انعدام التوازن الكبير هيكلية، والدرجة العالية من عدم الوثوق بالمستقبل، فإن الهدف الاستراتيجي للاتحاد هو الانتقال من حالة تبعية الضفة الغربية وقطاع غزة لإسرائيل إلى اقتصاد يعتمد على قاعدة إنتاجية أفضل، وزيادة حجم العلاقات التجارية الإقليمية ودولياً¹. طبعاً هذا هو الهدف المعلن، لكن الحقيقة هي غير ذلك تماماً، فالإتحاد الأوروبي لا يرغب في إغضاب إسرائيل وتجاوز الخطوط التي تعتبرها إسرائيل خطوط حمراء، ولهذا كانت المساعدات التي يقدمها الإتحاد للشعب الفلسطيني تتكامل مع المخططات الإسرائيلية في إبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي، وسوف نشرح ذلك بالتفصيل في الصفحات القادمة.

1.2.7 اتفاقية الشراكة الأوروبية الفلسطينية عام 1997م

فتح مؤتمر برشلونة الذي انعقد عام 1995م مرحلة جديدة من العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، حيث دعا الإتحاد إلى تأسيس "شراكه شمولية بين المشاركين من خلال تقوية الحوار السياسي على أساس منظم، وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي، وإيلاء مزيد من التركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبشرية وبصفتها الجوانب الثلاثة الأساسية للشراكة الأوروبية-المتوسطية"².

وهدفت الشراكة الاقتصادية إلى إيجاد منطقتهم ازدهار اقتصاديه مشتركه، وتسريع خطوات التنمية الاقتصادية-الاجتماعية المستدامة، وتقليص الفجوة في المنطقة الأوروبية المتوسطية، وتشجيع التعاون والتكامل على المستوى الإقليمي"، ولتحقيق هذه الغايات تم تأسيس الشراكة الاقتصادية والمالية، والتوقيع على اتفاقية تجارة حرة بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة من شركائه المتوسطيين، لإيجاد منطقة تجارية حرة بحلول عام 2010م، وقرر المجلس الأوروبي استحداث خطة ميزانية واحد يدعى ميديا (MEDA)، ليحل مكان جميع قنوات الدعم السابقة الموجهة للدول المتوسطية، وقد خصص أكثر من 70% من مجمل المبلغ المرصود للدعم

¹ المرجع نفسه، ص 169

² كنفاني، نعمان. مرجع سبق ذكره، ص 12-13

ما يعادل 3425 مليون ايكو (أي 4280 مليون دولار تقريبا) من أصل 4685 مليون ايكو (أي 5856 مليون دولار تقريبا) كميزانية لبرنامج ميديا¹. فالسلطة الفلسطينية لم تستفد من هذه الشراكة مكاسب اقتصادية فقط، بل حصلت على مكاسب سياسية هامة إذ اعتبرت شريكا كامل العضوية في الشراكة المتوسطة على الرغم من عدم كونها دولة مستقلة ذات سيادة، وعلى هذا الأساس وقعت في عام 1997م أولى اتفاقيات التعاون بين منظمة التحرير والاتحاد الأوروبي "اتفاقية التجارة المؤقتة"، وتم اعتبارها في عام 2005م "المعاهدة الرئيسية" التي على أساسها وضعت خطة للعمل المستقبلي بين السلطة الفلسطينية و الاتحاد الأوروبي².

أهم المواضيع التي ارتكز عليها الاتفاق الفلسطيني الأوروبي:

- 1- العمل على وضع "إطار شامل" لتعزيز العلاقات الثنائية بين الطرفين³.
- 2- تحديد الشروط المتعلقة بتحرير التجارة بين الجانبين بما يتناسب مع اقتصاد كل طرف، وعلى ضوء ذلك تعفى البضائع والسلع الفلسطينية المصنعة والمصدره الى السوق الأوروبية من الجمارك، بشرط أن ترافقها أوراق من الجمارك الفلسطينية تثبت أنها فلسطينية المنشأ يطلق عليها "شهادة المنشأ الأوروبية يورو1". وأعطى الاتفاق للسلطة الحق في فرض رسوم جمركيه على بعض البضائع المستوردة من الاتحاد الأوروبي على أن يتم تحرير كافة القيود الجمركية تدريجيا بحلول عام 2001م⁴.
- 3- العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن بين الطرفين من خلال الحوار البناء والهادف، فنص الاتفاق أن يلعب الاتحاد دورا في تحسين ظروف

¹ المرجع نفسه، ص14

² عز الدين، حسام. "الإعلان عن تفعيل لجنة سياسة الجوار الأوروبية-الفلسطينية بداية العام المقبل"، 15 تشرين الثاني 2007، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.al-ayyam.ps/znews/site/template/Doc_View.aspx?did=70585&Date=11/15/2007

³ "دراسة وتحليل لاتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية"، ص 1-2، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.met.gov.ps/economic-papers/pal-eur-co.pdf>

⁴ المرجع نفسه. ص 1-2

الفلسطينيين الاقتصادية و تطوير مؤسسات السلطة الحكومية، ومساعدة القطاع الخاص الفلسطيني.

4- العمل من خلال برنامج ميذا للمساعدات التقنية على تطوير المجتمع المدني الفلسطيني و تحديث القوانين والتشريعات و خلق دولة القانون¹.

3.7 دور الاتحاد الأوروبي في التنمية الاقتصادية في ظل انتفاضة الأقصى (2000م-2007م)

اقتصرت موارد السلطة منذ عام 1995م وحتى عام 2000م على الضرائب التي تحصلها مباشرة، أو ضرائب الاستيراد التي تجنيها إسرائيل بالنيابة عن السلطة وساعدت على سداد أغلب نفقات الحكومة الفلسطينية، وتمويل المصاريف الجارية، ولذا خصص معظم دعم الدول المانحة الذي بلغ خلال تلك الفترة حوالي نصف مليار دولار في السنة، لتمويل مشاريع الأعمار، وتطوير البنية التحتية. وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000م، وتوقف إسرائيل عن تحويل مستحقات السلطة الضريبية، وتراجع النشاط الاقتصادي بفعل الاجتياح الإسرائيلي وما خلفه من دمار، عجزت السلطة الوطنية الفلسطينية تماما عن توفير رواتب موظفيها ونفقاتها التشغيلية، واعتمدت في تمويلها على مساعدات الدول المانحة التي ارتفعت مليار دولار سنويا². مما يؤكد ما ذهب إليه من قبل بازدياد هذه المساعدات عندما ترتفع وتيرة الحصار، للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عنه.

في بداية الانتفاضة الثانية صارت السلطة على حافة الإفلاس، وتراجع دخلها إلى 60% عما كان عليه قبل الانتفاضة، ومع نهاية عام 2001م انخفض دخل السلطة الوطنية بنسبة 76%، ووصل العجز في موازنتها إلى حوالي 70 مليون دولار كل ثلاثة شهور في عام 2001م، وبلغت الديون المستحقة على السلطة 430 مليون دولار عام 2001م، وأصبحت

¹ المرجع نفسه. ص ص 1-2

² اليوسفي، حسن. "الحصار المالي على الشعب الفلسطيني"، المجلة المغربية، 14 شباط/فبراير 2007م، على الموقع الإلكتروني التالي <http://elyousfi.jeeran.com/archive/2007/2/158101.html>

بحاجة إلى 40-50 مليون دولار لتغطية نفقات العاملين لديها¹. ساهم الاتحاد الأوروبي في سداد عجز الموازنة بتقديم 10 ملايين يورو (أي 12.5 مليون دولار تقريبا) شهريا ليبلغ مجمل ما قدمه في الفترة الواقعة بين عام 2000م-2002م حوالي 250 مليون يورو (أي 312 مليون دولار تقريبا)².

¹ خليل نخله، مرجع سبق ذكره، ص193

² مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية: الضفة الغربية وقطاع غزة، "المدعم المقدم للموازنة"، على الموقع

الإلكتروني التالي http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/cooperatio_development/sector2.htm

جدول رقم (6): مجمل المساعدات التي قدمتها المفوضية الأوروبية للشعب الفلسطيني خلال الفترة الواقعة بين عام 2000م-2005م، بملايين اليوروهات.

المجموع	2005	2004	2003	2002	2001	2000	القطاع
518.25	76	90.25	102	120	40	90	الدعم المباشر لميزانية السلطة
80.62	40.55			38.3	0.97	0.8	البنية التحتية، ومشاريع أخرى
79.15	17	6	12	21.50	5.76	16.89	بناء المؤسسات
334.56	63.67	60.65	57.75	55	57.25	40.24	دعم الاونروا
332.79	65.28	61.11	61.61	69.24	41.95	33.60	مساعدات إنسانيه و غذائية
97.3	5.86	26.22	30.04	11.86	2.55	20.77	(NGOs)، SMEs القدس الشرقية، حقوق الإنسان، مشاريع أخرى
60.4	10	10	7.50	10		22.90	دعم المجتمع المدني وعملية السلام (ISR/PS)
1503.0 7	278.3 6	254.2 3	270.9 0	325.9 0	148.4 8	225.2 0	المجموع

المصدر:

"EU-Palestinian Authority Relations: EC support for the Palestinians 2000-2006"
http://ec.europa.eu/external_relations/occupied_palestinian_territory/ec_assistance/eu_support_pa_2000_2006_en.pdf

ومن خلال إلقاء نظرة تحليلية على الجدول السابق، نلاحظ أن مجمل مساعدات الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الخمس من عمر الانتفاضة، بلغت 1503.7 مليون يورو (أي 1888.6 مليون دولار تقريبا)، بلغت ذروتها في عام 2002م فوصلت إلى 325.90 مليون

يورو (أي 409.5 مليون دولار تقريبا)، نتيجة لشدة الحصار الذي فرضته إسرائيل على الشعب الفلسطيني واجتياحها مدن الضفة الغربية، ويأتي العام 2005م في المرتبة الثانية حيث وصلت فيه إلى 278.36 مليون يورو (أي 350 مليون دولار تقريبا) وذلك بسبب انتعاش الآمال في التوصل إلى السلام، بعد وصول الرئيس أبو مازن لرئاسة السلطة الفلسطينية في كانون الثاني/يناير 2005م، أما عام 2001م فقد حصل الشعب الفلسطيني على أقل المساعدات الأوروبية لوصول العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طريق مسدود، وتعثر إنعاش العملية السلمية، ونلاحظ أيضا أن قطاع دعم موازنة السلطة الفلسطينية حصل على أعلى نسبة من هذه المساعدات التي بلغت قيمتها 518.25 مليون يورو (أي 651.5 مليون دولار تقريبا) لمنع انهيار السلطة الفلسطينية، نتيجة إقدام إسرائيل على حجز مستحققاتها الضريبية (الضرائب التي تفرض على البضائع التي يستوردها التجار الفلسطينيون عبر المطارات والموانئ الإسرائيلية وفق بروتوكول باريس)، مما أدى إلى عجز السلطة التام عن دفع مرتبات موظفيها، في حين حصل قطاع المجتمع المدني، وقطاع حقوق الإنسان والقدس الشرقية على أقل الدعم.

عند انطلاق سياسة الجوار الأوروبية عام 2004م وضع الاتحاد الأوروبي السلطة الفلسطينية ضمن المجموعة الأولى من البلدان المشاركة في هذه السياسة، وبموجب ذلك الجوار فإن "الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية، بصفتهم جيران قريبين من بعضهم البعض، عليهما تعزيز علاقاتهم السياسية والاقتصادية". وأكدت الخطة على أن "توسع الاتحاد الأوروبي يوفر الفرص للاتحاد والسلطة الفلسطينية لخلق الظروف المناسبة لتطوير علاقة متينة استعدادا لاقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية تتعدى مجال التعاون لتتخطى في إجراءات مهمة في مجال التكامل الاقتصادي وتعميق التعاون السياسي". وأن سياسة الجوار الأوروبي يجب أن تصل لدرجة متقدمة في التعاون و التكامل "بما يضمن حصة في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، مع إمكانية مشاركة السلطة الفلسطينية بشكل مطرد في جوانب أساسية من سياسات وبرامج الاتحاد". وتتص خطة التعاون على ضرورة تعميق العلاقات التجارية والاقتصادية، وتوسيعها بشكل مطرد لتغطي قطاعي الزراعة والخدمات، وتوفير الظروف نحو زيادة الاستثمار

والصادرات". وجاء في الخطة: "ستبقى اتفاقية الشراكة الانتقالية اساسا صالحا للتعاون بين الاتحاد الاوروبي والفلسطينيين وستسمح بتنفيذ الاولويات المنصوص عليها في خطة العمل"¹. وبخصوص سياسة الجوار نظمت وزارة الخارجية الفلسطينية ومكتب المفوضية الأوروبية ندوة في رام الله بتاريخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2007م للتعريف بالخطة وأهدافها حضرها ممثلون عن وزارات السلطة و المفوضية الأوروبية من بينهم مستشارة المفوضية فيبيان بيسيون (Fabian Beson) ووكيل وزارة الخارجية الفلسطينية أحمد صبح الذي أكد على أهمية الدور الأوروبي، مشيراً أن الاتحاد قدم خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2007م مليار وثمانين مليون دولار، وهي أعلى مساعدات يقدمها الاتحاد للشعب الفلسطيني، بواقع 250 دولار لكل مواطن، وقدم في العام 2006م مبلغ 980 مليون دولار، و 880 مليون دولار في العام 2005م².

ومن جانبها أكدت بيسيون أن الهدف من عقد هذه الندوة هو "التعريف بخطة عمل سياسة الجوار الأوروبي الهادفة إلى إزالة الحدود الفاصلة بين المجتمعات القريبة"، وبخصوص العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية في ظل عدم قيام الدولة الفلسطينية قالت "نستطيع أن نعمل حتى في ظل عدم وجود دولة فلسطينية، حسب الاتفاقية التي بيننا، ولكن عند قيام الدولة الفلسطينية ستكون هناك اتفاقية شراكة كاملة في مجالات أوسع"³.

ويدرك الاتحاد الأوروبي أن وجود اقتصاد قوي وفاعل يشكل أبرز مقومات قيام دولة فلسطينية قابله للحياة، تستطيع أن توفر الاحتياجات الرئيسية لشعبها، وأن ذلك لا يمكن أن يتحقق ما لم ترفع إسرائيل القيود التي تفرضها على حركة التجارة، و تسهل الحركة على المعابر والحدود.

¹ عز الدين، حسام. مرجع سبق ذكره

² المرجع نفسه

³ المرجع نفسه

ولهذا رعى الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر 2005م توقيع اتفاقية المعابر بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وطبقا لهذه الاتفاقية اتفق الطرفان على "تشجيع التنمية الاقتصادية السلمية وتحسين الوضع الإنساني على الأرض"، وبموجب هذه الاتفاقية تلتزم إسرائيل بفتح المعابر الحدودية الفلسطينية، وتسهيل الحركة عليها أمام البضائع الفلسطينية، بالإضافة إلى تخفيف القيود التي تفرضها على حركة النقل داخل الضفة الغربية، وإعادة تشغيل القوافل التجارية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعتبر تطبيق هذه الاتفاقية شرطا أساسيا لإيجاد اقتصاد فلسطيني قابل للحياة، ولهذا ساعد الاتحاد الأوروبي، بوصفه الطرف الثالث في اتفاقية تشغيل معبر رفح الحدودي في تدريب وتأهيل الكوادر الفلسطينية العاملة في هذا المعبر وزودهم بالمعدات وقدمت 9 ملايين يورو (أي 11.5 مليون دولار تقريبا) للمساهمة في نفقات تشغيله، كما قدم الاتحاد خلال الفترة الواقعة بين عامي 2000-2006م مبلغ 30 مليون دولار لدعم المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة، و4 ملايين يورو (أي ما يعادل 5 ملايين دولار تقريبا) منحا للتنمية الاقتصادية، وعمل على تحفيز التجارة الفلسطينية في العام 2006/2005م بتقديم الدعم اللازم لها، وتعزيز قوانين وتحديث القطاع الخاص، والقيام بإصلاحات قانونية وتنظيمية¹. إلا أن المعونات والمساعدات التي تلقاها القطاع الخاص تعتبر ضئيلة جدا إذا ما قورنت بقيمة المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية، منذ توقيع اتفاق أوسلو إلى نهاية عام 2007م، مما يعني توجه هذه المساعدات نحو مشاريع إنتاجية غير مباشرة، وهذا ما سنناقشه في الصفحات القادمة بالتفصيل.

أنشأ الاتحاد الأوروبي بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الآلية الدولية المؤقتة في حزيران/يونيو 2006م لتقديم المعونات الإنسانية للشعب الفلسطيني بعيدا عن رقابة الحكومة

¹ مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية: الضفة الغربية وقطاع غزة. "القطاع الخاص"، على الموقع الإلكتروني التالي http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/cooperatio_development/sector4.htm

الفلسطينية، وبتنويل من المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول مانحة أخرى¹.

قدم الاتحاد من خلال هذه الآلية مساعدات بلغت قيمتها 365.5 مليون يورو (أي 460 مليون دولار تقريباً) لتوفير الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني و توفير الأموال اللازمة للنفقات التشغيلية للمستشفيات والمراكز الصحية، و قدمت الدول الأعضاء في الاتحاد مبلغ 143.47 مليون يورو (أي 181 مليون دولار تقريباً) لنفس الهدف². كما جمع الاتحاد مساعدات وصلت قيمتها إلى 700 مليون يورو، دفعت المفوضية الأوروبية منها 340 مليون يورو (أي 427 مليون دولار تقريباً) والباقي من دول الاتحاد الأوروبي³.

ومن خلال هذه الآلية الدولية المؤقتة* كان موظفو السلطة الوطنية الفلسطينية يستلمون رواتبهم مباشرة من حساباتهم البنكية، وعمدت هذه الآلية إلى دفع المخصصات الاجتماعية

¹ شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين). "الأراضي الفلسطينية الحذر يشوب عملية تقديم المساعدات"، 3 أيلول/سبتمبر 2007م، على الموقع الإلكتروني التالي <http://arabic.irinnews.org/ReportArabic.aspx?SID=287>

² المرجع نفسه

³ المرجع نفسه

* قدمت الآلية المؤقتة منذ نشأتها في حزيران 2006م مساعدات ومخصصات لحوالي 77000 من موظفي السلطة الفلسطينية، وللمتقاعدين ضمن مشروع يحمل عنوان "أصحاب الدخل المنخفض"، الذي أستفاد منه ما نسبته 88% من موظفي السلطة الفلسطينية الذين لم يستلموا رواتبهم بصورة نظامية منذ شباط 2006م، و كما عملت الآلية المؤقتة على صرف مخصصات اجتماعيه لحوالي 75000 عائلة فلسطينيه من الذين ليس لهم دخل منتظم من الأسر الفقيرة، التي عادة ما تتلقى المساعدات من خلال برنامج الحالات الاجتماعية الصعبة، بالإضافة إلى حصول 150000 أسرة فلسطينية على مخصصات مالية مباشرة عبر البنوك، ليستفيد ما نسبته 22% من سكان الضفة و 31% من سكان غزة من هذه المساعدات. ومنذ قيام إسرائيل بتدمير محطة غزة لتوليد الكهرباء في حزيران 2006م، تدخلت الآلية المؤقتة لتوفير الوقود اللازم للمولدات الكهربائية في المستشفيات، وآبار المياه من أجل الاستمرار في توفير الرعاية الصحية ومياه الشرب الضرورية للفلسطينيين. ومنذ أن أصلحت محطة الطاقة في غزة في تشرين الثاني 2006م بدأت المفوضية الأوروبية عبر الآلية المؤقتة بتمويل احتياجات المحطة الكهربائية من الوقود بنسبة 100% بواقع 262 ألف لتر من الوقود يوميا⁴. فبعدما فشلت المقاطعة في إجبار حماس على القبول بالشروط الدولية، أرادت أوروبا من وراء هذه الآلية المؤقتة الحيلولة دون وصول حياة الشعب الفلسطيني إلى وضع مأساوي من خلال التخفيف من وطأة الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني.

للفئات الأكثر فقرا من الشعب الفلسطيني و أوصلت الأموال إلى المدارس والمستشفيات دون مرورها على الحكومة الفلسطينية¹.

الجدول رقم (7): إجمالي مساعدات الاتحاد الأوروبي للشعب الفلسطيني عام 2006 بملايين اليوروهات.

التعهدات مقدرة بملايين اليوروهات	مساعدات المفوضية الأوروبية للفلسطينيين سنة 2006
40,000	مساهمات إغاثة مرحلية للطوارئ
64,41	دعم موازنة وكالة الغوث العامة سنة 2006
10.00	مساعدات الاونروا المقدمة للاجئين الفلسطينيين في لبنان والأردن وسوريا
101.75	الآلية الدولية المؤقتة
12.00	المساعدة الفنية وبناء القدرات
84.00	المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في الضفة الغربية، الأردن، سوريا ولبنان
20.00	الغذاء والأمن الغذائي (الاونروا 15 مليون، وبرنامج الغذاء العالمي 5 مليون)
4.91	التمويل المشترك مع المنظمات غير الحكومية
2.84	الديمقراطية وحقوق الإنسان
339.91	المجموع

المصدر: http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/eu_and_palestine/overview.htm

نلاحظ هنا أن إجمالي مساعدات الاتحاد الأوروبي خلال العام 2006م بلغت 339.91 مليون يورو (أي ما يعادل 430 مليون دولار تقريبا)

¹ المرجع نفسه

الجدول رقم(8): أجمالي المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي للشعب الفلسطيني عام 2007م
بملايين اليوروهات

التعهدات محسوبة بملايين اليورو)	مساعدات المفوضية الأوروبية للفلسطينيين سنة 2007
175	مجال 2 و 3 من الآلية (مساهمات إغاثة طارئة مرحلية + دفع مساعدات اجتماعية)
66	موازنة الوكالة العامة
43	المساعدات الإنسانية
10	ENPI - شركاء من أجل السلام
4	تحسين مخيمات اللاجئين التابعة لوكالة الغوث للبنية التحتية الصحية للاجئين الفلسطينيين في لبنان
3	منح الوكالة للاجئين الفلسطينيين في لبنان
2	دعم الخدمات المجتمعية في القدس الشرقية
23,30	مساعدات غذائية
326.3	المجموع
(أي 410 مليون دولار تقريبا)	

المصدر : http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/eu_and_palestine/overview.htm

4.7 تقييم السياسات التنموية للاتحاد الأوروبي

نتج عن اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل في 13 ايلول/سبتمبر 1993م، استمرار سيطرة إسرائيل على حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية بشكل مباشر حتى اندلاع الانتفاضة الثانية في عام 2000م¹، وعقب توقيع اتفاق أوسلو ونشوء السلطة الفلسطينية على أثره اعتمدت هذه السلطة على مساعدات الدول المانحة لتغطية نفقاتها.

حيث تعهدت هذه الدول بتقديم دعم مالي لها بقيمة 4847 مليون دولار خلال الفترة الواقعة بين الأعوام 1994م-2000م، لكن ما صرف منها حقيقة بلغ 3314 مليون دولار أي ما

¹ برنامج دراسات التنمية، "تقرير التنمية البشرية 2002"، جامعة بيرزيت-بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (دائرة التنمية البشرية وبناء المؤسسات)، ص ص 26-28

يساوي 68.3% من مجمل التعهدات، ولم يكن جميع المبلغ الذي وصل فعلا للشعب الفلسطيني هبات غير مسترده بل كان منه 12.5% على شكل قروض¹.

وعلى الرغم من اتفاق أوسلو للسلام ومساعدات الدول المانحة للسلطة الفلسطينية إلا أن وضع الاقتصاد الفلسطيني بقي متدهورا نتيجة السياسات الإسرائيلية. ومنها الاستمرار في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات ففي نهاية عام 2000م بلغ مجموع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة 150 مستوطنة (باستثناء القدس)، كما أقدمت إسرائيل على إنشاء 65 شارعا التافيا في الضفة الغربية بطول 652 كم، أي ما يعادل 65 ألف دونما، وارتفع عدد الوحدات السكنية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة وغزة بنسبة 49.52% ليبلغ 49940 وحدة سكنية في عام 2000م، كما ارتفع عدد المستوطنين في الفترة الواقعة بين 1993-2000م بنسبة 72%، ليبلغ عدد المستوطنين بنهاية عام 2000م إلى 390039 مستوطنا، وصادرت إسرائيل في عام 2000م وحده 5000 دنم².

كما لا ننسى أن إسرائيل تسيطر على كافة الموارد الطبيعية الفلسطينية، فهي تسيطر على 81% من المياه الفلسطينية³.

ومنذ عام 1967م وحتى عام 2000م أقدمت إسرائيل على اقتلاع أكثر من نصف مليون شجرة، 70% منها من أشجار الزيتون⁴.

ومنذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 2000م وحتى نهاية 2001م اقتلعت 35 ألف شجرة إضافية لتوسيع المستوطنات، وشق طرق التافيا تحت ذرائع أمنية⁵. ولم تكثف بتدمير البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بل عمدت إلى عرقلة أية اتفاقية اقتصادية توقعها

¹ المرجع نفسه، ص ص 26-28

² المرجع نفسه، ص ص 23-25

³ المرجع نفسه، ص ص 23-25

⁴ المرجع نفسه، ص ص 23-25

⁵ المرجع نفسه، ص ص 23-25

السلطة الفلسطينية مع الدول الأخرى، حتى تحول دون تحقيقها أية مكاسب اقتصادية تمكنها من الاستقلال مستقبلاً عن الاقتصاد الإسرائيلي.

لذا فإن إسرائيل شككت بقانونية الاتفاقية الموقعة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة التحرير عام 1997م واعتبرتها مخالفة لاتفاقية أوسلو 2 الموقعة في 28 أيلول/سبتمبر 1995م، والتي تمنع السلطة الفلسطينية من الدخول في اتفاقيات تجارية مستقلة مثل هذه الاتفاقية، وأن اتفاقية الشراكة الموقعة تعقد بين دولتين أو كيانين يتمتعان بولاية جغرافية واضحة ومعروفة¹، ولذا لا تعتبر إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة منطقة جمركية مستقلة ومنفصلة عنها، لأن السلطة الفلسطينية لا تمتلك السيادة على الحدود، كما أنه لا يوجد لديها مطارات وموانئ، ولهذا سمح بروتوكول باريس الموقع عام 1995م للسلطة الفلسطينية باستخدام الموانئ والمطارات الإسرائيلية في العملية التجارية دون تمييز، ولكن إسرائيل عمدت إلى وضع الكثير من العراقيل أمام التجار الفلسطينيين، عن طريق شهادات الاستيراد التي فرضتها عليهم في بروتوكول باريس، و الشهادات والوثائق المعقدة، والفحوص المخبرية التي تطلبها عند تصدير السلع الزراعية الفلسطينية، واشترطت في التخليص الجمركي للبضائع الفلسطينية، وجود دور رئيس للمخلصين الإسرائيليين، الذين لهم الحق في تخليص شحناتهم قبل التجار الفلسطينيين، ولا ننسى الفحوصات الأمنية التي تفرضها على المنتجات والبضائع الفلسطينية والتي تؤدي غالباً إلى تلف البضائع الفلسطينية بسبب التلكؤ وطيلة الوقت الذي تستغرقه، مما يؤدي إلى تلفها وبيعها بأثمان بخسه². لقد استغلت إسرائيل بنود بروتوكول باريس الذي فرضته على السلطة الفلسطينية لخنق الاقتصاد الفلسطيني وإفائه تحت سيطرتها مستفيدة من خضوع جميع معابر الضفة الغربية وقطاع غزة تحت هذه السيطرة.

كلفت هذه المعوقات التجار الفلسطينيين الكثير من الجهد والمال والوقت، ولم تكتف إسرائيل بذلك، بل عمدت إلى فرض الإغلاق على الأراضي الفلسطينية المحتلة عقب توقيع

¹ كنفاني، نعمان. مرجع سبق ذكره، ص 35-36

² "دراسة وتحليل لاتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية"، مرجع سبق ذكره، ص 7-9

اتفاق أوسلو، وخاصة بعد وصول اليمين الإسرائيلي المتطرف للحكم بقيادة نتنياهو في عام 1996م، مما حول وظيفة المساعدات التي قدمتها الدول المانحة للشعب الفلسطيني من مساعدات لبناء اقتصاد فلسطيني مستقل، إلى مساعدات تعويضية لتخفيف الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة سياسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

وضع البنك الدولي أن مجمل المساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني خلال الفترة الواقعة بين عامي 1994-1998م حوالي 1.49 مليار دولار في حين خسر الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة نفسها 2.8 مليار دولار نتيجة هذه السياسات¹.

دفع هذا الوضع المفوضية الأوروبية في كانون الثاني 1998م لإثارة التساؤل فيما إذا كان الدعم المالي المخصص للتسوية السلمية قد حقق النجاح، فكان رد الدول الأعضاء في الاتحاد، بأن النجاح "من الزاوية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي فإن نتيجة الجهود غير المرضية إلى حد بعيد. إلا أنه من الزاوية السياسية بالمقابل، فإن إسهام الاتحاد الأوروبي سياسيا واقتصاديا لعب دورا حاسما في الإبقاء على السلطة الفلسطينية ومعها العملية السلمية"².

لخص الاتحاد الأوروبي في عام 1999م إستراتيجيته المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة بتحقيق الأهداف التالية: وقف التدهور الاقتصادي الذي تعانيه الأراضي الفلسطينية المحتلة، والاستفادة من الكفاءات والقدرات الموجودة في المجتمع الفلسطيني، وإعادة الاقتصاد الفلسطيني إلى مرحلة النمو، والتعاون بين السلطة الوطنية والاتحاد الأوروبي لفك تبعية الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي، وإنشاء نظام اقتصادي يقوم على قاعدة إنتاجية حديثة³.

وليس الأوروبيون وحدهم الذين يرون أن نتائج التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة غير مرضية، ففي التقرير الذي أصدرته (United Nations Conference on Trade and Development) (UNCTAD) حول أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الواقعة بين

¹ مركز ماس للدراسات الاقتصادية > مرجع سبق ذكره، ص 34

² نخله، خليل. مرجع سبق ذكره، ص 129

³ المرجع نفسه، ص 104

الأعوام 1996-1999م تبين أنه يعاني " من التبعية، ويسير على درب النمو العكسي الناجم عن استمرار الاحتلال الطويل، وهذا الدرب يتسم بالاعتماد الكبير على المصادر الخارجية مع ضعف الإمكانيات لخلق فرص عمل في السوق المحلية، والتشويبات القائمة في استخدام الموارد الاقتصادية"¹. فقد عززت الإجراءات الإسرائيلية اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على إسرائيل، وجعلت أي نمو مستحيلاً في ظل حصارها المطبق على الضفة الغربية والقطاع.

كما وضح تقرير البنك الدولي الصادر في نيسان/ابريل 2000م بعنوان "حالة الفقر في الضفة الغربية وغزة"، بأن الأراضي الفلسطينية المحتلة تصنف ضمن مرتبة الدول الأكثر فقراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأنه خلال عام 1998م أجبر أكثر من خمس السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة على تدبير أمورهم بدخل يقل عن الدولارين يومياً، وأن الفقراء في غزة هم ضعف العدد المتواجد في الضفة الغربية، وأوضح التقرير أن "جانبا أساسيا من حالة الفقر في الضفة الغربية وغزة ناجم عن المستوى الفعلي للتنمية والذي هو أدنى مما يشاع عنه"². واطهر التقرير أن المساعدات الغربية بشكل عام، والأوروبية منها بشكل خاص، لم يكن لها أي تأثير، أو أي مفعول في وقف تدهور الاقتصاد الفلسطيني في فترة التسعينات، ولم تنجح هذه المساعدات في تحقيق الإنماء الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي ظل أدراك الاتحاد الأوروبي بأن بناء اقتصاد فلسطيني قوى ومستقل في هذه الظروف أصبح من الصعب تحقيقه، سعى الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم المعونات للشعب الفلسطيني للإبقاء على السلطة الفلسطينية على قيد الحياة من خلال "ربطها بجهاز يضمن عدم القضاء عليها" وإعطائها المعونات اللازمة للإبقاء عليها قادرة على توفير الخدمات العامة ودفع رواتب الموظفين في القطاع العام. كما أكد تقرير "الورقة الإستراتيجية" للاتحاد الأوروبي للأعوام 2000-2006م، على أن "مساعدات الاتحاد والدول الأعضاء احتلت مكانة الأولوية السياسية في الاعتبارات الأوروبية، حيث ساد الاعتقاد بأن الحيلولة دون انهيار الاقتصاد

¹ المرجع نفسه. ص 109

² المرجع نفسه. ص 112

والمجتمع الفلسطيني هو عنصر جوهري في تحقيق السلام. وهناك أجماع على أنه تم تحقيق هذا الهدف، إلا أن النجاح في عدم التدهور بصورة كلية يبقى موقعا بعيدا للغاية من تحقيق تنمية جادة قابلة للاستدامة، من النوعية التي يمكن حشد الفلسطينيين للانتقال حول دعم السلام بصورة فاعلة¹.

ارتفع عجز الموازنة الفلسطينية من 6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1999م إلى 39% خلال الانتفاضة وخاصة عام 2002م². كما ارتفعت نسبة البطالة والفقير، ما أدى إلى تكثيف الضغوط على السلطة الفلسطينية لزيادة الإنفاق في ظل تناقص الإيرادات، فزادت النفقات من 30% عام 1999م إلى 52% عام 2002م، وتراجعت إيرادات السلطة من 24% عام 1999م إلى 13% فقط من الناتج المحلي الإجمالي عام 2002م، في ضوء ذلك اعتمدت السلطة الفلسطينية على تمويل العجز المالي البالغ 464 مليون دولار على أموال المانحين، خاصة الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والبنك الدولي³. وقد حالت هذه المساعدات دون انهيار السلطة الفلسطينية، ولكنها لم تمنع من ارتفاع مديونيتها للبنوك المحلية والدولية التي وصلت إلى 855 مليون دولار عام 2002م، في ظل احتجاز إسرائيل لـ700 مليون دولار من عائدات الضرائب الفلسطينية⁴.

بدأ الاقتصاد الفلسطيني بالتباطؤ والانكماش بسبب هذه السياسات، فراجع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني أكثر من 24% في عام 2001م، و22% في عام 2002م، واستمر التراجع في العام 2003م، مما جعله يفقد في السنوات الثلاث الأولى من عمر الانتفاضة كل ما أحرزه من نمو خلال السنوات الخمس عشرة التي سبقتها¹.

¹ المرجع نفسه. ص ص 129-130

² _تقرير عن المساعدات المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني". مجلس التجارة والتنمية (الاونكتاد). جينيف 6-

17 تشرين الأول/أكتوبر 2003م البند 6(ب) من جدول الأعمال المؤقت، ص ص 11-12

³ المصدر نفسه، ص ص 11-12

⁴ المصدر نفسه، ص ص 11-12

¹ المصدر نفسه، ص 7

وقد قدر مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية خسائر الاقتصاد الفلسطيني في ظل انتفاضة الأقصى بـ10.9 مليون دولار أمريكي يومياً، دون احتساب كلفة ما لحق بالتملكات الفلسطينية من دمار وخراب نتيجة العدوان الإسرائيلي، وفي ضوء ذلك أصبح من الصعب على القطاع الخاص أن يقوم بأي دور في تطوير الاقتصاد الفلسطيني وتنمية قدراته الإنتاجية وبخاصة التصديرية منها¹.

وخلال الفترة الواقعة بين عام 1994-2005م خصص الاتحاد الأوروبي ما يقارب من 2.3 مليار يورو (أي 2.888 مليار دولار تقريباً)²، مساعدات للشعب الفلسطيني من مجمل سبع مليارات دولار قدمتها الدول المانحة كمساعدات خلال هذه الفترة³، غير أن هذه المساعدات جميعها لم تعوض الاقتصاد سوى نصف خسائره تقريباً التي تكبدها نتيجة الممارسات الإسرائيلية.

يتضح من التقرير الاقتصادي الصادر عن مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الذي نشر في غزة، والذي أظهر أن خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الست الأولى من عمر الانتفاضة تجاوزت الـ16مليار دولار، وأن معدلات البطالة ارتفعت إلى نسبه لم يسبق لها مثيل منذ عقود، حيث كانت 14% في عام 1999م فوصلت إلى 28% عام 2005، و38% عام 2006م⁴. كما أن الـ518 مليون دولار التي قدمها الاتحاد الأوروبي لموازنة السلطة خلال الفترة الواقعة بين عامي 2000-2006م، لم تفلح في سد عجز الموازنة ما دفع السلطة الفلسطينية للاقتراض من البنوك المحلية والدولية لسد عجز موازنتها، فبلغت مديونيتها الداخلية

¹ برنامج دراسات التنمية. تقرير التنمية البشرية 2002، مرجع سبق ذكره، صص 23-25

² مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية: الضفة الغربية وقطاع غزة. "تبذره عن العلاقات الأوروبية مع الفلسطينيين"، مصدر سبق ذكره

³ مركز ماس للدراسات الاقتصادية. مرجع سبق ذكره، صص 26

⁴ إينا. "أرقام: مأساة الشعب الفلسطيني"، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.almorni.com/index.php?option=com_content&task=view&id=1690&Itemid=35

والخارجية في عام 2005م حوالي 1.3 مليار دولار¹. وهذا قبل أن تستلم حركة حماس مقاليد الحكم في عام 2006م عقب فوزها في الانتخابات التشريعية.

وعندما شرعت حركة حماس بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة في شباط/فبراير 2006م، سارعت اللجنة الرباعية لإمهالها شهرين للاعتراف بشروط اللجنة الرباعية وهي (الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير، والاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف والإرهاب)، مقابل الاستمرار في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني². وعندما رفضت حماس شروط اللجنة الرباعية لم تكثف أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بقطع المعونات والمساعدات التي تقدمها للشعب الفلسطيني، فقد استخدمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قوانين مكافحة الإرهاب لفرض المقاطعة على الحكومة الفلسطينية، ولأن حركة حماس مدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية فقد سهل فرض هذه المقاطعة، ونتيجة ذلك امتنعت البنوك عن تحويل أي مبلغ مالي إلى حساب الحكومة الفلسطينية الجديدة، لأن أي بنك يتعامل معها يفقد القدرة على التعامل بالدولار و اليورو بموجب قوانين مكافحة الإرهاب ، فأصبحت الحكومة الفلسطينية التي تقودها حركة حماس عاجزة عن دفع رواتب الموظفين، ولم يصل إليها سوى بعض الأموال العربية التي تم تهريبها كأموال نقدية في حقائب المسؤولين العائدين إلى غزة من الخارج عبر معبر رفح الحدودي³.

ونتيجة لهذه المقاطعة تقلصت المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني بنسبة 40% عما كانت عليه من قبل، وخسر الاقتصاد الفلسطيني في عام 2006م أكثر من مليار دولار وهي "470 مليوناً من المساعدات و 600 مليوناً من مستحقات الضرائب عند إسرائيل"، وهذا المبلغ يعادل ربع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005م⁴. كان للمقاطعة تأثير سلبي جداً على الاقتصاد

¹ - "ندوة عن التمويل الخارجي للاقتصاد الفلسطيني...البطالة سترتفع والفقير سيزيد"، مرجع سبق ذكره

² تحالف السلام. "الرباعية تمنح حماس مهلة لقبول شروطها قبل مواصلة المساعدات"، مرجع سبق ذكره.

³ اليوسفي، حسن. مرجع سبق ذكره

⁴ المرجع نفسه

الفلسطيني، الذي يزرع تحت الاغلاقات والحصار المشدد وجاءت هذه المقاطعة لتزيد من مشاكل هذا الاقتصاد.

وبعد أن اكتشفت المفوضية الأوروبية في حزيران/يونيو 2006م بأن المقاطعة الاقتصادية لا تحقق أهدافها في الضغط على حماس، وإرغامها على قبول شروط الرباعية، وأنها لم تؤلب الناس عليها، وأنها أدت إلى زيادة موجة العداة لدى الفلسطينيين ضد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، استخدم الاتحاد الأوروبي آلية جديدة لإيصال معونات للشعب الفلسطيني دون مرورها على الحكومة¹.

ولتحقيق هذه الغاية أسست المفوضية الأوروبية الآلية الدولية المؤقتة (Temporary International Mechanism) أشرف عليها البنك البريطاني HSBC، وعمدت إلى تحويل 140 مليون دولار لتسديد نفقات الخدمات الصحية، ولسداد ديون البترول، وتوفير جزء من مرتبات موظفي السلطة الفلسطينية من خلال إيداعها مباشرة في حساباتهم البنكية دون مرورها على وزارة المالية الفلسطينية².

وفي الفترة الواقعة بين عام 2003-2005م انتعش الاقتصاد الفلسطيني نسبياً مقارنة بالسنوات الأولى من عمر الانتفاضة، نتيجة لتحسن الأحوال السياسية، وتخفيف إسرائيل إجراءاتها الأمنية على الأرض، إلا أنه عاد وانخفض في عام 2006م بشكل حاد نتيجة الحصار الدولي المفروض على الشعب الفلسطيني، فانخفض بذلك الناتج المحلي الإجمالي إلى ما بين 5-10%، وكان نتيجة لذلك أن تراجع نصيب الفرد من منه حوالي 40% عما كان عليه في عام 1999م³.

¹ المرجع نفسه

² المرجع نفسه

³ _ "التطورات الاقتصادية في عام 2006م"، آذار/مارس 2007م، ص2، صندوق النقد الدولي-البنك الدولي: الضفة الغربية وقطاع غزة، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.imf.org/external/np/wbg/2007/ara/032607eda.pdf>

وبفعل المقاطعة أيضا تراجع هذا الناتج عام 2006م أقل مما كان عليه عام 2005م بنسبة 5%، مما يعني أن متوسط خسارة دخل الفرد بلغت حوالي 8.5%، وأصبح 60% من الأسر الفلسطينية المقيمة في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت خط الفقر¹.

جدول رقم (9): مساعدات الدول المانحة قبل المقاطعة وبعدها

الدول	2005	2006
المجموع	\$1.189.151.934	\$718.767.116
البلدان العربية	14%	36%
الاتحاد الأوروبي	46%	33%
أميركا الشمالية	20%	12%
بلدان الشرق الأقصى	7%	9%
البلدان الأخرى	13%	9%

المراجع: اليوسفي، حسن. "الحصار المالي على الشعب الفلسطيني" على الموقع الإلكتروني التالي

<http://elyousfi.jeeran.com/archive/2007/2/158101.html>

وعاود هذا الناتج للارتفاع في عام 2007م بشكل طفيف جدا عن عام 2006م من 4.107 مليار دولار في عام 2006م إلى 4.135.8 مليار دولار عام 2007م أي بنسبة 0.7% فقط²، نتيجة رفع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني اثر أحداث غزة، وإقالة حكومة إسماعيل هنية، وتكليف سلام فياض برئاسة حكومة الطوارئ.

وإذا كان هدف المساعدات المعلن هو تأسيس دوله فلسطينية ذات سيادة وهو في حقيقة الأمر بهدف دعم التسوية السلمية، إلا أن تعثر العملية السلمية ووصولها إلى طريق مسدود عام

¹ اليوسفي، حسن. مرجع سبق ذكره

² مشعل، احمد. "الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقرير

الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007م، ص 361، مرجع سبق ذكره

2000م، واتخاذ إسرائيل إجراءات عقابية بحق الشعب الفلسطيني، أدت كلها إلى تحويل هذه المساعدات التي كان من المفترض أن تكون مساعدات "تنموية" إلى وظيفة "تعويضية" عن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني، فهذه العقوبات التي كانت اقتصادية وأمنية ومالية وإدارية أثرت بشكل سلبي على المناخ الاستثماري في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، مما أدى إلى توقف العمل في العديد من المشاريع الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية¹.

وكما تتحمل إسرائيل المسؤولية الكبرى عن تدهور الاقتصاد و التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، يتحمله أيضا الاتحاد الأوروبي وبقية الدول المانحة، فقد ساهمت بدور لا يقل أهمية عن الدور الإسرائيلي في عدم استفادة الشعب الفلسطيني من الأموال الضخمة التي منحت له من خلال السياسات التي اتبعتها في طريقة استثمار هذه الأموال والتي:

أولاً: تشترط شراء المعدات والخبرات التقنية التي تنفذ المشاريع من الدول المانحة، فالإتحاد الأوروبي يشترط شراء المعدات اللازمة لتنفيذ المشاريع من دول الإتحاد الأوروبي كشرط لتمويلها، وترتفع نسبة المساعدات التقنية حسب اختلاف الدول، ولكنها في الحالة الفلسطينية قد تصل إلى 85% أو 90%، بل قد يصل راتب الخبير من دول الإتحاد إلى أربعة أضعاف أعلى راتب في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وغالبا ما تصل قيمة هذه المعدات وأجور الخبراء إلى حوالي 70% من إجمالي قيمة المساعدات المقدمة مما يفسح المجال أمام الفساد واستخدام المحسوبيات². حيث بلغت أتعاب المستشارين والخبراء من مواطني الدول المانحة خمس هذه المساعدات، ولم يستفد الشعب الفلسطيني من إسهامات هؤلاء الخبراء سوى أطنان الأوراق المحفوظة في المكاتب والخزائن³.

¹ برنامج دراسات التنمية. تقرير التنمية البشرية 2002، مرجع سبق ذكره، ص 26-28

² مركز ماس للدراسات الاقتصادية. مرجع سبق ذكره، ص 34

³ المرجع نفسه، ص 34

ثانياً: عدم وفاء الدول المانحة بكامل التزاماتها وتعهداتها عند الدفع¹. بالإضافة إلى أن طريقة توزيع الدول المانحة والاتحاد الأوروبي للمساعدات على القطاعات الاقتصادية الفلسطينية لم تخدم بأي شكل من الأشكال بناء اقتصاد فلسطيني قوي.

وحسب ما أشارت إليه بيانات وزارة التخطيط الفلسطينية، فقد حصلت القطاعات الاجتماعية على أعلى نسبة دعم في الفترة الواقعة بين 1994-2005م إذ بلغت 40.8% من مجمل الدعم المقدم، ويأتي قطاع بناء المؤسسات في المرتبة الثانية مستحوذاً على 21% من مجمل الدعم، وكان إجمالي ما قدمته الدول المانحة خلال الأعوام الواقعة بين 1994-2005 حوالي 7000 مليون دولار بالإضافة إلى 400 مليون للأوروبيين². في حين لم يحصل القطاع الإنتاجي سوى على 10% من قيمة التعهدات، لكن ما حصل عليه فعلاً من المساعدات لم يتجاوز 6%. فلم تحصل الزراعة إلا على 1.84% من إجمالي المساعدات خلال الفترة الواقعة بين 1994-2000م، و0.87% فقط للصناعة، 3.8% للقطاع الإنتاجي⁴. مما يعني أن أغلب هذه المساعدات هو مساعدات إنتاجية غير مباشرة، فحصول القطاع الاجتماعي على 40% منها يؤكد أن الدول المانحة لم تهتم ببناء اقتصاد فلسطيني قوي، وأن الهدف الأساسي لها هو تحمل أعباء الاحتلال نيابة عن إسرائيل ودعم عملية التسوية السياسية لا أكثر.

ثالثاً: تحول المنح والمساعدات الدولية تدريجياً إلى قروض طويلة الأجل⁵.

فإجمالي ما قدمته الدول المانحة للشعب الفلسطيني خلال الفترة الواقعة بين 1994-2004 حوالي 7000 مليون دولار، 14% منها على شكل قروض طويلة الأجل، وكانت نسبة

¹ برنامج دراسات التنمية. . تقرير التنمية البشرية 2002، مرجع سبق ذكره، ص 26-28

² مركز ماس للدراسات الاقتصادية. مرجع سبق ذكره، ص 26

³ المرجع نفسه. ص 26-27

⁴ سعيد لبد، عماد. "تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)"، ص 482، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.iugaza.edu.ps/ara/Research/articles/volume%2012-2%20Issue%202%20-Human%20-%2015.pdf>

⁵ رزق-القران، هديل. "ورقة مقدمة لورشة عمل الفساد في مرحلة إعادة الأعمار"، عمان 5-6 مارس 2006، ص 5،

على الموقع الإلكتروني التالي www.aman-palestine.org/arabic%5CDocuments/donor-coord

القروض المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي 3.7% من إجمالي المساعدات¹. وهذا يؤثر على الاقتصاد الفلسطيني على المدى الطويل، مما يجعل السلطة الفلسطينية مستقبلا عاجزة عن سداد هذه الديون وتحمل كلفتها.

رابعاً: لم تكن هذه المساعدات وفق خطة تنموية شاملة شاركت السلطة الوطنية في وضعها، بل كانت تتم حسب رؤية المانحين، و الدراسات التي أعدها خبراءها وفق قائمة من المشاريع أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي². وغالبا ما تتعارض هذه الرؤية مع حاجات الشعب الفلسطيني، فمثلا توجيه 40% من قيمة المساعدات للقطاعات الاجتماعية لم يحقق منافع ذات قيمة للاقتصاد الفلسطيني.

والدليل على ذلك ما أكده أحد كبار المسؤولين بوزارة التخطيط والتعاون الدولي بقوله "كثيرا ما ترفض الدول المانحة تمويل مشاريع على جانب من الأهمية، نتيجة للرغبات الإسرائيلية. ومعظم هذه الدول تفضل تمويل برامج طارئة لخلق فرص العمل، حتى في الحالات التي تكون فيها المشاريع غير إنتاجية. وعلى ضوء هذا، اضطرت السلطة الفلسطينية تغيير مسار برامجها الاستثمارية من المدى المتوسط والطويل إلى المدى القصير، بحيث وجدت نفسها منهكة في توفير الدخل للمرحلة المباشرة، والاستجابة للاحتياجات الاجتماعية الملحة"³، وفي السنتين الأوليين من عمر انتفاضة الأقصى، عمدت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى إعادة ترتيب سلم أولوياتها بحيث تم التركيز أكثر تخصيص الأموال اللازمة لتغطية نفقات الموظفين والحاجات الأساسية كالغذاء والصحة.

خامساً: افتقار السلطة إلى رؤية واضحة لاستثمار هذا الدعم نتيجة حداثة تكوينها والفساد الذي اعترأها⁴.

¹ مركز ماس للدراسات الاقتصادية. مرجع سبق ذكره، ص ص 21-25

² برنامج دراسات التنمية. تقرير التنمية البشرية 2002، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-28

³ خليل نخله، مرجع سبق ذكره، ص 186

⁴ مركز ماس للدراسات الاقتصادية. مرجع سبق ذكره، ص 25

وهذا ما أكد عليه تقرير روكارد الصادر في عام 1999م الذي أوضح لأن الخطة التنموية التي وضعتها السلطة الفلسطينية للفترة 1999م-2003م غير واضحة فيما يتعلق "بأهداف سياستها الشاملة قد أعاق تحديد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والإدارية الواضحة وصياغة إستراتيجية عملية مناسبة. كما أعاق أيضا تخطيطا طويل المدى لمعالجة مسائل القدرة الاقتصادية واستدامة السياسة الاجتماعية على ضوء معدلات النمو السكاني والتوجهات المتوقعة في الأسواق الإقليمية والعالمية"¹. فدائنة مؤسسات السلطة الفلسطينية حالت دون وضع خطط تنموية فاعلة نظرا لنقص البيانات اللازمة لهذه الخطط، وعدم تكليف الكوادر العلمية المناسبة.

5.7 مؤشرات التنمية السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م

حددت اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، شكل سلطة الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967م وصلاحياتها. بما فيها تحديد ولاية المجلس التشريعي الفلسطيني وصلاحياته، مما شكل ذلك كاجبا لعمل المجلس، كما عمدت السلطة التنفيذية إلى التهميش دور المجلس التشريعي والسلطة القضائية، في ضوء عدم وجود علاقة دستورية واضحة تحدد العلاقة بينهما، وفي انتخابات عام 1996م فازت حركة فتح بأغلبية المقاعد بالمجلس التشريعي عقب مقاطعة الحركات الإسلامية وفصائل منظمة التحرير الانتخابات تعبيراً عن رفضها لاتفاقية أوسلو².

أما السلطة القضائية فقد عانت من الكثير من المصاعب والتحديات التي حالت دون تمكينها من القيام بمهامها على أكمل وجه، مما أدى إلى تعزيز مكانة السلطة التنفيذية، على حساب السلطين التشريعية والقضائية، ما نتج عن ذلك من تعرض الحريات العامة وحقوق الأفراد للاعتداءات، في ظل نزوح السلطة التنفيذية للهيمنة والسيطرة، وعملها على تهميش

¹ صايغ، يزيد و الشقافي، خليل المؤلفان الرئيسان 1999م، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، الملخص التنفيذي: تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية، ص ص19-20

² _ "المرأة العربية والمشاركة السياسية:الانتخابات التشريعية"، 2008/7م، على الموقع الالكتروني التالي

السلطين التشريعية والقضائية في ظل عدم وجود دستور واضح وثابت يحكم عمل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية¹.

حيث كانت اغلب القوانين التي صادق عليها المجلس التشريعي من إعداد مجلس الوزراء وليس اللجنة القانونية للمجلس، بالإضافة إلى أن هناك عدة قوانين صادق عليها المجلس التشريعي بقيت على مكتب الرئيس سنوات طويلة دون أن يصادق عليها، مثل القانون الأساسي وقانون الخدمة المدنية، كما أن إسهام المجلس التشريعي بالرقابة على السلطة التنفيذية كان متواضعا للغاية، وفي مجال فصل السلطات لوحظ أن العدد الأكبر من وزراء الحكومات الفلسطينية المتتالية كانوا أعضاء بالمجلس التشريعي وهذا ما يتنافى مع مبدأ فصل السلطات، وبالإضافة إلى أن المجلس التشريعي خضع لضغوط الرئيس ياسر عرفات وتراجع عن تقاريره المثيرة للجدل مثل التقارير المتعلقة بملفات الفساد، ولم يحجب المجلس التشريعي الثقة عن أي حكومة من الحكومات الفلسطينية المتتالية، في حين كان أعضاء المجلس يعبرون عن غضبهم من التهميش الذي يتعرض له المجلس التشريعي بالتلويح بحجب الثقة عن الحكومة دون أن يفعلوها أو "الحد" لإظهار عدم الرضا عن تهميش المجلس التشريعي، بالإضافة إلى أن البرلمان مثل سياسات الحزب الحاكم (حركة فتح) ولم يسهم في تكريس الوحدة الوطنية.² ولهذا بقي القانون الأساسي (الدستور الفلسطيني) الذي صادق عليها المجلس التشريعي عام 1997م، خمس سنوات على مكتب الرئيس ياسر عرفات دون مصادقة³.

وكما تعتبر مشاركة المرأة في الحياة السياسية الفلسطينية أحد مظاهر تقدم المجتمع وتطور التنمية والديمقراطية، وبنسبة للمرأة الفلسطينية، احتلت المرأة الفلسطينية مكانة هامة في النضال الوطني الفلسطيني الذي قادته الحركة الوطنية الفلسطينية بفصائلها المتعددة، وتعاضم

¹ عزت، نادر. "فلسطين-تقرير التنمية البشرية 2004م"، برنامج دراسات التنمية-جامعة بيرزيت، على الموقع

الالكتروني التالي <http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/2004/phdr04.html>

² منصور، خالد. "المجلس التشريعي: له القليل وعليه الكثير"، 24/12/2004م، على الموقع الالكتروني التالي

<http://pulpit.alwatanvoice.com/content-33452.html>

³. براون، ناتان ج. "رثاء الإصلاح الفلسطيني: دروس واضحة من سجل مضطرب"، شباط/فبراير 2007م، ص 7-

8، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic/nathan_palestineFinal.pdf

دورها في الكفاح الوطني مع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م، إلا أن تراجع الطابع الشعب للانتفاضة في مراحلها الأخيرة، وسيادة مقومات الوحدة الوطنية على قضايا الاجتماعية في مقدمتها قضية المرأة اضعف دور المرأة في الحياة السياسية الفلسطينية. وعند تشكيل السلطة سيطر الرجال على أماكن صنع القرار في السلطة، ولم تتجسّد سوى خمس نساء بالانتخابات التشريعية عام 1996م¹، وكما رفض المجلس التشريعي إقرار قانون الكوتا النسائية الذي أيّده غالبية القوى الوطنية، ووضع بدلاً منه نظام تمثيل النساء في مواقع مضمونه في قوائم الانتخابات النسبية التشريعية والمحلية².

وتغير الحال في عام 2006م حيث شاركت 11 قائمة حزبية بالانتخابات التشريعية التي اعتمدت نظام مختلط ومناصفة بين الدوائر الانتخابية والقوائم النسبية، حيث فازت حركة حماس بـ74 مقعداً مقابل 45 لحركة فتح وذهبت بقية المقاعد للقوائم الأخرى³. وكانت نتيجة هذه الانتخابات فرض حصار على الشعب الفلسطيني نتيجة رفض حماس للشروط الدولية، وما قاد ذلك من اقتتال فلسطيني داخلي عام 2007م بين حركتي حماس وفتح، وهذا ما ناقشناه في الصفحات السابقة.

حيث لم يهتم الاتحاد الأوروبي الممول الرئيس للسلطة الفلسطينية بالأحوال الفلسطينية الداخلية التي نشأ عقب توقيع اتفاقية أوسلو، وقيام سلطة الحكم الذاتي، حيث غضت الدول المانحة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي قيام الرئيس ياسر عرفات بإقامة سلطة مركزية شديدة التمركز حول شخصه، همش فيها المجلس التشريعي والحكومة، مستأثراً بالقرار السياسي لوحده، بالإضافة إلى تركه العنان للأجهزة الأمنية التي تشكلت حديثاً مهمة قمع الخصوم السياسيين المعارضين للعملية السلمية، والمنتقدين لأسلوبه في إدارة مؤسسات السلطة، من خلال اتخاذ إجراءات خارج القانون بعيداً عن السلطة القضائية التي أضعفت وحيّدت، واستحدثت محكمة أمن الدولة التي تقوم محاكماتها دون إتباع الإجراءات القانونية السلمية، بدون أدنى

¹ مركز معلومات وإعلام المرأة. " المرأة الفلسطينية ومشاركتها السياسية"، حزيران/يونيو 2005، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.pwic.org.ps/makal/makal68.html>

² منصور، خالد. مرجع سبق ذكره

³ _ " المرأة العربية والمشاركة السياسية: الانتخابات التشريعية"، مرجع سبق ذكره

مراعاة لحقوق المواطنة أو الالتزام بحقوق الإنسان. ليس الهدف في حقيقة الأمر من هذا الدعم تحويل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع ديمقراطي، إنما الهدف هو خلق شريحة من المجتمع الفلسطيني تعيش على المساعدات الغربية، وتتلاقى مصالحها وآراؤها السياسية حول التسوية السلمية مع جهات النظر الإسرائيلية، وترسيخ اعتماد الشعب الفلسطيني على المساعدات الخارجية لتطويع أرائته والقبول بالتسوية السياسية حسب الشروط الإسرائيلية¹. لهذا لم يعترض الاتحاد الأوروبي بنفرد الرئيس ياسر عرفات بالحكم وتهميشه لبقية مؤسسات السلطة الفلسطينية، ولم يعترض على سيطرة حركة فتح على الحياة السياسية وعلى مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير وإقصائها للقوى الأخرى، فهو مهتم بشيء واحد فقط وهو أن يوقع الرئيس ياسر عرفات على اتفاقية التسوية السلمية مع إسرائيل، وعند رفض الرئيس ياسر عرفات للضغوط الإسرائيلية والأمريكية عام 2000م، بدء مسلسل الضغوط بهدف إجراء الإصلاحات لتجريد الرئيس ياسر عرفات من صلاحياته، وهذا ما سنناقشه في الصفحات القادمة.

ولهذا لم يكن هدف المساعدات الدولية تمكين الإنسان الفلسطيني وإحداث تنمية سياسية، وإنما من أجل إنعاش عملية التسوية السلمية، ولهذا لم تقدم في إطار خطة وطنية للتنمية والأعمار، كما أن جزء كبير منها كان يستهلك في دفع أجور الخبراء الأجانب، بالإضافة إلى أنها كانت تقدم بهدف إنعاش عملية التسوية السلمية ومنع انهيارها، مما أدى إلى تحجيم دور هذه المساعدات في إحداث أي تنمية حقيقية داخل الأراضي المحتلة².

6.7 الدور الأوروبي في الإصلاحات الفلسطينية

منذ انطلاق العملية السلمية عقب توقيع اتفاق اسلوا عام 1993م أصبحت الشؤون

الداخلية الفلسطينية رهن قوتين رئيسيتين:

- القوة الأولى، وهي إسرائيل التي حددت معها العلاقة من خلال توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي في ابريل/نيسان 1994م، والذي بموجبه تقوم إسرائيل بجباية ضرائب

¹ الجرباوي، علي. مرجع سبق ذكره، ص 73-75

² عزت، نادر. مرجع سبق ذكره

الاستيراد الفلسطينية بالنيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية، وتشكل هذه الضرائب ما نسبته 60% من مجموع الضرائب التي تجنيها السلطة الوطنية الفلسطينية.

- القوة الثانية، وهي الدول المانحة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، واليابان، التي تعهدت بإعادة إعمار البنية التحتية التي أهملها الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967م¹.

ويشكل الحفاظ على أمن إسرائيل، وضمان وجودها، وتحقيق مصالحها، المنطلق الرئيس الذي تسعى إليه الدول الغربية، وبالرغم من اتفاق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على المنطلقات الأساسية للعملية السلمية، إلا أن هناك تباينات بين هذه الدول في تطبيق السياسات المتبعة وفقا للمصالح الخاصة لكل منها، ويحدث خلاف بين القوى الغربية (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية) في تعريف "مصلحة إسرائيل" وتحديد أفضل الطرق لتحقيقها².

ومن هذا المنطلق تصر إسرائيل على أنها الدولة الوحيدة التي تدرك مصلحتها، وأن لها الحق وحدها في إعداد شكل التسوية السياسية التي تناسب مصالحها القومية، وأنه يجب على القوى الكبرى تقديم الدعم غير المحدود لها، وهي تثق بالولايات المتحدة الأمريكية نظرا للقوة الهائلة والمسيطرة التي يتمتع بها اللوبي الصهيوني في تحديد السياسات الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط³.

نجحت إسرائيل في فرض "تقاسم وظيفي" يبقى الملف السياسي في يد الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها، أما الاتحاد الأوروبي الذي يعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين فنجحت

¹ اليوسفي، حسن. مرجع سبق ذكره

² الجرباوي، علي. مرجع سبق ذكره، ص72

³ المرجع نفسه، ص72

إسرائيل في احتواء دوره في الشق الاقتصادي بهدف تحقيق التسوية السياسية، مع إعطائه دور ثانوي في الملف السياسي.¹

ولذا مر التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية في ثلاث مراحل هي:

مرحلة أخفاء النوايا التي بدأت منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م وحتى فشل العملية السلمية عام 2000م

تميزت هذه المرحلة بتدفق الدعم المالي والسياسي الخارجي على السلطة الفلسطينية، وبشكل خاص على الرئيس ياسر عرفات، بهدف استمرار عملية التسوية التي بدأت عقب توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م ونشوء السلطة الفلسطينية على أثره، ولأن الدول المانحة ترى أن خير وسيلة لحماية أمن إسرائيل، هي إشعار الفلسطينيين الخاضعين تحت الاحتلال بتحسين أحوالهم من خلال إنعاش اقتصادهم، ونتيجة لذلك أطلق البنك الدولي شعار "الاستثمار من أجل السلام" وضمن "المحددات الإسرائيلية" لأن الدول المانحة لم تبد أي استعداد على الإطلاق لتحدي المواقف الإسرائيلية، وسيطرتها على المناطق الفلسطينية المحتلة، بل عمدت إلى التكامل مع إسرائيل في هذا المجال لضمان تحقيق رؤية إسرائيل وشروطها الخاصة من التسوية السياسية، وكان المطلوب من الدول المانحة استخدام المغريات المادية لدفع القيادة الفلسطينية للقبول بشروط التسوية الإسرائيلية "المغلقة دولياً"²، وفي ضوء هذه الرؤية استقبل الرئيس ياسر عرفات بحفاوة بالغة جدا في الدول الغربية، ومنح جائزة نوبل للسلام بالاشتراك مع إسحاق رابين (Yitzhak Rabin) وشمعون بيرس (Shimon Peres)، وعومل معاملة رؤساء الدول، وقدمت إسرائيل لقيادات السلطة التسهيلات والامتيازات الاقتصادية، وضخت الدول المانحة وخاصة (الاتحاد الأوروبي) مساعدات مالية كبيرة جدا للفلسطينيين، اعتمدت عليها السلطة في

¹ المرجع نفسه، ص 72

² المرجع نفسه، ص 73-75

سداد النفقات التشغيلية والإنشائية، وتأسيس المنظمات غير الحكومية لربث بذور الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطيني¹.

ليس الهدف في حقيقة الأمر من هذا الدعم تحويل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع ديمقراطي، إنما الهدف هو خلق شريحة من المجتمع الفلسطيني تعيش على المساعدات الغربية، وتتلاقى مصالحها وآراؤها السياسية حول التسوية السلمية مع جهات النظر الإسرائيلية، وترسيخ اعتماد الشعب الفلسطيني على المساعدات الخارجية لتطويع أرائته والقبول بالتسوية السياسية حسب الشروط الإسرائيلية².

ومما يؤكد هذا التوجه عدم اكتراث أوروبا بالفساد المستشري في مؤسسات السلطة الفلسطينية ولا بتركيز الرئيس الصلاحيات بيده، فقد أقام سلطة مركزية حول شخصه، همش فيها الحكومة والمجلس التشريعي، وترك العنان للأجهزة الأمنية لقمع المعارضين له و للتسوية السياسية، باتخاذ إجراءات غير قانونية بعيدا عن القضاء، ودون أي اهتمام بحقوق الإنسان أو مراعاة لحقوق المواطنة³، بحيث أتاح هذا الوضع للكثير من المتنفذين في السلطة الفلسطينية استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب ومنافع شخصية سعيا وراء الإثراء السريع، من خلال التسهيلات التي قدمتها إسرائيل لهم كمنح الوكالات، وإقامة الشركات، فتعرضت المساعدات الخارجية للمحاصصة وسرقة كبار المسؤولين لها، وكان المسؤولون المتورطون بالفساد بمواقع تمكنهم من الاتصال بالإسرائيليين والدول المانحة و نتيج لهم استغلال ذلك بهدف تحقيق مصالحهم الشخصية⁴. بالإضافة إلى ذلك لعب الاتحاد الأوروبي وبقية الدول المانحة دورا هاما في انتشار الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية من خلال عدة عوامل أهمها:

¹ المرجع نفسه، ص ص73-75

² المرجع نفسه، ص ص73-75

³ المرجع نفسه، ص ص73-75

⁴ المرجع نفسه، ص ص73-75

1- استخدام الدول المانحة الأموال التي قدمتها للشعب الفلسطيني بهدف إعادة الأعمار وتوفير فرص العمل في كسب التأييد السياسي والولاء وخلق نظام من التبعية لها¹.

2- غض الطرف عن ضعف مؤسسات السلطة الفلسطينية وعدم قدرتها على تلبية مطالب الشعب الذي يعاني من التبعية الاقتصادية لصالح إسرائيل، بالإضافة إلى عدم استطاعتها تحمل التحويلات السريعة خاصة تدفق أموال المانحين². وما نتج عن ذلك من انتشار الفساد، في كافة مؤسسات السلطة تحت نظر الدول المانحة التي كانت تعلم بأن مؤسسات السلطة غير مؤهلة لإدارة الأموال التي قدمتها هذه الدول للشعب الفلسطيني.

3- عدم وجود خطة وطنية تنموية شاملة ومستدامة، بالإضافة إلى عدم وجود تنسيق بين الجهات المانحة، واختلاف أجنداتهم من وراء تقديم هذا الدعم، مما أدى إلى قيام هذا الدول بفرض رؤيتها وخبراتها على الطرف الذي يتلقى المعلومات³.

وفي ضوء ذلك رفضت قوى فلسطينية السكوت على هذا الفساد وانتقدته علنا، وأفضل مثال على ذلك، تقرير هيئة الرقابة العامة السنوي الصادر في عام 1996م بعنوان "أحوال الفساد في إدارة السلطة الوطنية الفلسطينية لعام 2006م"، الذي ذكر أسماء المسؤولين الفلسطينيين المتهمين بالفساد، و أشار إلى أن 350 مليون دولار من المال العام نهبها مسؤولون متنفذون في السلطة الفلسطينية، وقد أثار هذا التقرير ضجة كبيرة جدا حين ذلك⁴.

دفعت نتائج التقرير السنوي لهيئة الرقابة والمطالبات الفلسطينية الداخلية الداعية بالإصلاح، المجلس التشريعي لتشكيل لجنة لدراسة ما جاء في هذا التقرير، فأكدت عليه واتخذ المجلس التشريعي في 8 كانون الثاني/يناير 1998م قرارا بإحالة التقرير إلى رئيس السلطة ياسر

¹ رزق-الغزاز، هديل. مرجع سبق ذكره، ص ص1-2

² المرجع نفسه، ص ص1-2

³ المرجع نفسه، ص ص1-2

⁴ الجرباوي، علي. مرجع سبق ذكره، ص ص73-75

عرفات، لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة ومساءلة المسؤولين الفلسطينيين الضالعين في الفساد، إلا أن الرئيس ياسر عرفات تهرب من مساءلة أي مسؤول من المسؤولين المتهمين بالفساد، بما في ذلك أسماء المسؤولين الذين أدانتهم اللجنة الوزارية التي قام الرئيس ياسر عرفات بتشكيلها برئاسة الأمين العام للرئاسة، فأغلق الملف ولم يصدر بعدها أي تقرير عن هيئة الرقابة حول هذا الموضوع¹. ولم تتوقف المحاولات الفلسطينية لكشف المتورطين في الفساد، والدعوة إلى محاسبتهم، وتشخيص الأسباب التي أدت إلى حدوث الفساد وتقديم توصيات لطرق معالجة هذا الموضوع من خلال إصلاح النظام السياسي والإداري.

لم تجد المطالبة الفلسطينية بالإصلاح آذانا صاغية في الدول المانحة، التي غضت الطرف عن كل التجاوزات التي ارتكبتها مؤسسات السلطة، والفساد المستشري فيها. في حال حدث ذلك الإصلاح، لعمل على تقوية السلطة الوطنية الفلسطينية في مواجهة الضغوط الخارجية، لأن فصل السلطات داخل مؤسسات السلطة سينتج عنه سلطة تشريعية فاعلة تمارس الرقابة، والمحاسبة على السلطة التنفيذية، وعلى مسار المفاوضات معاً، مما يؤدي إلى تعطيل التوصل لتسوية سلمية حسب الشروط الغربية، وبسبب ما سبق ترك الأوروبيون المجال أمام الرئيس ياسر عرفات للتفرد بالحكم كيفما يشاء، لإغرائه بالتوقيع على اتفاقية السلام². فالدول المانحة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي كانت غير معنية إطلاقاً بوجود نظام ديمقراطي برلماني يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية، لأن وجود سلطة تشريعية فاعلة في نظرها سيؤدي إلى عرقلة سير المفاوضات، وسيمنع الرئيس عرفات من تقديم التنازلات المطلوبة لإسرائيل، ولهذا تركوا له حرية التصرف في كافة شؤون السلطة بما فيها أموال المانحين، ظناً منهم بأنه الوحيد القادر على تقديم التنازلات المطلوبة في ظل غياب منظمة التحرير بكافة مؤسساتها وتهميش المجلس التشريعي.

¹ المرجع نفسه. ص ص 73-75

² المرجع نفسه. ص ص 75-78

وهذا ما كشفه لاحقا دنس روس (Dennis Ross) المبعوث الأمريكي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في كتابه "السلام الضائع" قائلا: أن "الأمريكان والإسرائيليين لم يسألوا عرفات حول ما كان يقوم به داخليا لاعتقادهم بأنه الوحيد القادر على "إدارة" الفلسطينيين، وأن رايبين دعاهم مرارا لعدم الضغط على عرفات بخصوص مسائل داخلية تتعلق بحقوق الإنسان أو بالفساد"¹. ونتيجة لذلك شجع الممولون الدوليون عن قصد أو غير قصد تفرد الرئيس ياسر عرفات بالحكم، واهتموا بالأجهزة الأمنية على حساب بقية مؤسسات السلطة الفلسطينية². حتى تكون قوية وقادرة على الوفاء بالإستحقاقات الأمنية المطلوبة لضمان أمن إسرائيل، ولكي تتمكن من قمع المعارضين للعملية السلمية بالقوة.

ولهذا بقي القانون الأساسي (الدستور الفلسطيني) الذي صادق عليها المجلس التشريعي عام 1997م، خمس سنوات على مكتب الرئيس ياسر عرفات دون مصادقة³. وأستمر الحال على ما هو عليه حتى وصول نتتياهو للحكم في عام 1996م وشروعه في وضع العراقيل أمام التسوية السياسية، وشن حربا إعلامية على الرئيس ياسر عرفات، واتهمه بالفساد والتفاس في مكافحة الإرهاب، وتوعده بنشر "الملف الأسود" حول فساد الرئيس ياسر عرفات، والى جانب ضغوط نتتياهو، ازدادت حدة المطالب الداخلية الفلسطينية الداعية للإصلاح، فازداد قلق الاتحاد الأوروبي على مصير التسوية السياسية، مما دفعه إلى تقديم النصائح للرئيس ياسر عرفات بضرورة إصلاح مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية⁴.

وتمخض عن القلق الأوروبي على العملية السلمية تمويل إصدار تقرير برعاية "مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية" لدراسة كيفية تحسين كفاءة مؤسسات السلطة الفلسطينية ومصادقيتها، عرف بتقرير "روكارد"، نسبة إلى رئيس الوزراء الفرنسي السابق الذي ترأس اللجنة. وخلص التقرير إلى أنه "يجب على السلطة الفلسطينية والجمهور الفلسطيني على حد

¹ المرجع نفسه. ص ص 75-78

². براون، ناثن ج. مرجع سبق ذكره، ص 7

³ المرجع نفسه. ص ص 7-8

⁴ الجرباوي، علي. مرجع سبق ذكره، ص ص 75-78

سواء أن يستخلصوا من طبيعة هذه التحديات أن السياسة والممارسة الحاليتين لا يمكن أن تدوما¹. أكد هذا التقرير على أن الفساد أضعف ثقة الدول المانحة في السلطة ومؤسساتها، وأن عليها أن تحسن استغلال هذه المساعدات التي تهدر في بناء اقتصاد فلسطيني، وأن تعيد بناء مؤسساتها بشكل فاعل ينتج عنه القضاء على الفساد ووقف هدر المساعدات، لأن الدول المانحة مهما بلغت درجة التزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني لن تستمر طويلا في تقديم الدعم المالي له.

وتوصل التقرير إلى أن من نتائج انتشار الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية توفير " الذخيرة لمعارضى السلطة الفلسطينية في الداخل وفي إسرائيل والخارج لمهاجمتها، وليس أقل خطورة من ذلك التآكل المحتمل للدعم السياسي من الأسرة الدولية المانحة مع تساؤل دافعي الضرائب والبرلمانيين عن الحكمة من تحويل نسبة عالية من نسبة المساعدة المحدودة للفلسطينيين بدلا من بلدان أخرى نامية"². أكد التقرير من خلال هذا النص على أن الفساد المنتشر في مؤسسات السلطة الفلسطينية أدى إلى إضعاف موقفها في الشارع الفلسطيني لصالح الحركات الإسلامية المعارضة لاتفاق أوسلو والتي وجدت في فساد السلطة فرصة لرفع شعبيتها في الشارع الفلسطيني، إلا أن هذا التقرير وتوصياته بقيت مجرد حبر على ورق ولم ينفذ أي شيء منه.

وفي نهاية التسعينات أخذت المطالبة بالإصلاح تأخذ منحى "أوروبيا خارجيا" وبقي الضغط على الرئيس ياسر عرفات لينا لضمان توقيعه على "وثيقة التسوية النهائية" لأنه القادر على توقيعها، ولعدم إغضاب ننتياهو بهدف ضمان استمراره في العملية السلمية.

مرحلة فشل كامب ديفيد وانكشاف النوايا

وبعد انطلاق انتفاضة الأقصى عام 2000م في أعقاب فشل محادثات كامب ديفيد بين عرفات و باراك، ربطت الدول المانحة مساعداتها بأجراء إصلاحات داخل مؤسسات السلطة

¹ صايغ، يزيد و الشقافي، خليل. مرجع سبق ذكره، ص7

² المرجع نفسه. ص11

للضغط على القيادة الفلسطينية، وأدرك الشعب الفلسطيني بأن كل دولار قدمته الدول المانحة كمساعدة له كان لتحقيق أهداف سياسية.

تكتفت خلال بداية الانتفاضة الفلسطينية الضغوط الغربية على السلطة الفلسطينية لإجراء إصلاحات هيكلية في مؤسسات السلطة الفلسطينية. فقد أكد المسؤولون الفلسطينيون أن المبعوثين الأوروبيين والأمريكيين ينقلون للسلطة رسالة واحدة مضمونها ضرورة إجراء إصلاحات داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية، وأنه لن يكون هناك أي مجال لاستئناف المفاوضات بين السلطة وإسرائيل ما لم تقدم السلطة على إجراء تلك الإصلاحات¹. وعلى الرغم من إصرار الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على إجراء تلك الإصلاحات، إلا أنها لا تعكس الرغبة الحقيقية لهذه الدول في تكريس الديمقراطية والشفافية في عمل مؤسسات السلطة، بقدر ما تعكس رغبتها في خلق الظروف المناسبة للقضاء على الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية.

وما يؤكد ذلك، التأييد الأوروبي والأمريكي الداعم لوجهة النظر الإسرائيلية المبنية على ضرورة قيام السلطة الفلسطينية بالقضاء على البنى التحتية للإرهاب، كمدخل وحيد لإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية، وأنه في حال عدم قيام السلطة الفلسطينية بذلك فلا يجب التعويل عليها². فأضطرت السلطة الفلسطينية نتيجة هذه الضغوط المكثفة التي فرضتها الدول المانحة إلى الانصياع المرة تلو المرة لهذه المطالب.

أثارت مطالب الدول المانحة بالإصلاح سخط الفلسطينيين، ففي حين تطالب السلطة ببناء مؤسسات أصلحية والمضي قدما في بناء مؤسسات إدارية مهنية تتسجم مع معايير الدول المتقدمة يخضع الشعب الفلسطيني للاحتلال، ويفقد سيادته الوطنية، ولا يتمتع بحرية التنقل نتيجة الإغلاقات الإسرائيلية ونشرها الحواجز كما يفتقدون إلى الأمن الداخلي والاستقلال المالي، ولم يقدم لهم الغرب سوى النصح والإرشاد فقط لا غير³. لذا شعر الفلسطينيون أن هذه الضغوط

¹ النعامي، صالح. "الإصلاحات بين حسابات عرفات ومصالح شارون"، 8 حزيران/يونيو 2002م، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/06/article06.shtml>

² المرجع نفسه

³ براون، ناتان ج. مرجع سبق ذكره، ص ص 7-8

يقصد منها تجريد الرئيس ياسر عرفات من صلاحياته، والضغط على السلطة للقضاء على المقاومة الفلسطينية ووقف الانتفاضة.

وقد أدى وصول الرئيس جورج بوش للحكم في كانون الثاني/يناير 2001م ووصول شارون لرئاسة الحكومة في إسرائيل في شباط/فبراير 2001م، ووقوع هجمات 11 ايلول/سبتمبر 2001م إلى تكثيف الضغوط الدولية على السلطة بشكل كبير جدا للقيام بإصلاحات في مؤسساتها، فشارون لا يسعى للوصول إلى تسوية سلمية، بل يهدف إلى سحق الانتفاضة الفلسطينية عسكريا والتخلص من عرفات.

أما بوش فلم يرغب التدخل في التسوية السلمية أكثر من المستوى الذي كانت عليه الإدارة الأمريكية السابقة (إدارة بيل كلينتون)، بالإضافة إلى أنه كان أكثر الرؤساء الأمريكيين انحيازاً لصالح إسرائيل.

واقترح الأوروبيون بأن تعنت عرفات سبب فشل العملية السلمية، و أعتدوا على توجهات بعض القيادات الفلسطينية التي ترى أن فردية عرفات ودكتاتوريته تشكلان عائقاً أمامهم تعزيز علاقاتهم مع الأطراف الخارجية، ولذلك بدء مسلسل الضغوط الهادف لحرمان عرفات من مصادر قوته الثلاثة: سيطرته المطلقة على القرار السياسي الفلسطيني، وقيادته للأجهزة الأمنية، وتحكمه بالمال، لإعطائها لقيادات فلسطينية جديدة أكثر اعتدالاً، حسب المفهوم الغربي، وأكثر استعداداً للقبول بالشروط الإسرائيلية¹.

وفي ضوء ذلك بدأ لاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالضغط تجاه توحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية في أربعة أجهزة، وأجراء إصلاحات داخلها، لتوفير العمليات والآليات الميدانية التي تلتزم بها للقضاء على المقاومة الفلسطينية، وتكون قيادة هذه الأجهزة مسؤولة أمام الاتحاد الأوروبي وأمريكا بوصفهما الممولين الرئيسيين لهذه الأجهزة، بل إن رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية (السي أي ايه) جورج تينت (GEORGE TENT) أصر على أن

¹ الجرباوي، علي. مرجع سبق ذكره، ص ص78-82

تشكل الولايات المتحدة وأوروبا جهازا لمراقبة جدية الأجهزة الأمنية الفلسطينية في تحقيق الأهداف الموضوعية لها، ونتيجة لذلك رفض المسؤولون الأوروبيون والأمريكيون أئتاء اجتماعاتهم العديدة بالمسؤولين الفلسطينيين الحديث عن أي شيء آخر سوى قضية الإصلاحات الواجب على السلطة تنفيذها، وهذا ما أشار إليه وزير الإعلام الفلسطيني ياسر عبد ربه في تصريح أكد فيه أن الأوروبيين والأمريكيين يرفضون مناقشة الانتهاكات الإسرائيلية، ويصرّون على الضغط على السلطة لإجراء الإصلاحات¹.

وكوسيلة للضغط على السلطة الفلسطينية بهدف إجبارها على تنفيذ تلك الإصلاحات، هدد الأوروبيون والأمريكيين قيادة السلطة الفلسطينية برفض تمويل إعادة أعمار مؤسسات السلطة التي دمرتها إسرائيل، والتوقف عن المساهمة في دفع رواتب موظفي السلطة الفلسطينية، وأن السلطة سوف تخسر سياسيا في حال عدم إقدامها على تنفيذ هذه الإصلاحات²، التي ركزت على الأجهزة الأمنية وعلى توحيد إيرادات السلطة الفلسطينية وحساباتها البنكية، ووضعها تحت الإشراف في حين تم غض الطرف عن الفساد الذي تغرق فيه مؤسساتها.

بعد اجتياح إسرائيل الضفة الغربية وفرضها الحصار على مقر الرئيس ياسر عرفات في مقر أقامته في المقاطعة برام الله، بداية عام 2002م، تجرأ عدد من المسؤولين الفلسطينيين تحت ذريعة وجوب فك الحصار المفروض على الرئيس بالمطالبة بضرورة إجراء الإصلاحات³. واستغلت أوروبا وأمريكا شعار "الإصلاح" لتطويع المواقف السياسية الفلسطينية، وفرض التنازلات السياسية من خلال استغلال ورقة المساعدات التي تقدمها الدول المانحة.

ويؤكد ذلك ما جاء في اجتماع الدول المانحة في العاصمة النرويجية أوسلو بتاريخ 24-

25 نيسان/أبريل 2002م التي قررت تقديم مبلغ 1.2 مليار دولار، منها 300 مليون دولار

¹ النعامي، صالح. مرجع سبق ذكره.

² المرجع نفسه

³ الجرباوي، علي. مرجع سبق ذكره، ص ص 78-82

كمساعدات إنسانية عاجلة للشعب الفلسطيني، و900 مليون دولار لتعمير ما دمرته إسرائيل، إلا أنها اشترطت مقابل ذلك قيام السلطة الفلسطينية بالإصلاح ومحاربة الفساد¹.

اضطر الرئيس ياسر عرفات بعد تخفيف الحصار المفروض عليه، لإلقاء خطاب في المجلس التشريعي أكد فيه على ضرورة الإلتزام بمبدأ فصل السلطات وأحترام حقوق الإنسان، كما دعا إلى "ورشة عمل لمراجعة المسيرة بايجابياتها وسلبياتها" لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على قواعد صلبة من الديمقراطية، وسيادة القانون ونزاهة القضاء، وإعادة بناء الأجهزة والمؤسسات الاقتصادية والمالية والبنية التحتية².

وفي اليوم التالي سارع المجلس لتبني إعلان "التطوير وإصلاح مؤسسات السلطة"، خاصة في المجال القانوني والدستوري، والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية، وإقرار مسودة "المقترحات المتعلقة برؤيته للإصلاح والتغيير"³. وارتكز هذا الإعلان على توصيات لجنة روكارد الصادرة في عام 1999م.

ولكي يؤكد الرئيس ياسر عرفات التزامه بتنفيذ هذه الإصلاحات سارع إلى تعيين حكومة جديدة برئاسته مستحدثا ما عرف بوزير "الإصلاح" للمالية في 6 حزيران/يونيو 2002م، و أصدر مرسوما رئاسيا تم بموجبه تشكيل "اللجنة الوزارية للإصلاح" لإعداد هذه الخطة و الإشراف عليها، واعتمدها مجلس الوزراء في 23 حزيران/يونيو 2002م، الذي رأى ضرورة إجراء إصلاحات شاملة في مؤسسات السلطة خلال مائة يوم من تاريخ اعتمادها⁴.

ردت اللجنة الرباعية في بيانها الصادر بتاريخ 17 تموز/يوليو 2002م الذي تلاه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان على الخطة الفلسطينية للإصلاح، بقولها بأن اللجنة الرباعية "

¹ الدين سعيد، عماد. "أين تذهب مساعدات فلسطين"، 10 حزيران/يونيو 2003م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1177156027634&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout

² جريدة الأيام 2002/5/16

³ جريدة الأيام 2002/5/17م

⁴ الجرباوي، علي. مرجع سبق ذكره، ص ص78-82

تدعم بشكل قوى هدف ايجاد حل نهائى للنزاع الاسرائيلى - الفلسطينى، كما اعرب عنه الرئيس الامريكى جورج ووكر بوش فى بيان صدر فى الشهر الماضى، واتفقت على انه من خلال جهود مكثفة حول الامن والاصلاح من قبل الجميع، سيتم التوصل إلى هذا الحل فى غضون ثلاث سنوات"، وعن الإصلاح قال الأمين العام للأمم المتحدة إن اللجنة الرباعية تؤيد "الاهتمام الفلسطينى القوى بالإصلاح، بما فى ذلك برنامج الإصلاح الفلسطينى الذى يستمر مائة يوم ، بالإضافة إلى رغبة الدول فى المنطقة والمجتمع الدولى فى مساعدة الفلسطينيين فى بناء مؤسسات حكومة جيدة وديمقراطية، للإعداد لإقامة دولة مستقلة"¹.

إلا أن هذه الخطوات التى قام بها الرئيس ياسر عرفات، لم تكن مقنعة للرئيس الأمريكى جورج بوش، الذى أكد فى خطاب ألقاه بتاريخ 24 حزيران/يونيو 2002م أنه "لا يمكن أن يكون هناك تقدم فى العملية السلمية إلا بتغيير القيادة الفلسطينية بأخرى جديدة، وبإجراء إصلاحات جذرية على بنية وآلية عمل السلطة الفلسطينية"². فأمريكا غير معنية بالإصلاحات الفلسطينية لذاتها، وما تريده هو تجريد عرفات من صلاحياته، والإتيان بقيادة فلسطينية جديدة تقبل بالشروط الإسرائيلية للتسوية، وإصلاح الأجهزة الأمنية بحيث تكون قادرة على القضاء على المقاومة.

ولمتابعة الإصلاحات الواردة فى خطة خارطة الطريق، كونت "اللجنة الرباعية" مجموعة عمل دولية ورئيسية" أنبثق عنها سبع مجموعات لمتابعة مواضيع الإصلاح فى مجالات الانتخابات، والاقتصاد، ودعم القطاع الخاص، والمحاسبة المالية، والوزارات وقطاع خدمة الموظفين المدنيين، والمجتمع المدني، والحكم المحلى، والقضاء، وسيادة القانون، وأشرفت كل مجموعة من هذه المجموعات على مجالها بالتعاون مع فريق عمل فلسطينى يتكون من المسؤولين والمتخصصين فى ذلك المجال، واعتمدت المنح المقدمة للشعب الفلسطينى لكل مجال من هذه المجالات على التقارير التى يقدمها الفلسطينيون، و تقارير اللجان الفرعية إلى

¹ ارجع إلى بيان اللجنة الرباعية الصادر بتاريخ 17 تموز/يوليو 2002م على الموقع الإلكتروني التالي

http://arabic.peopledaily.com.cn/200207/17/ara20020717_55767.html

² الجرباوي، علي. مرجع سبق ذكره، صص 78-82

اجتماعات الدول المانحة كشرط رئيسي لتقديم الدعم المالي للسلطة¹. وبالرغم من محاولة الرئيس ياسر عرفات التصدي لهذه الضغوط التي تعرض لها من الولايات المتحدة وإسرائيل والأوروبيين، إلا أن الحصار المفروض عليه بقي، وازدادت عليه حدة الضغوطات.

يصادق الرئيس ياسر عرفات في عام 2003م على القانون الأساسي الذي تم تعديله لاستحداث منصب رئاسة الوزراء الذي يخضع لمساءلة البرلمان²، وعين محمود عباس كأول رئيس للوزراء في آذار/مارس 2003م وإعطاه جزء من صلاحياته، إلا أن حدة الصراع بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس وزرائه الجديد ارتفعت، فأجبر محمود عباس على الاستقالة من منصبه في تموز/يوليو 2003م ليخلفه أحمد قريع³.

ولدفع الرئيس ياسر عرفات للمضي قدماً بالإصلاحات المطلوبة و الاستمرار بها، وإيصال رسالة واضحة له بأن هذه الإصلاحات شرط أساسي لاستئناف العملية السلمية، أرسل الرئيس الفرنسي جاك شيراك إليه رسالة مع وزير خارجيته في 30 حزيران/يونيو 2004م ميشال بارنييه (Michel Barnier)، أكد فيها شيراك على ضرورة مواصلة السلطة للإصلاحات، وقال بارنييه أنه قد تم إنجاز الكثير .. خصوصاً في مجال الإصلاحات المؤسساتية"مشيداً بتعيين رئيساً للوزراء، ومثنياً على أعمال وزير المالية سلام فياض التي عززت الشفافية في الحسابات المالية التابعة للسلطة. إلا أن الوزير الفرنسي يرى انه"مازال هناك الكثير الذي يجب عمله من أجل مواصلة هذه الإصلاحات"⁴.

¹المرجع نفسه، ص ص78-82

²براون، ناثن ج. مرجع سبق ذكره، ص ص7-8

³الجرباوي، علي. مرجع سبق ذكره، ص ص78-82

⁴ وزارة الخارجية الفلسطينية. "الرئيس يتلقى رسالة هامه من الرئيس جاك شيراك نقلها وزير الخارجية الفرنسي"، 30

حزيران/يونيو 2004م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.mofa.gov.ps/arabic/subject_details.php?id=2613

مرحلة وضوح المقاصد من وراء الإصلاحات

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ثبت أن الضغوط التي مارستها الدول المانحة على السلطة الفلسطينية لم تهدف للإصلاح، ومحاربة الفساد المستشري في السلطة الوطنية، أو تطوير الكفاءة الإدارية والشفافية في عمل مؤسسات السلطة، وإنما كان الهدف الحقيقي منها هو إجبار الشعب الفلسطيني على الخضوع للمطالب الإسرائيلية، فعندما كانت أمريكا تجد في الرئيس ياسر عرفات الوحيد القادر على تقديم التنازلات المطلوبة، تم التساهل معه ولم تطالبه بفصل السلطات، وإجراء الانتخابات، التي كان موعدها في أيار/مايو 1999م، ولكن عندما رأت موقفه معارضا لتقديم مزيد من التنازلات، طالبت بإجراء انتخابات، وفصل السلطات، والتنازل عن جزء من صلاحياته، وعندما تم إجراء الانتخابات التشريعية في عام 2006م التي اتسمت بالمصادقية، وكانت نتيجتها فوز حركة حماس لم تتقبل إسرائيل والعالم الغربي نتائجها.

كانت الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون تعارض إجراء الانتخابات حتى لا تعطي القيادة الفلسطينية المزيد من الشرعية، مما قد يؤدي إلى إنهاء حالة الفلتان، وملفات الفساد التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، و كانت مرتاحة لادعائها بعدم وجود "شريك فلسطيني" للتفاوض معه، إلا أنه بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات ووصول محمود عباس للرئاسة في كانون الثاني/يناير 2005م، دفعت الإدارة الأمريكية للضغط باتجاه إجراء الانتخابات التشريعية لهدفين، الأول: دعم الرئيس محمود عباس من خلال منحة وحزبه الحاكم (حركة فتح) المزيد من الشرعية وتوطيد حكمه بمجلس تشريعي جديد لتعويلها عليه في الوصول إلى التسوية المنشودة، إلا أن ضعفه، وعدم قدرته على ضبط الشارع الفلسطيني قوضت آمالها، ولأنها كانت تريد منه أن يكون أكثر حزما مع المقاومة الفلسطينية، والسبب الثاني: رغبة الإدارة الأمريكية في استيعاب التيارات الإسلامية من خلال فتح المجال أمامها للمشاركة في تحمل جزء من أعباء الحكم من خلال خوض الانتخابات، لتتنفيس الاحتقان الموجود في البلاد العربية¹.

¹ المرجع نفسه. ص ص 78-82

أما الاتحاد الأوروبي فقد دعم هذه الانتخابات، لأنه مكلف من اللجنة الرباعية بمتابعة ملف الإصلاح ولأنه وجد في الانتخابات فرصة مناسبة لإحياء العملية السلمية التي استثمر فيها الكثير من المال والجهد السياسي¹.

ولضمان فاعلية الحصار الدولي المفروض، غض الطرف عن فساد حركة فتح والمؤسسات الفلسطينية، و تجاوزات الأجهزة الأمنية الفلسطينية لحقوق الإنسان، وتخلت أمريكا وأوروبا عن ربطها بين الإصلاحات المطلوبة من السلطة والدعم المالي المقدم لها لإحكام الخناق الداخلي والخارجي على حركة حماس².

تستغل أوروبا وأمريكا المطالبة بالإصلاح ونشر الديمقراطية لفرض الشروط على السلطة وإجبارها على تقديم التنازلات، ولم تنكر السلطة الفلسطينية ذلك، فقد اعترف نبيل عمر مستشار الرئيس في مقالة نشرت له في جريدة الأيام بتاريخ 21 نيسان/أبريل 2006م قال أن السلطة الوطنية "تعتمد بنسبة تفوق الثمانين بالمائة على الدعم الخارجي، التسهيلات المنفق عليها مع إسرائيل وإذا كانت عملية السلام قد بدأت وفق شروط أولها الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة، فإن فصولها ارتبطت على نحو وثيق-بما في ذلك-الدعم والتمويل بمستوى العلاقة بين الطرفين...فان كانت -معقولة وسائرة باتجاه التفاوض والحلول-أغدق العالم دعمه ورعايته وان سارت باتجاه آخر توقف الدعم، ونهضت كل المشاكل من مكانها وأولها جمود الحركة السياسية وليس آخرها أزمة الرواتب التي كانت ولا تزال مثل حكاية أبريق الزيت"³. من هنا يتضح أن الإصلاح ونشر الديمقراطية لم يكونا يوماً هدف أوروبا وأمريكا، وإنما كانا غطاء لفرض الشروط الإسرائيلية والأمريكية على الشعب الفلسطيني لتقديم مزيد من التنازلات السياسية.

¹ المرجع نفسه. ص ص 78-82

² حمزاوي، عمرو. صراع فتح وحماس.. التصعيد الأمريكي-الأوروبي لأهداف إقليمية، السياسة الدولية، العدد السابعون بعد المائة، ص 122

³ عمر، نبيل. حكومة الظل، جريدة القدس 21/4/2006م

8. النتائج والتوصيات

يعنى هذا الفصل الأخير بأهم النتائج التي خرجت بها الدراسة، ومن ثم يعرج على أهم التوصيات التي يأمل الباحث من المعنيين والمسؤولين وصناع القرار العمل بها.

أولاً: النتائج:

يمكن إيجاز النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال متابعاته ومعالجته محاور البحث المتعددة، كما يلي:

1- فشلت هذه الدراسة في دحض الفرضيات التي قامتها الدراسة عليها وهي: الأولى: أن سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية في الأراضي الفلسطينية تنبع من حرصه على أمن دولة إسرائيل وأمن مواطنيها، باعتباره عاملاً أساسياً لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وهذا الحل هو أحد أسباب الدعم الأوروبي لإنماء الفلسطينيين الإقتصادي، والإنماء الاقتصادي بنظر الأوروبيين هو أفضل الضمانات لأمن إسرائيل على المدى القصير والطويل، لاحتوائه العنف والمقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

الثانية: أن الاتحاد الأوروبي يسعى ليكون له دور سياسي هام وفاعل في الصراع العربي والإسرائيلي، والدخول إلى الشرق الأوسط من بوابة المساعدات المالية للفلسطينيين، حيث يسعى لدور أكثر محورية في المنطقة في ظل الهيمنة الأمريكية، بهدف المحافظة على مصالحه الاقتصادية والإستراتيجية الهامة.

الثالثة: أن المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي للشعب الفلسطيني منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م وحتى نهاية عام 2007م، لم تكن من أجل أحداث تنمية سياسية واقتصادية، وإنما قدمت بدوافع سياسييه من أجل بناء سلام وليس بناء دولة. بل إن النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة، ترى أن هدف الاتحاد الأوروبي من وراء تقديم هذه المساعدات هو حماية أمن إسرائيل، وأنها ساهمت في تحمل الأعباء عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن الهدف الآخر الذي أراده

من تقديم هذه المساعدات هو البحث عن دور سياسي في العملية السلمية في ظل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة وبالتالي على ملف التسوية السلمية، إلا أن الاتحاد الأوروبي فشل في ترجمة ورقة المساعدات للعب دور سياسي فاعل نتيجة خضوعه للإملاءات الأمريكية والإسرائيلية التي رأت أن دور منحاز لصالح العرب، ولهذا بقي دوره ثانويا ومكملا للدور الأمريكي في المنطقة العربية.

2- ركز الاتحاد الأوروبي جهوده خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية لمنع انهيار السلطة الفلسطينية حتى تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها، على حساب إحداث تنمية فلسطينية حقيقية، مما جعلها وسيلة للتخفيف من كلفة الاحتلال الإسرائيلي.

3- أراد الاتحاد الأوروبي من وراء تقديم هذه المعونات الحصول على مكاسب سياسية من الجانب الفلسطيني، لصالح إسرائيل، ظهر ذلك جليا من خلال استخدام هذه المساعدات كورقة ضغط على الرئيس ياسر عرفات لإجباره على إجراء إصلاحات تريدها إسرائيل، و على حركة حماس لإجبارها على الاعتراف بإسرائيل، فلم يكن الهدف من هذا الدعم تحويل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع ديمقراطي، وإنما خلق شريحة من المجتمع الفلسطيني تعيش على المساعدات الغربية وتتلاقى مصالحها وآراؤها السياسية حول التسوية السلمية مع وجهات النظر الإسرائيلية، و لترسيخ اعتماد الشعب الفلسطيني على المساعدات الخارجية بهدف تطويع أرائهم السياسية للقبول بالتسوية السياسية حسب الشروط الإسرائيلية.

4- فشلت سياسات الاتحاد التنموية في إحداث تنمية اقتصاديه فلسطينية حقيقية، لأنها تمت بدوافع سياسية لإنعاش العملية السلمية وليس لبناء اقتصاد فلسطيني قوي ومستقل، ولأن الدول المانحة وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي قدمت هذه المساعدات وفق خطة تموية تتناسب مع أهدافها السياسية، وليس مع احتياجات الشعب الفلسطيني، فلذا حصل قطاع الخدمات الاجتماعية على أعلى نسبة قدرت بحوالي 40% من مجمل الدعم، في حين لم تحصل القطاعات الإنتاجية مجتمعه سوى على 9% فقط من مجمل المساعدات.

5- فشلت المساعدات التي قدمها الاتحاد الأوروبي وبقية الدول المانحة منذ توقيع اتفاق أوسلو في عام 1993م وحتى نهاية عام 2007م، بتعويض الاقتصاد الفلسطيني عن الخسائر التي تكبدها نتيجة الممارسات الإسرائيلية التعسفية بحق الشعب الفلسطيني خلال فترة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، فمجمّل ما وصل للشعب الفلسطيني من مساعدات في هذه الفترة حوالي اثني عشر مليار دولار، قدم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أكثر من نصف هذا المبلغ، في حين خسر الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الخمس الأولى من عمر انتفاضة الأقصى حوالي ستة عشر مليار دولار نتيجة للإغلاقات والإجتياحات الإسرائيلية المتكررة.

6- حال الاختلاف في وجهات النظر بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، دون أن يكون له دور سياسي فاعل تجاه القضية الفلسطينية، ومع ذلك لا ننكر تمييز موقفه السياسي عن الدور الأمريكي، وإن لم يكن مستقلا بالدرجة التي تمنّاها الاتحاد نفسه، وتمنتها بعض الدول العربية، وخير دليل على ذلك إعلان برلين عام 1999م الذي كان متميزا بدرجة كبيرة عن المواقف السياسية الأمريكية، لكن هذا التمييز لم يصل إلى درجة الاستقلال بل بقي تابعا لها في كثير من الأحيان.

7- في الوقت الذي رحبت فيه السلطة الفلسطينية بالدور السياسي الأوروبي في العملية السلمية ورأت فيه دورا متوازنا، رفضت إسرائيل أي دور فاعل له وفضلت إبقاء الولايات المتحدة الوسيط والراعي الوحيد للعملية السلمية، لأنها ترى في اعتراف الاتحاد الأوروبي بالحقوق العربية المشروعة انحيازاً لصالح العرب، ولهذا فهي تفضل الوسيط الأمريكي الذي يتبنى وجهة النظر الإسرائيلية.

8- لم يكن موقف الاتحاد الأوروبي من الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة بحق الشعب الفلسطيني نزيها، بل التزم الصمت في كثير من الأوقات التي أمعنت فيها إسرائيل من عدوانها بحق الشعب الفلسطيني، وكان موقفه من هذه الانتهاكات ضعيفا خجلا.

9- لا يعكس إصرار الاتحاد الأوروبي على إجراء الإصلاحات، الرغبة الحقيقية في تكريس الديمقراطية والشفافية في مؤسسات السلطة، بقدر ما يعكس رغبته في خلق الظروف المناسبة للقضاء على الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية، وما يؤكد ذلك التأيد الأوروبي والأمريكي الداعم لوجهة النظر الإسرائيلية المبنية على ضرورة قيام السلطة الفلسطينية بالقضاء على البني التحتية للإرهاب، كمدخل وحيد لإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية، وفي ضوء ذلك بدأ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالضغط لتوحيد الأجهزة الأمنية الفلسطينية في أربعة أجهزة، وأجراء إصلاحات داخلها، لتوفير العمليات والآليات الميدانية للقضاء على المقاومة الفلسطينية، وتكون قيادة هذه الأجهزة مسؤولة أمام الاتحاد الأوروبي وأمريكا بوصفهما الممولين الرئيسيين لها.

10- بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 25 كانون الثاني/يناير 2006م، تبين أن المساعدات التي قدمت للشعب الفلسطيني كانت لشراء الولاء السياسي لصالح الدول المقدمة لها، ولكي تستثمرها في الحصول على التنازلات السياسية المطلوبة من الفلسطينيين، وأن الضغوط التي مارسها الاتحاد الأوروبي على السلطة الفلسطينية لم تكن للإصلاح ومحاربة الفساد المستشري في السلطة الوطنية، أو تطوير الكفاءة الإدارية، والشفافية في عمل مؤسساتها، وإنما كان الهدف الحقيقي من ورائها إجبار الشعب الفلسطيني على الخضوع للمطالب الإسرائيلية.

11- ربطت المساعدات التي قدمت للتنمية بتقديم العملية السلمية، وإذا توقفت تتوقف معها مشاريع التنمية والمساعدات، وترتفع المساعدات أيضا في الأوقات التي يزداد فيها الحصار للتخفيف من أثاره على الشعب الفلسطيني، وليس من أجل الاستمرار في التنمية، مما يجعل التنمية ضحيته في كلا الحالتين (حالة الحصار وحالة توقف العملية السلمية).

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها الباحث، فإنه يتقدم بمجموعة من التوصيات التي من الممكن أن تساعد الجهات المعنية والمختصة في هذا الموضوع، في تعاملها مع سياسات الاتحاد الأوروبي التنموية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي كما يلي:

1- يرى الباحث أن هناك حاجة لوضع خطه وطنية شاملة للتنمية في فلسطين، لا تعتمد على المساعدات الدولية المشروطة، التي تقدمها الدول المانحة لتحقيق أهداف تخدم سياساتها الخاصة، ولا تخدم القضية الفلسطينية في شيء.

2- كما يدعو الباحث المسؤولين العرب عامة والفلسطينيين خاصة إعطاء الدور الأوروبي في العملية السلمية المزيد من الاهتمام، وعدم اعتباره ظلًا للسياسة الأمريكية، حتى تتمكن السياسة الأوروبية من لعب دور أكبر في العملية السلمية، وأكثر استقلالاً عن الدور الأمريكي، حتى لا تبقى تحت رحمة الموافقة أو المعارضة الإسرائيلية لها، مما يؤدي إلى ضياع المكاسب السياسية التي حصل عليها العرب والفلسطينيون خاصة.

3- يرى الباحث أن على جمعيات المجتمع المدني التي تتلقى المساعدات من الاتحاد الأوروبي أن تتوخى الحذر من الشروط التي قد يضعها الاتحاد مقابل تمويل هذه الجمعيات، لأن الاتحاد الأوروبي يقدم هذه الأموال وفق رؤيته الخاصة وليس وفق خطة فلسطينية أو بعلم الجانب الفلسطيني.

4- كما يدعو الباحث الدول العربية إلى استخدام لغة المصالح مع الجانب الأوروبي لكي يحصلوا على المزيد من التأييد السياسي لقضاياهم، لأن الاتحاد الأوروبي يبحث عن مصالحه في النهاية، ومادام لا يشعر أن مصالحه في خطر، فلن يقدم المزيد من الدعم السياسي لصالح الحقوق والمصالح العربية.

5- دعوة وسائل الإعلام إلى التركيز أكثر على ازدواجية المعايير التي يتبعها الاتحاد الأوروبي في تعامله مع الجانبين العربي والإسرائيلي، وفضح سياسة النفاق التي

يستخدمها في سياسته لتخدير العرب بالكلام المعسول في حين لا يحصلون منه على أي شيء عملي.

6- كما يدعو الباحث الاتحاد الأوروبي لإستخدام ورقة التعاون الاقتصادي بينه وبين إسرائيل كأداة ضغط عليها للعب دور سياسي أكبر في العملية السلمية، ولدفعها للقبول بالقرارات الدولية ذات الصلة.

7- يرى الباحث ضرورة قيام الاتحاد الأوروبي بتفعيل المادة المتعلقة بحقوق الإنسان في اتفاقية الشراكة التجارية بينه وبين إسرائيل، لدفع إسرائيل للتوقف عن انتهاكاتها المتكررة لحقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1-التقارير

_"تقرير عن المساعدات المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني". مجلس التجارة والتنمية (الأونكتاد)، جنيف 6-17 تشرين الأول/أكتوبر 2003م البند 6 (ب) من جدول الأعمال المؤقت.

البعثة الأوروبية مكتب الدعم التقني للبعثة الأوروبية، مساعدات الاتحاد الأوروبي، إعداد مركز الرواد، بيت حنينا، 2000م

2- المواقع الإلكترونية

بعثة مفوضية الاتحاد الأوروبي لدى السودان. "الاتحاد الأوروبي هو لاعب عالمي"، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.delsdn.ec.europa.eu/ar/eu_global_player/print.htm

الشبكة الأوروبية-المتوسطة لحقوق الإنسان. "الدليل الإرشادي التدريبي حول موثيق حقوق الإنسان في العلاقات الأورو-متوسطة"، 2007م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://ar.emhrn.net/usr/00000026/00000027/00000030/00002133.pdf>

الشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان. "مراجعة لحقوق الإنسان في علاقات الاتحاد الأوروبي وإسرائيل: تعميم حقوق الإنسان أم إخمادها بصفة انتقائية؟ 2004-2005"، كانون الأول/ديسمبر 2005م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.euromedrights.net/usr/00000026/00000027/00000030/00000264.pdf>

صندوق النقد الدولي-البنك الدولي: الضفة الغربية وقطاع غزة. "التطورات الاقتصادية في عام 2006م"، آذار/مارس 2007م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.imf.org/external/np/wbg/2007/ara/032607eda.pdf>

مكتب المفوضية الأوروبية في رام الله وغزة. "تبذرة عن العلاقات الأوروبية مع فلسطين"،
على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/eu_and_palestine/overview.htm

مكتب المفوضية الأوروبية في رام الله وغزة. "ورقة الإستراتيجية والمؤشر الوطني: الاتحاد
الأوروبي وفلسطين"، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/eu_and_palestine/strategy.htm

مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية: الضفة الغربية وقطاع غزة، "القطاع الخاص"،
على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/cooperatio_development/sector4.htm

مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية: الضفة الغربية وقطاع غزة. "الاتحاد الأوروبي:
دور عالمي (الدفاع والأمن: حفظ السلام)"، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/eu_global_player/6.htm

مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية: الضفة الغربية وقطاع غزة. "الدعم المقدم
للموازنة"، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/cooperatio_development/sector2.htm

الموقع الإلكتروني للاتحاد الأوروبي،

http://ec.europa.eu/external_relations/mepp/faq/mepp_faq_en.pdf

موقع وزارة الخارجية الألمانية. "تصريح وزير الخارجية الألماني فرانك - فالتر شتاينماير
حول معبر رفح"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.almania->

<http://www.almania->

<http://www.almania->

موقع وزارة الخارجية الألمانية: المركز الإعلامي. "بيان اللجنة الرباعية للشرق الأوسط"، 21 شباط/فبراير 2007م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.almania-info.diplo.de/Vertretung/gaic/ar/02/Archiv/Quartett__Erklaerung__Feb-07__Seite.html

موقع وزارة الخارجية الفلسطينية. "الرئيس يتلقى رسالة هامه من الرئيس جاك شيراك نقلها وزير الخارجية الفرنسي"، 30 حزيران/يونيو 2004م، على الموقع الإلكتروني

التالي http://www.mofa.gov.ps/arabic/subiect_details.php?id=2613

موقع وزارة الخارجية الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية (وزارة الشؤون الخارجية).

"وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يؤكدون دعم بلادهم للحكومة الفلسطينية الجديدة"،

على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.mofa.gov.ps/arabic/subiect_details.php?id=4965

ثانياً: المراجع

1- الكتب

- الحاج، علي. سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
- خضر، بشارة. أوروبا والوطن العربي (القراءة والجوار)، ترجمة جوزف عبدا لله، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993م؟
- خضر، بشارة. أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
- صايغ، يزيد و الشقافي، خليل. المؤلفان الرئيسان 1999م، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، الملخص التنفيذي: تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية.
- كنفاني، نعمان. علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الإطار الحالي والعلاقة المستقبلية، القدس ورام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2000.
- محمود محمد مصطفى، نادية. أوروبا والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/يناير 1986م.
- مصطفى الحسين، أحمد. مدخل إلى تحليل السياسات العامة، ط1، عمان-الأردن، مطبعة الجامعة الأردنية، 2002.
- مصطفى كمال، محمد و نهرا، فؤاد. صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001م.
- نافعه، حسن. الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة، الطبعة الأولى، بيروت 2004.

نخله، خليل. أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، تعريب ألبرت أغازريان، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله. 2004.

2-تقارير

برنامج دراسات التنمية، تقرير التنمية البشرية 2002، جامعة بيرزيت-بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي (دائرة التنمية البشرية وبناء المؤسسات)، 2002م

3-المجلات الدورية

_ "قمة انتفاضة القدس"، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، دولة الإمارات العربية، 12-22 تشرين الأول/أكتوبر 2000م.

_ " نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، 2005م.

الجرباوي، علي. " حول الأجندة الخارجية للإصلاح "الحالة الفلسطينية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة التاسعة والعشرون، كانون الثاني/يناير 2007م، العدد 325.

الحروب، خالد. "الدور الأمريكي والدور الأوروبي في المنطقة بين التنافس والتعاون"، شؤون عربية، العدد 121، ربيع 2005.

سعيد نوفل، أحمد. "توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام"، دراسات شرق أوسطية، العدد 25، خريف 2003م.

عمر حمزاوي، صراع فتح وحماس..التصعيد الأمريكي-الأوروبي لأهداف إقليمية، السياسة الدولية، العدد السبعون بعد المائة.

الكيلائي، هيثم. "رؤية نقدية للمشاركة الأور وبية المتوسطية"، في دراسات شرق أوسطية،
السنة السادسة، العدد 15 ربيع 2001 .

اللاوندي، سعيد. "ضوابط ومحددات الدور الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط"، شؤون
عربية، العدد 129، ربيع 2007.

محمود محمد مصطفى، نادية. "أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده: إشكالية الاستمرارية
والتغيير"، مجلة شؤون عربية، العدد 121، ربيع 2005.

مشهراوي، علاء. "الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية"، مركز زايد للتنسيق والمتابعة،
الإمارات العربية المتحدة، 2003م.

النواوي، نيرمين. "الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط"، السياسة الدولية، السنة السادسة
والثلاثون، العدد 142، تشرين الأول/أكتوبر 2000.

هيئة التحرير، السياسة الخارجية الأوروبية والمحدد الأمريكي، مجلة دراسات شرق أوسطية،
السنة العاشرة، العدد 31، ربيع 2005م.

3- الجرائد اليومية

جريدة الأيام 2002/5/16.

جريدة الأيام 2002/5/17م.

جريدة القدس، 21 تشرين الأول/أكتوبر 1996م.

جريدة القدس، 21 تشرين أول/أكتوبر 1996م، العدد رقم 9754.

جريدة القدس، 24 تشرين أول/أكتوبر 1996م، العدد رقم 9757.

عمر، نبيل. "حكومة الظل"، جريدة القدس 2006/4/21

ADL, "**Europe and Israel: Where politics and Economics Don't Meet**",

1998, <http://www.adl.org/international/EU-print.asp>

EU-Palestinian Authority Relations: "**EC support for the Palestinians 2000-2006**"

http://ec.europa.eu/external_relations/occupied_palestinian_territory/ec_assistance/eu_support_pa_2000_2006_en.pdf

European commission, external relation , "**How does the EU contribute to peace in the middle East**", in European union website

http://ec.europa.eu/external_relations/mepp/faq/mepp_faq_en.pdf

Gershowitz, Suzanne and Ottolenghi, Emanuele, " Europe's Problem with Ariel Sharon", 2005, http://www.meforum.org/article/743#_ftn1

Gianniou, Maria. "**the European union s involvement in the Israeli-Palestinian conflict: an active paradigm of European foreign policy?**", PhD candidate, Bilgi university Istanbul, 31-31september 2006

Go to the following website To read the Middle East Quartet Communique of September17 <http://www.state.gov/p/nea/rt/15207.htm>

Sevensson-Mccarthy, Anna-Lena. "**Israel and the occupied Palestinian territories a study on the implementation of the EU guidelines on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or**

"punishment", December 2007, in the following website
http://www.stoptorture.org.il/files/UAT_Report2007.pdf

Shlaim, Avi. "Europe and Israeli-Palestinian Conflict", OXFORD RESEARCH GROUP, february2005, p1, in this website
<http://users.ox.ac.uk/~ssfc0005/Europe%20and%20the%20Israeli-Palestinian%20Conflict.pdf>

Wikipedia, the free encyclopedia," Quartet on the Middle East',
http://en.wikipedia.org/wiki/Quartet_on_the_Middle_East

5-المواقع الإلكترونية

_ " السعودية ترفض استقبال هنية وتطالبه بقطع علاقته مع إيران"، على الموقع الإلكتروني
التالي <http://fatehforums.com/showthread.php?t=33306>

_ "المرأة العربية والمشاركة السياسية: الانتخابات التشريعية"، 2008/7م، على الموقع
الكروني التالي <http://www.awapp.org/wmprint.php?ArtID=2460>

_ " بعد المقاطعة الاقتصادية: أية أموال تصل إلى الفلسطينيين؟"، بي بي سي، 17 تشرين
الثاني/نوفمبر 2006م، على الموقع الإلكتروني التالي
[http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6156000/
6156932.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6156000/6156932.stm)

_ "إسرائيل تسقط مطالبها بحظر مشاركة حماس في الانتخابات"، بي بي سي أونلاين 24،
نشرين أول/ أكتوبر 2005م، على الموقع الإلكتروني التالي
[http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4371000/
4371768.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4371000/4371768.stm)

_ "الإدارة الأمريكية تعد إسرائيل لن نعترف بحكومة فلسطينية ترأسها حماس"، جريدة الصباح، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.alsbah.net/mynews/modules.php?name=News&file=article&sid=2252>

_ "خارجية الإتحاد الأوروبي تؤجل مناقشة تقرير يتناول الاستيطان في القدس وعزلها عن الضفة الغربية"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.ansar-alquds.net/news/newsnov2005.htm>

_ " إدانة دولية شديدة لاغتيال الشيخ ياسين «المخالف للقانون الدولي» وخوف أوروبي من ردود فعل إرهابية ممتدة"، 23 الشرق الاوسط (جريدة العرب الدولية)، آذار/مارس 2004م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&article=22471&issueno=9247>

_ " افتتاح معبر رفح بين غزة ومصر"، بي بي سي اونلاين ، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2005م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4468000/4468802.stm

_ "الاتحاد الأوروبي يتعهد بالعمل لإنجاح الانتخابات الفلسطينية بمشاركة سكان القدس الشرقي"، الشرق الاوسط: جريدة العرب الدولية، 2 كانون الثاني/يناير 2006م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=341255&issueno=9897>

_ " وثيقة بريطانية تدين سياسة المجرم شارون في القدس تثير أزمة أوروبية-إسرائيلية"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.ebaa.net/khaber/2005/11/26/khaber006.htm>

_ "500 مراقب دولي للانتخابات الفلسطينية"، بي بي سي عربي، على الموقع الإلكتروني التالي
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4155000/4155323.stm

_ "إسرائيل تقبل بشروط خطة «خريطة الطريق» الأميركية"، الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، 29 تشرين أول/أكتوبر 2002م، على الموقع الإلكتروني التالي
<http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&article=132839&issueno=8736>

_ "العفو الدولية بعد الصليب الأحمر تعتبر بناء الجدار الفاصل انتهاكا للقانون الدولي"، الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، 20 شباط/فبراير 2004م، على الموقع الإلكتروني التالي
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=218860&issueno=9215>

_ "المساومة السياسية تجهض انتفاضة الأقصى"، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2000م، على الموقع الإلكتروني التالي
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-oct-4/alhadath1.asp>

_ "أمريكا تستخدم الفيتو ضد مسألة الجدار"، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2003م، على الموقع الإلكتروني التالي
<http://fatehforums.com/showthread.php?t=1618>

_ "خطة خارطة الطريق"، قناة الجزيرة، على الموقع الإلكتروني التالي
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EDC305C2-6686-4A05-8159-CEE84F23D207.htm>

_ "عندما صحا العالم على فوز كبير لحركة حماس في الانتخابات الفلسطينية... هل هي حقبة جديدة على فلسطين والشرق الأوسط؟"، شبكة النبا المعلوماتية، 27 كانون الثاني/يناير 2006م، على الموقع الإلكتروني التالي
<http://www.annabaa.org/nbanews/54/031.htm>

_ "مهمة خاصة: يوم في حياة عرفات تحت الحصار"، قناة العربية، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2004م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.alarabiya.net/save_print.php?save=1&cont_id=7928

_ "تدوة عن التمويل الخارجي للاقتصاد الفلسطيني... البطالة سترتفع والفقير سيزيد"، 26
اذار 2006 م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.annabaa.org/nbanews/55/195.htm>

_ "تص اتفاق مكة للوفاق الوطني الفلسطيني"، العربية CNN، على الموقع الإلكتروني التالي
http://arabic.cnn.com/2007/middle_east/2/9/mecca.deal_palestinians/index.html

_ "تص مشروع خارطة الطريق الأمريكية"، 15 تشرين أول/ اكتوبر 2002م، على الموقع
الإلكتروني التالي

<http://www.islamonline.net/Arabic/doc/2002/12/article06.SHTML>

_ "دراسة وتحليل لاتفاق الشراكة الأوروبية الفلسطينية"، على الموقع الإلكتروني التالي
<http://www.met.gov.ps/economic-papers/pal-eur-co.pdf>

_ "الاتحاد الأوروبي ما زال يؤيد خريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط"، 28 كانون
الثاني/ يناير 2003م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://arabic.peopledaily.com.cn/200301/28/ara20030128_60856.html

_ "الجدار والمحكمة"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.egypt.com/kabreet/issue11/article5.asp>

_ "ترحيب دولي واسع بقرار محكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية جدار الفصل العنصري"،
10 تموز/ يوليو 2004م، على الموقع الإلكتروني التالي

www.sabanews.net/ar/news73545.htm

_ "تقرير معلومات: معابر قطاع غزة... شريان حياة أم أداة حصار؟"، 29 آب/
اغسطس 2008م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=200&a=58919>

_ "حماس تؤكد الاتصالات مع الأوروبيين في غزة ودمشق... تنفي أية لقاءات على أسس
أمنية"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&article=435009&issueno=10503>

_"حوار أجرته جريدة الأيام مع السيد الوزير برنار كوشنير في القدس"، في 18 تشرين

الثاني/نوفمبر 2007 على الموقع الإلكتروني التالي-[http://www.ambafrance-](http://www.ambafrance-eg.org/article.php3?id_article=1683)

[eg.org/article.php3?id_article=1683](http://www.ambafrance-eg.org/article.php3?id_article=1683)

_"ردود فعل عربيه غاضبه على خطاب بوش"، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.newsarchiver.com/calendar/2/2004/html/ind_1412.htm

_"مفهوم التنمية بين القديم والحديث"، على الموقع الإلكتروني

التالي <http://www.hewaraat.com/forum/showthread.php?t=2322>

_"وثيقة: ورقة موراتينوس: مقترحات الحل النهائي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي

<http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?p=52683>

_"نص تفاهمات 2005 بشأن معابر غزة"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.3deel.com/vb/thread51854.html>

_"نص وثيقة خطة الفصل - وثيقة الضمانات الأمريكية - مذكرة شارون لبوش - خطاب بوش

أمام شارون"، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.pchrgaza.org/arabic/sharon_plan.htm

_"81.4 مليار يورو حجم الميزان التجاري بين دول التعاون والاتحاد الأوروبي"،

2008/5/9م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.menafn.com/arabic/qn_news_story_s.asp?storyid=1093196097

BBC اونلاين. "ردود الفعل الدولية على اغتيال الشيخ ياسين"، 22 آذار/مارس 2004م،

على الموقع الإلكتروني التالي

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3556000/

[3556797.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3556000/3556797.stm)

مرتضى، إحسان. "كيف ولماذا تتفقت إسرائيل من العقوبات الدولية؟"، العدد 220 -

October, 2003، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=2782>

عبد الرحمن حمتاي، أحمد. "علم السياسة والاستقرار السياسي"، 8 نيسان/ ابريل 2008م،
على الموقع الإلكتروني التالي

<http://news.maktoob.com/article/1617862/%D8%B9%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1>

إدريس اليازمي، أحمد. "الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان"، على الموقع الإلكتروني التالي
<http://www.oman0.net/forum/showthread.php?t=59490>

شيفر، إزابيل (Isabell Shifer)، "مشروع الشراكة الأوروبية متوسطة: التعاون الاقتصادي
أكثر الجوانب تقدماً"، ترجمة عارف حجاج، 2005م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,1789193,00.html>

شيفر، إزابيل. "الذرى العاشرة لعملية برشلونة الأوروبية متوسطة: رصيد ذو حدين"، ترجمة
عارف حجاج، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2005م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-492/_nr-299/i.html

إيلاف، "البرلمان الأوروبي يمنع دخول نواب حماس إليه"، 3 نيسان/ ابريل 2006م، على
الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2006/4/139431.htm?sectionarchive=Politics>

إينا، "أرقام: مأساة الشعب الفلسطيني"، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.almorni.com/index.php?option=com_content&task=view&id=1690&Itemid=35

فونتين، باسكال. "أوروبا في اثني عشر درساً"، على الموقع الإلكتروني التالي

[http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/download/europe%20in%2012%20lessons-Arabic%20\(2\).doc](http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/download/europe%20in%2012%20lessons-Arabic%20(2).doc)

محمد بدر، بدر. "التقرير الاقتصادي العربي: تحديات كبيرة تواجه الاقتصاد العربي"، على الموقع الإلكتروني التالي -http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C01FA2C0-

9D7E-4677-AB74-DFB0C5CDA4AC.htm

خضر، بشارة. "أوروبا وفلسطين: من الحروب الصليبية حتى العصر الحديث"، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.nasseryounfalastin.com/doc/Ouropa%20wa%20falastin.doc

بيان اللجنة الرباعية الصادر بتاريخ 17 تموز/ يوليو 2002م على الموقع الإلكتروني التالي

http://arabic.peopledaily.com.cn/200207/17/ara20020717_55767.html

بيان اللجنة الرباعية الصادر بتاريخ 22 آذار/مارس 2007م على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.un.org/av/radio/ar/detail/5021.html>

تحالف السلام الفلسطيني. "الرباعية" تمنح "حماس" مهلة لقبول شروطها قبل مواصلة المساعدات"، شباط/ فبراير 2006م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.ppc.org.ps/arabic/inner.php?contents=arabic_reports&id=16

تفاصيل اجتماع اللجنة الرباعية بتاريخ 27 أيلول/ سبتمبر 2003م،

http://arabic.peopledaily.com.cn/200309/27/ara20030927_70112.html

عبد الجواد، جمال. "العلاقات الإسرائيلية-الأمريكية 1948-1982م (المسار ومنطق التطور)"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 13، منشورة على الموقع الإلكتروني

التالي <http://www.alukah.net/Articles/Article.aspx?ArticleID=366>

مصطفى، جهان. "هيومان رايتس تصرخ....أوقفوا بوش؟؟؟؟"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.kenanaonline.com/ws/Mohamad2006/blog/53233/page/10>

كيمبت، جيفري. "قراءات استراتيجيه: تحديات أوروبا في الشرق الأوسط"، على الموقع الإلكتروني التالي

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/READ124.H

عز الدين، حسام. "الإعلان عن تفعيل لجنة سياسة الجوار الأوروبية- الفلسطينية بداية العام المقبل"، 15 تشرين الثاني 2007، على الموقع الإلكتروني التالي-http://www.al-ayyam.ps/znews/site/template/Doc_View.aspx?did=70585&Date=1/15/2007

أبو نعمة، حسن. "بين الموقف السويسري والأوروبي"، على الموقع الإلكتروني التالي
<http://www.alghad.jo/index.php?article=4206>

اليوسفي، حسن. "الحصار المالي على الشعب الفلسطيني"، المجلة المغربية، 14 شباط/فبراير 2007م، على الموقع الإلكتروني التالي
<http://elyousfi.jeeran.com/archive/2007/2/158101.html>

الحملة الدولية من أجل الإفراج عن الوزراء والنواب المختطفين . "تحفظ دولي وغربي على فوز حماس"، على الموقع الإلكتروني التالي
<http://www.waiys.org/dwaik/reacting.html>

خضور، رسلان. "السياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي اتجاه الدول المتوسطية"، 2006/5/3، على الموقع الإلكتروني التالي
<http://alhiwaradimocracy.free.fr/06-05-06-4.htm>

حسين، سالم. "قراءة في مسار الشراكة الأورو-متوسطية بعد عشر سنوات 1995-2005"، على الموقع الإلكتروني التالي
<http://www.elmokhtar.net/modules.php?name=News&file=print&sid=132>

عواد، سمير. "أعباء الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي"، على الموقع الإلكتروني التالي
<http://www.alarab.co.uk/Previouspages/Alarab%20Daily/2006/12/12-19/p05.pdf>

انفو، سويس. "تخفيف مؤقت للحصار الإسرائيلي على غزة"، 2008
<http://www.swissinfo.org/ara/front/detail.html?siteSect=105&sid=8648131&cKey=1201012123000&ty=st>

محمد الداور، سيد. "مشروع أمريكي يرسم خريطة جديدة للمنطقة الشرق الأوسط (الكبير) أو (الجديد)"، 16 اذار/مارس 2004م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://al-jazirah.com/magazine/16032004/almlfsais3.htm>

شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين). "الأراضي الفلسطينية الحذر يشوب عملية تقديم المساعدات"، 3 أيلول/سبتمبر 2007م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://arabic.irinnews.org/ReportArabic.aspx?SID=287>

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. "أين هم من الديمقراطية؟؟"، 28 كانون أول/ديسمبر 2005م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://anhri.net/palestine/miftah/2005/pr1228.shtml>

شبكة فلسطين للحوار. "الاتحاد الأوروبي قرر السماح للدبلوماسيين الأوروبيين بإجراء اتصالات مع مرشحي حركة حماس"، 16 حزيران/يونيو 2005م، على الموقع الإلكتروني

التالي <http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=31397>

شبكة فلسطين للحوار. "استقبال الزهار شرفاً لا تستحقونه أيها الصغار"، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=57607>

الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية). "الأصدقاء الدولية: اتساع نطاق الانتقادات للسياسة الإسرائيلية"، 3 نيسان/أبريل 2002م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&article=96475&issueno=8527>

شفيق، شفيق. "الموقف الدولي من جدار الفصل الإسرائيلي"، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2004م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6ABFE7DB-5A3A-47CE-8423-087245624EE3.htm>

النعامي، صالح. "الإصلاحات بين حسابات عرفات ومصالح شارون"، 8 حزيران/يونيو 2002م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2002/06/article06.shtml>

محمد النعامي، صالح، "الوحدة الوطنية أهم من الهاون: وقف العمليات الاستشهادية... للضرورة أحكام؟"، 26 كانون الثاني/ديسمبر 2001م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1170620762852&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

عواد، صلاح و الغوي، مرزوق. "مجلس الأمن يطالب إسرائيل بالانسحاب من المدن الفلسطينية وإنهاء حصار عرفات"، الشرق الأوسط (جريدة العرب الدولية)، 31 مارس 2002، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=4&article=96082&issueno=8524>

حلاسه، عبد الحكيم. "الدور الأوروبي في عملية التسوية الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب (فك الارتباط) وفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية"، على الموقع الإلكتروني التالي http://www.oppc.pna.net/mag/mag22/new_page_2.htm

سعد، عبد الرحمن. "تحرير التجارة الخليجية الأوروبية!"، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/alhadath2000-may-22/alhadath16.asp>

أبو رقبه، عبد الله. "العلاقات الخليجية الأوروبية 1988/2003م"، 2006، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.emasc.com/print.asp?ContentId=7771>

عبد الله، عبد الله و حبش، صخر وآخرون. "الموقف الأوروبي اتجاه قضية القدس"، بتاريخ 12-13/11/2005 على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.fateh.net/public/nadwt%20quds/mehwar%206.htm#%C7%E1%E4%CF%E6%C9+%C7%E1%CB%C7%E4%ED%C9>

حداد، عبد الملك. "الحصار لإسقاط حماس"، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=1355>

بن عنتر، عبد النور. "أطلاله على الموقف الأوروبي"، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2004، على الموقع الإلكتروني التالي-[http://aljazeera.net/NR/exeres/7911E03C-19E6-](http://aljazeera.net/NR/exeres/7911E03C-19E6-4147-BF6B-C645B0E7334E.htm)

4147-BF6B-C645B0E7334E.htm

تركمانى، عبدا لله. "العرب والشراكة الاورو-متوسطية"، 20 نيسان/أبريل 2004، على الموقع الإلكتروني التالي <http://hem.bredband.net/dccls2/s202.htm>

سعيد، عماد الدين. "أين تذهب مساعدات فلسطين"، 10 حزيران/يونيو 2003م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1177156027634&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout

سعيد لبد، عماد. "تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003)"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.iugaza.edu.ps/ara/Research/articles/volume%2012-2%20Issue%202%20-Human%20-%2015.pdf>

أبو حمد ، غسان. "أوروبا خمسون عاما على الاتحاد"، في الموقع الإلكتروني <http://www.al-akhbar.com/ar/node/26763>

فلسطين المسلمة. "إجماع دولي على إدانة الجريمة"، 2004، <http://www.fm-m.com/2004/may2004/story12.htm>

كبير الباحثين بمؤسسة كارنيجي للسلام العالمي بواشنطن. "صراع فتح وحماس.. التصعيد الأمريكي - الأوروبي لأهداف إقليمية"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.alltalaba.com/board/index.php?showtopic=72711>

بسيسو، مؤمن . "احتواء حماس سياسيا... رهان أمريكي؟"، 27 تشرين أول/أكتوبر 2005م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1168265645698&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

مجلة ويكيبيديا، "محكمة العدل الدولية"، على الموقع الإلكتروني التالي

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

الجبر، محمد. "رؤية مستقبلية حول العلاقات الأوروبية العربية"، الثاني- كانون الأول 2005 العدد 335 تشرين، على الموقع الإلكتروني التالي http://www.baath-party.org/monadel/no-335/almonadil335_8.htm

عبد العاطي، محمد. "الموقف الاتحاد الأوروبي من إقامة دوله فلسطينية"، 31 تموز/ يوليو 2005م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E7A41237-AFE3-4B6D-9D40-984F4DA423C2.htm>

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. "الانتخابات الفلسطينية: معضلة مشاركة حماس"،

<http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/FeaturedTopics/DisplayTopic/0,225,1,446-97-33,00.html>

مركز معلومات وإعلام المرأة. "المرأة الفلسطينية ومشاركتها السياسية"، حزيران/يونيو 2005م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.pwic.org.ps/makal/makal68.html>

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. "ورقة موقف للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وجمعية القانون: حول مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.pchrgaza.org/arabic/documents/position.htm>

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. "ورقة موقف للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وجمعية القانون: حول مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.pchrgaza.org/arabic/documents/position.htm>

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.pchrgaza.org/arabic/documents/position_20-04-06.htm

المركز الفلسطيني للإعلام. "حماس: رفض سولانا الحوار يعني التنكر للديمقراطية"، 4 أيلول/سبتمبر 2007م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=30795&SecID=231>

المركز الفلسطيني للإعلام. "دعوات لتأمين حماية فورية للشعب الفلسطيني: استنكارات عربية وعالمية لاغتيال الرنتيسي و دعوات لوقف الإرهاب الصهيوني المنظم"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.palestine-info.com/arabic/spfiles/ranteesi2/rodod.htm>

المركز الفلسطيني للإعلام. "خارطة الطريق: بداية متعثرة ونهاية محتومة"، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/2003/24_5_03.htm

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. "ملاحظات أولية على خطة خارطة الطريق"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.pcpsr.org/arabic/strategic/books/2003/roadmap/roadmap.html>

حمادة، معتصم. "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة (2)"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.alhourriah.org/?page=ShowDetails&Id=959&table=articles>

مكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان. "هارودز... والمواجهة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=mo5>

منظمة العفو الدولية. "10 سنوات من الشراكة الأوروبية-المتوسطة: أن الأوان لإصلاح الخلل في ميزان حقوق الإنسان"، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2005، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.amnesty.org/en/library/asset/IOR61/023/2005/ar/dom->

[IOR610232005ar.html](http://www.amnesty.org/en/library/asset/IOR61/023/2005/ar/dom-IOR610232005ar.html)

منظمة العفو الدولية. "إسرائيل-اجتماع اللجنة الرباعية المعنية بإسرائيل-الأراضي الفلسطينية المحتلة: الحاجة إلى مقاربة جديدة للخروج من المأزق"، 1 شباط/فبراير 2007م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://asiapacific.amnesty.org/library/Index/ARAMDE150022007?open&of=ARA-PSE>

منظمة بيتسليم. "ملخص التقرير: سياسة هدم البيوت بهدف العقاب في انتفاضة الأقصى"، تشرين الثاني 2004، على الموقع الإلكتروني التالي
http://www.btselem.org/Arabic/Publications/Summaries/200411_Punitive_House_Demolitions.asp

يعقوبيان، منى. "الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط:المبادرات المتوسطة"، معهد السلام الأمريكي، تشرين الأول/أكتوبر 2004م، على الموقع الإلكتروني التالي
http://www.usip.org/pubs/specialreports/sr127_arabic.pdf

موقع صحيفة الشعب اليومية. "بيان اللجنة الرباعية تجاهل أسباب الكارثة الإنسانية الفلسطينية"، 19 أيلول/سبتمبر 2002م، على الموقع الإلكتروني التالي
http://arabic.people.com.cn/200209/19/ara20020919_57697.html

الزعبي، مي. "حكومات السلطات الثلاث"، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2007م، على الموقع الإلكتروني التالي
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/00C92DFD-F263-449C-84A4-CF0407038ED8_frameless.htm

يمين، ميشال. "الدولة الفلسطينية:بين التسوية الأمريكي والرفض الإسرائيلي والعجز العربي، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=7733>

. براون، ناثان ج. "رثاء الإصلاح الفلسطيني: دروس واضحة من سجل مضطرب"، شباط/فبراير 2007م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic/nathan_palestineFinal.pdf

أبو حسنه، نافذ. "موقف الاتحاد الأوروبي"، على الموقع الإلكتروني التالي <http://palestine->

info.info/arabic/books/beet_maqdes/maqdes129.htm

عزت، نادر. "فلسطين-تقرير التنمية البشرية 2004م"، برنامج دراسات التنمية-جامعة بيرزيت، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/2004/phdr04.html>

شبيب، نبيل. "سياسة أوروبية زئبقية تجاه قضية فلسطين: العجلة الأوروبية في متاهة المتغيرات الجديدة حتى إشعار آخر"، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.midadulqalam.info/midad/modules.php?name=News&file=article&sid=458>

شبيب، نبيل. "مسيرة التميز الأوروبية مستمرة مع مختلف الأطياف الحزبية: من ميركل إلى ساركوزي... أوروبا على يمين واشنطن ويسارها"، 9 ايار/ مايو 2007م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1178193453826&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

نتائج استطلاع الرأي الذي أجرته المفوضية الأوروبية بتاريخ 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 م وردود الفعل الرسمية عليه على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=105&sid=4412447&cKey=1068018867000&ty=st>

عارف، نصري. "مفهوم التنمية"، 11 تشرين الأول/ اكتوبر 2006م، على الموقع الإلكتروني التالي <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp>

رزق-القزاز، هديل. "فيضان التمويل...سدود التنسيق...وفرص الغرق في دوامة الفساد"، عمان 5- آذار/ 6 مارس 2006م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.aman-palestine.org/Documents/donor-coordination.doc>

الهيئة العامة للاستعلامات. "الجمعية العامة تصدر قرارا تاريخيا بأغلبية ساحقة ضد إسرائيل وتطالبها بإزالة الجدار العازل وتعويض الفلسطينيين"، 22 تموز/ يوليو 2004م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.sis.gov.eg/Ar/EgyptOnline/Politics/000002/0201000000000000001376.htm>

باومغارتن، هيلغا. "حركة المقاومة الإسلامية حماس" وتحديات السياسة: ما العمل مع الفوز؟"، ترجمة عارف حجاج، 2006م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://ar.qantara.de/webcom/show_article.php/_c-492/_nr-341/i.html

هيومان رايتس تشرخ.... أوقفوا بوش؟؟؟؟، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.kenanaonline.com/ws/Mohamad2006/blog/53233/page/10>

وكالة الأنباء الكويتية (كونا). "سوريا تنتقد موقف الاتحاد الأوروبي الأخير من فصائل المقاومة الفلسطينية"، 12 كانون أول/ ديسمبر 2001م، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?Language=ar&id=1213646>

عبد الحي، وليد. "القضية الفلسطينية والوضع الدولي"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007م"، على الموقع الإلكتروني التالي

http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/PlsStrRep/STR2007_al1.pdf

منصور، خالد. "المجلس التشريعي: له القليل وعليه الكثير"، 24/12/2004م، على الموقع الإلكتروني التالي <http://pulpit.alwatanvoice.com/content-33452.html>

BBC أونلاين. "ردود الفعل على اغتيال أبو علي مصطفى"، 27/ 8/ 2001م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_1512000/1512622.stm

_ " الولايات المتحدة تنتقد حصار عرفات"، بي بي سي أونلاين، 2002/9/22م، على الموقع الإلكتروني التالي

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_2274000/2274415.stm

العبد الله الكفري، مصطفى. "الشراكة المتوسطية"، 2004/9/3، على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=22891>

تركمانى، عبدا لله. "العرب والشراكة الأورو-متوسطية"، 2005/11/16، على الموقع

الإلكتروني التالي

<http://www.arraee.com/modules.php?name=News&file=article&sid=7407>

غريش، ألان. "الاتحاد الأوروبي ومسألة الأجنين"، 2008-01-26، على الموقع الإلكتروني

التالي

<http://www.group194.net/?page=ShowDetails&table=studies&Id=111>

An-Najah National University
Faculty of graduate Studies

**The EU development policies towards the
Palestinian occupied territories(1991-2007)**

By
Issam H. M. Banifadel

Supervised by
Dr. Othman Othman

**Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of
Master of Political Planning and Development in Economic Faculty of
Graduate Studies at An-Najah National University, Nablus-Palestine
2009**

**The EU development policies towards the
Palestinian occupied territories(1991-2007)**

BY

Issam H.M. banifadel

Supervised by

Dr. Othman Othman

Abstract

This study aims to explain the European union developing policies and its influence on the economical, political, social and security position in West Bank and Gaza strip.

It also aims to explore if these policies has contributed in building Palestinian economy that helps in setting up an independent Palestinian state or it was just security policies disguised in an economical mask to protect Israel and it security.

Moreover, it aim to reveal the European political efforts to promote middle east peace process since its break through in Madrid conference in 1991 until Annapolis conference for peace which was held by the end 2007.

It also discusses the effects of Israeli policies on Palestinian development efforts since the sign up on Oslo contract which intern leads to the establishment of Palestinian authority. beside this, it aims to clarify the role of the European union in reducing the side effects of the Israeli sever policies through the financial aid which the European union gave Palestinian people to build a national economy.

However, the writer shed lights on the limitations of the EU external policy Towards the middle east and the Palestinian issue, such as the economical, political and security factors.

The study also includes a report on the prominent role of EU towards the Palestinian issue during the period before the sign up of Oslo agreement and the European aids to Palestinian at that time.

The researcher also discussed the role of EU to promote the peace process in Middle-East after Oslo and the EU relations with Palestinian authority.

The EU has played an effective political role to push up the political peace process in 1990s. not only does the report show the EU position of the second Palestinian Intifada and its role in international initiative that appeared as a result the break through of the Intifada, to settle the Palestinian -Israeli conflict but it also reveals the role of EU position of Hamas and its victory in the legislative elections in 2006 and forming the tenth government which in turn leads to a severe siege on Palestinian people.

Moreover, the researcher gave us a clear idea about the effects of EU developing policies until Annapolis conference to build together a national independent economy for Palestinians.

He also mentions the EU role in the Palestinian political reformation. he also talks about the Israeli repeated violence's through building settlements, collective punishment, and Hebraizing Jerusalem.

By the end of this research, he concludes that EU aimed to protect Israel through his financial aids. EU connected those aids with commitment of the Palestinian authority to fight terrorism and terrorist organizations.

He also says that EU looked for apolitical role in the peace process in cooperation with Americans and under their umbrella. the EU agrees to start with a simple role even if it just to give aids. But EU has failed to turn the paper of financial aids into an effective role to play an effective political role as a result of the American- Israeli orders. So the EU role stays as a secondary role.

Moreover, the study inform us that all the financial aids have failed to in occurring a real economical development in Palestine. Since they were given politically to refresh the political process, but not to build a strong independent economy in Palestinian, and because the donating countries including EU offered these aids with a plan that suits its political goals, but they don't meet the Palestinian people needs.

Financial aids have failed also to compensate the lose in the Palestinian economy which appeared as a result of the Israeli severe measurements against Palestinian people during the second Intifada.